جامعة صنعاء
الدارسات العليا والبحث العلمي
كلية التربية
(قسم الإدارة والتخطيط التربوي)

تطوير مصادر تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية
في ضوء
الاتجاهات العالمية المعاصرة

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير– تربية

في

الإدارة والتخطيط التربوي

مقدمة من الطالب

فائز ناصر على مجاهد

المشرف الرئيس
أ.د/ أحمد على الحاج
رئيس قسم الإدارة والتخطيط
كلية التربية- جامعة صنعاء

المشرف المشارك
أ.د/ عبد الله مبارك الغيثي
عميد كلية التربية
جامعة صنعاء

١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا
مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم
مِّنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم
بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ
وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾

[سورة: البقرة – الآية: ٢٦٧]

(أ)

حديث شريف

حدثنا يحيى بن أيوب و قتيبة يعني ابن سعيد وابن حجر قالوا حدثنا إسماعيل هو ابن جعفر

عن العلاء عن أبيه

عن أبي هريرة أن:

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

﴿ إذا مات الإنسان، انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة، صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له ﴾

صحيح مسلم – حديث رقم (٣٠٨٤)

(ب)

الإهداء

إلى العيون الساهرة، و الأكف الحنونة، التي كانت عوناً و سنداً لي ترعاني و تربيني و تدعو لي بالتوفيق و النجاح، أبي و أمي و خالتي، من ألمس بركاتهم في حياتي، أسأل الله لهم دوام الصحة والعافية.

إلى زوجتي الحبيبة الغالية، و أولادي الأربعة (صهيب و أسماء و بلال و أنهار) من صبروا علي و تحملوا تقصيري و انشغالي بهذه الرسالة.

إلى الجبال الراسية، آل القهالي صغيراً و كبيراً، على رأسهم الوالد المناضل الشيخ اللواء/ مجاهد بن مجاهد القهالي، الجبل الأشم الشامخ، و المثل الناصع الواضح للنضال و الوفاء من أجل هذا الوطن الغالي، و الوالد العزيز صالح حمود مجاهد، الذي بذل ماله وبيته خدمة للعلم وطلاب العلم، أسال الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

إلى كل أصدقائي و جيراني وأحبائي في الله، إلى كل من تعاون معي و شجعني.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكر و تقدير

****

الحمد لله رب العالمين ، الصلاة والسلام على اشرف الأنبياء و المرسلين محمد بن عبد الله الصدق الأمين، وعلى آله و صحبه أجمعين، وبعد :

فإني أتقدم بالشكر لله تعالى الذي أعانني و وفقني لهذا العمل، ثم إني أجد نفسي عاجزاً عن تقديم الشكر و العرفان إلى جميع من تعاون معي لإخراج هذه الرسالة، بخصائص علمية، و محتوى مفيد ، و أخص بالذكر الأستاذ الدكتور / أحمد على الحاج المشرف الرئيس، و الأستاذ الدكتور/ عبد الله مبارك الغيثي، المشرف المشارك على إنجاز هذه الرسالة، لما قدماه لي من النصح والإرشاد و التوجيه طيلة المدة التي قضيتها في البحث، من خلال قراءتهما المتأنية المتفحصة، مما ساعداني في مواصلة الرسالة وانجازها، وقد وقفا معي في كل خطوة خطوتها، يرشداني و يوجهاني إلى الطريق السديد ، بروح لا تعرف معهما الكلل و حماس لا يعرف الفتور .

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور/ محمد سرحان المخلافي، المناقش الداخلي من جامعة صنعاء، والأستاذ الدكتور/ محمد طارش طالب، المناقش الخارجي من جامعة تعز، لقبولهما مناقشة هذه الرسالة .

كما أتقدم بالشكر و التقدير للدكتور/ محمد عثمان المخلافي، وكل أساتذة قسم الإدارة و التخطيط التربوي، كلية التربية جامعة صنعاء، لما قدموا لي من المشورة و النصح و التوجيه لانجاح هذه الرسالة .

كما أتوجه بجزيل الشكر لجميع العاملين بمركز البحوث و التطوير التربوي بصنعاء، و أخص بالذكر الأستاذ الدكتور / إبراهيم محمد الحوثي، نائب رئيس المركز، على ما قدمه لي من عون ومساعدة لإتمام هذه الرسالة على الوجه المطلوب .

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر و الامتنان للأخوة الزملاء الذين تعاونوا معي في إخراج هذه الرسالة، و في مقدمتهم الأستاذ مطيع القهالي و الأستاذ أكرم القهالي و الأستاذ على محمد الشرماني و الأستاذ عارف القديمي، و إلى جميع من ساهم في إتمام هذه الرسالة و إخراجها في الصورة التي هي عليها الآن .

و الله من وراء القصد ، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

فائز ناصر على مجاهد

جامعة صنعاء

٢٠٠٩/٣/٤م

فهارس المحتوى

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الحديث الشريف	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهارس المحتوى	هـ – و
فهارس الجداول	ز – ح
فهارس الملاحق	ط
ملخص البحث	ي– ك
الفصل الأول: **الإطار العام للبحث**	١ – ٧
مقدمة	١– ٢
١– مشكلة البحث	٣– ٤
٢– أهداف البحث	٤
٣– أهمية البحث	٥
٤– منهج البحث	٥
٥– حدود البحث	٥ – ٦
٦– مصطلحات البحث	٦
الفصل الثاني: **الدراسات السابقة**	٨ – ١٨
أولاً: الدراسات السابقة	٨– ١٥
ثانياً: أوجه الشبه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة	١٦– ١٧
ثالثاً: تعليق عام على الدراسات السابقة	١٨
الفصل الثالث: **الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم والإنفاق عليه**	١٩ – ٤١
أولاً: أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة	١٩– ٣٩
ثانياً: أوجه الإفادة من الاتجاهات العالمية في تمويل التعليم العام باليمن	٤٠ – ٤١

الفصل الرابع: **الواقع الحالي لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه باليمن**	٤٢ –٦٦
أولاً: مصادر تمويل التعليم العام باليمن	٤٢– ٤٧
ثانياً: تطور حجم الإنفاق على التعليم العام و مؤشراته	٤٧– ٥١
ثالثاً: الجهود الرسمية لتنويع مصادر الإنفاق على التعليم العام	٥٢ – ٥٧
رابعاً: المشكلات الحالية لتمويل التعليم العام	٥٨– ٦٦
الفصل الخامس: **إجراءات الدراسة الميدانية و نتائجها**	٦٧ –٩٠
أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية	٦٧– ٧٢
١– مجتمع الدراسة وعينتها	٦٧– ٦٨
٣– أداة الدراسة وبناؤها	٦٩ – ٧٠
٤– التطبيق الميداني للدراسة	٧٠ – ٧١
٥– المعالجات الإحصائية	٧١ –٧٢
ثانياً: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	٧٣ – ٨٨
ثالثاً: خلاصة النتائج	٨٩ – ٩٠
الفصل السادس: **التصور المقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن**	٩١–١٠٧
أولاً: مصادر بناء التصور المقترح	٩١
ثانياً: مرتكزات التصور المقترح	٩١– ٩٢
ثالثاً: محاور التصور المقترح وآلية تنفيذها	٩٢– ١٠٥
رابعاً: تدابير ومتطلبات إضافية لضمان تحقيق التصور	١٠٦– ١٠٧
المراجع	١٠٨– ١١٥
الملاحق	١١٦– ١٢٤
الملخص باللغة الانجليزية	١٢٥– ١٢٦

فهارس الجداول

الجدول	الصفحة
جدول (١): يبين ميزانية التعليم العام حسب مصادرها من ٢٠٠٠-٢٠٠٦م (بآلاف الريالات)	٤٣
جدول رقم (٢): يوضح نسبة ميزانية التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام للدولة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦م (بالمليار ريال)	٤٨
جدول رقم (٣): يوضح ميزانية التعليم العام إلى الموازنة العامة لقطاع التعليم من ٢٠٠٠-٢٠٠٦م (بالمليار ريال)	٤٩
جدول رقم (٤): يبين الإنفاق العام على التعليم موزعة على النفقات الجارية والإستثمارية من ٢٠٠٠-٢٠٠٦م(بالمليار ريال)	٥٠
جدول رقم (٥): يبين التكلفة الجارية للطالب في التعليم العام من ٢٠٠٠-٢٠٠٦م(بالريال)	٥١
جدول (٦): يبين توزيع العينة حسب الجهة	٦٧
جدول (٧): يبين توزيع العينة من الأجهزة والمؤسسات الحكومية حسب الجهاز أو المؤسسة	٦٨
جدول (٨): يبين توزيع العينة من الجهات والمنظمات المانحة حسب الجهة أو المنظمة	٦٨
جدول (٩): يبين محاور وعبارات الإستبانة في صياغتها الأولية والنهائية	٧٠
جدول (١٠): يبين توزيع الإستبانة ونسبتها حسب الجهة	٧٠
جدول (١١): يبين توزيع الإستبانة إلى المؤسسات والأجهزة الحكومية	٧١
جدول (١٢) : يبين توزيع الإستبانة إلى المنظمات والجهات المانحة	٧١
جدول رقم (١٣): التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإستجابات أفراد العينة حول أساليب تطوير المصادر الحكومية لتمويل التعليم العام	٧٣
جدول رقم (١٤) : يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإستجابات أفراد العينة حول وسائل وأساليب تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام	٧٥
جدول رقم (١٥): يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإستجابات أفراد العينة حول المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام	٧٧
جدول رقم (١٦): يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإستجابات أفراد العينة حول زيادة الاستفادة من المنح والقروض في تمويل التعليم العام	٧٩
جدول رقم (١٧): تحليل لتباين(ANOVA) للكشف عن فروق في استجابات أفراد العينة حول أساليب تطوير المصادر الحكومية لتمويل للتعليم العام ، حسب الجهة.	٨١
جدول رقم (١٨): نتيجة اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين المجموعات من أفراد العينة	٨٢

حول رفع مخصصات التعليم العام السنوية من الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، وفقاً لإختلاف الجهة.	
جدول رقم (١٩): تحليل التباين(ANOVA)، للكشف عن فروق في استجابات أفراد العينة حول أساليب تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام لإختلاف الجهة	٨٣
جدول رقم (٢٠): نتيجة اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين المجموعات من أفراد العينة حول إقامة الدورات، وإصلاح المرافق وتأجيرها لصالح المدارس، وفقاً الجهة.	٨٤
جدول رقم (٢١): تحليل التباين(ANOVA)، للكشف عن فروق في استجابات أفراد العينة حول زيادة المشاركة الشعبية في تمويل للتعليم العام لإختلاف الجهة	٨٥
جدول رقم (٢٢): نتيجة اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين المجموعات من أفراد العينة حول إشراك القطاع الخاص في إدارة وتمويل التعليم العام، ودعم المدارس الخاصة ببعض المدرسين، وفقاً لإختلاف الجهة.	٨٦
جدول رقم (٢٣): تحليل التباين(ANOVA)، للكشف عن فروق في استجابات أفراد العينة حول زيادة الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية في تمويل التعليم العام لإختلاف الجهة	٨٧
جدول رقم (٢٤): نتيجة اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين المجموعات من أفراد العينة حول إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية، وفقاً لإختلاف الجهة.	٨٨

فهارس الملاحق

الملحق	الصفحة
ملحق (١): الإستبانة في صورتها الأولية قبل التحكيم	١١٦–١١٨
ملحق (٢):الإستبانة في صورتها النهائية بعد التحكيم	١١٩– ١٢١
ملحق (٣): يبين تطور عدد الطلاب في التعليم العام خلال الاعوام٢٠٠٠م–٢٠٠٦م	١٢٢
ملحق (٤): يبين تطور عدد المباني المدرسية وعدد المدارس في التعليم العام خلال الاعوام٢٠٠٠م/٢٠٠٦م	١٢٢
ملحق (٥): يوضح تطور أعداد المعلمين والمعلمات٢٠٠٠م–٢٠٠٦م	١٢٢
ملحق (٦): يبين المشاريع المنفذة والمستقبلية لقطاع التعليم خلال الفترة من ٢٠٠١– ٢٠٠٥م، و ٢٠٠٦– ٢٠١٠م	١٢٢
ملحق (٧): ملخص إجمالي التكاليف الاستثمارية والجارية للخطة الخمسية الثالثة التعليم العام ٢٠٠٦–٢٠١٠م بحسب البرنامج	١٢٣
ملحق (٨): بأسماء المحكمين للاستبيان ودرجتهم و وظائفهم	١٢٤
ملحق (٩): بأسماء المتعاونين مع الباحث في توزيع الاستبيان	١٢٤

ملخص البحث

حاول البحث الحالي تقديم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن في ضوء أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة وطبيعة المجتمع اليمني، وذلك من خلال رصد وتحليل أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم والإنفاق عليه، ودراسة وتشخيص الواقع الحالي لتمويل التعليم العام باليمن والإنفاق عليه، انطلاقاً من الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه؟

٢- ما الواقع الحالي لعملية تمويل التعليم العام والإنفاق عليه باليمن ؟ وما أهم المشكلات التي تواجهه؟

٣- ما الأساليب والوسائل التي يمكن من خلالها تطوير مصادر تمويل التعليم العام من وجهة نظر عينة البحث؟

٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة نحو أساليب ووسائل تطوير مصادر تمويل التعليم العام تبعاً لمتغير الجهة (وزارة التربية، المؤسسات والأجهزة الحكومية، المنظمات والجهات المانحة)؟

٥- ما التصور المقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن؟

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي التحليلي، وقد اقتضت طبيعة البحث القيام بدراسة نظرية وأخرى ميدانية، استخدمت الدراسة الميدانية أداة مكونة من استبانة شملت على (٤٠) فقرة موزعة على أربعة محاور، طبقة على عينة البحث التي تكونت من (١٥٠) فرداً، من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة مختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم العام وتمويله، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، وقد توصل البحث إلى نتائج أهمها:

١- يعتبر المصدر الحكومي المصدر الرئيس في تمويل التعليم العام باليمن، حيث بلغ نسبته إلى المصادر الأخرى متوسط (٩٦.٢٤%) ونسبة (٣.٧٦%) للمصادر الأخرى الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦م، ارتفعت نسبة القروض من (٠.٨%) عام ٢٠٠٠م، إلى (٣.٢٦%) عام ٢٠٠٦م، وزادت المنح إلى (١.٨٤%) عام ٢٠٠٦م، فيما تراجعت نسبة الإيرادات الذاتية من (٤.٣٦%) عام ٢٠٠٠م، إلى (٠.١٨%) عام ٢٠٠٦م.

٢- تزايد الإنفاق على قطاع التعليم بصفة مطردة خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦م وصل إلى نحو (١٨٤.٩) مليار ريال، حيث بلغت الزيادة الفعلية للإنفاق بين العامين٢٠٠٠-٢٠٠٦م نحو (٩٥.٣) مليار ريال، بمعدل نمو بلغ (١٠٦.٣٦%)، وتزايد الإنفاق على التعليم العام إلى ما يقرب ١٤٠ مليار ريال، بلغت الزيادة الفعلية للإنفاق نحو (٦٣.٩) مليار ريال، بمعدل نمو بلغ (٨٤.٠٨%)، ووصول هذا الإنفاق إلى أقصى ما تستطيع أن تقدمه الدولة في هذا الجانب، على الرغم من ذلك تشير الإحصائيات إلى أن التعليم العام يتطلب تدخلات نوعية بمقدار (١٦.٣٠٩) مليون دولار بحلول عام ٢٠١٥م.

٣- تراجعت نسبة الإنفاق على قطاع التعليم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام للدولة، من (٥.٧٤%) من الناتج المحلي، و(١٧.٨%) من الإنفاق العام للدولة عام٢٠٠٠م، إلى (٤.٩٣%) من الناتج المحلي خلال العام ٢٠٠٦م، و(١٤.٣٧%)و(١٥.٦٧%)من الإنفاق العام خلال العامين٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

٤- تراجع نسبة الإنفاق على التعليم العام إلى الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب من (٨٤.٨٢ %) عام ٢٠٠٠م، إلى نسبة (٧٥.٦٦%) عام ٢٠٠٦م، لتفقد (٩.١٦) نقطة، استأثر الإنفاق الجاري بمتوسط (٩٠.٨%) من الإنفاق على التعليم العام خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦م، فيما بلغ متوسط التكلفة الجارية للطالب في التعليم العام نحو (٢٣.٩٣٨) ريال أي ما يعادل ١٢٠ دولار أمريكي لنفس الفترة.

٥- هنالك العديد من التجارب العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه، طبقت في كثير من بلدان العالم المتقدمة والنامية ومنها البلدان العربية، تتناسب مع ظروف وطبيعة اليمن، يمكن الاستفادة منها في تطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن، للخروج من الأزمات المالية التي يعاني منها التعليم العام.

٦- موافقة أفراد العينة من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، وبنسب مئوية مرتفعة، على وسائل وأساليب تطوير مصادر تمويل التعليم العام، ويدركون تماماً أهمية التطوير وضرورة الأخذ بهذه الأساليب والوسائل من أجل النهوض بالتعليم العام وتطويره، وتحقيق أهداف التنمية.

٧- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة مختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، حول أساليب تطوير مصادر تمويل التعليم العام، وفقاً لاختلاف الجهة على مستوى المحاور، ووجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠١) في آراء أفراد العينة تبعاً للجهة، على مستوى العبارات.

في ضوء هذه النتائج قام الباحث بتقديم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن يلائم ظروف وطبيعة المجتمع اليمني، يمكن الاستفادة منه في زيادة الموارد المالية للتعليم العام، بما يمكنه من حل مشاكله المالية الحالية، والوفاء بحاجاته ومتطلباته المستقبلية.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

محتويات الفصل:

مقدمة

١- مشكلة البحث

٢- أهداف البحث

٣-أهميته البحث

٤- منهج البحث

٥- حدود البحث

٦- مصطلحات البحث

مقدمة:

تتوقف رغبة أي مجتمع بالتقدم، واللحاق بركب العصر بالدرجة الأولى على نظامها التعليمي، فحيث يوجد التقدم العلمي والتكنولوجي يوجد النظام التعليمي الجيد والمتطور، وغدا إصلاح النظام التعليمي وتطويره القضية الرئيسة والشغل الشاغل للحكومات والشعوب على حدٍ سواء، يتجلى ذلك في أن هذه القضية قفزت إلى مقدمة أولويات خطط التنمية وبرامجها، واحتلت حيزاً كبيراً في الخطاب السياسي الرسمي والشعبي، وصارت على رأس أنشطة وبرامج الهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والعالمية، كما عقدت اللقاءات والمؤتمرات الداخلية والخارجية لمناقشتها، وتأتي عملية تمويل التعليم والإنفاق عليه في مقدمة هذه الخطط والبرامج و الأنشطة.

ويتزايد الاهتمام بعملية تمويل التعليم والإنفاق عليه ومدى توفر الأموال اللازمة له، كون تمويل التعليم يعد مدخلاً بالغ الأهمية من مدخلات النظام التعليمي، ويعتبر المسئول الأول عن كثير من المشكلات التي يواجهها التعليم، وأهم عوامل تحقيق كفاءة التعليم وتطويره، والوفاء بمتطلباته من الموارد البشرية والمادية، وبدون التمويل اللازم يقف التعليم عاجزاً عن أداء مهامه الأساسية، ولذلك يقف التمويل عقبة أمام طموح الدول في تحقيق آمالها التعليمية.(رفاعي،٢٠٠٥,١٤١).

ولقد أدركت حكومات الدول المتقدمة ذلك فأخذت بزمام المبادرة في رصد الميزانيات الضخمة لبرامجها التعليمية، وفرض الضرائب، وحث أفراد المجتمع ومؤسساته على المشاركة في تمويل التعليم، كل هذا لتغذية هذه الميزانيات وضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذه البرامج، ولولا ذلك لما كان هذا النمو الجامح والتوسع الكبير في التعليم، وهذا بدون شك ساعد في تسريع خطى التطور العلمي بجميع مساراته الأفقية والرأسية، ويسر له الانتشار وللدولة السيطرة والتفوق.(الغامدي،٢٠٠٦، ١٩-٢٤)

وتتحدد أهمية التعليم لدى الحكومات بنسبة ما ينفق على التعليم من الدخل القومي و الميزانية العامة للدولة، وتختلف الدول في الإنفاق على التعليم حسب هذه الأهمية لدى حكوماتها، و نتيجة للاختلاف الكبير بين الدول في مخصصات الإنفاق على التعليم، فقد أوصت المنظمة العالمية اليونسكو والمؤتمرات الدولية المختصة بالتعليم، بمعدلات محددة لتسترشد بها الدول في إنفاقها على التعليم، وهي معدلات تتراوح بين (٤- ٥%) من الناتج المحلي الإجمالي و(١٤ – ١٧%) من الميزانية العامة للدولة، وكلما زادت هذه النسبة دلت على زيادة اهتمام الدولة بهذا القطاع المهم، والحرص على نشره وتطويره. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٤، ٨٠)

ولما كانت الضرائب مصدراً هاماً لتمويل التعليم والإنفاق عليه، فقد حددت الأمم المتحدة بأن تقوم الدول النامية برفع نسبة ضرائبها من (١٠ -١٥%) إلى (٣٠-٤٠%) من الدخل القومي، و هي النسب التي تحققت في بعض الدول المتقدمة، ويرتبط الإنفاق على التعليم بالنظام السياسي والاقتصادي للدول، ففي الدول التي تعتمد على المركزية في إدارة وتمويل مرافقها تخصص جزءاً من ميزانيتها للتعليم باعتبارها المسؤولة عنه، أما الدول التي تعتمد على اللامركزية فإن الإنفاق يتم بمشاركة السلطات الاتحادية والمحلية، وتسعى كلاً منهما في فرض الضرائب للإنفاق على التعليم.(رفاعي، ٢٠٠٥، ٤٤٢-٤٤٣)

وفي اليمن يعتبر التعليم مسؤولية الدولة، وميزانيته جزء من الميزانية العامة، ولا توجد ضرائب خاصة بالتعليم، وتقوم الدولة بتقديم التعليم مجاناً في مختلف مراحله، يؤكد ذلك الدستور اليمني في مادته (٥٣) أن "التعليم حق للمواطنين جميعاً تكفله الدولة وفقاً للقانون بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية، والتعليم في المرحلة الأساسية إلزامي وتعمل الدولة على محو الأمية"، يؤكد ذلك قانون التعليم رقم (٤٥) لعام ١٩٩٢م، في مادته الثامنة أن "التعليم مجاني في كل مراحله تكفله الدولة وتحقق الدولة هذا المبدأ تدريجياً على وقف خطة يقرها مجلس الوزراء".(وزارة التخطيط،٢٠٠٤، ٦٧)

وانطلاقاً من هذا المبدأ فقد شهد قطاع التعليم باليمن ارتفاعاً في حجم نفقاته الكلية، باعتباره السبيل الوحيد لإحداث التطور الحضاري والتنمية الشاملة للمجتمع، و تزايدت هذه النفقات سنة بعد أخرى، حيث تزايدت من (٨٩.٦) مليار ريال عام ٢٠٠٠م، لتصل في العام ٢٠٠٥م ما يقارب من (١٧٨.٩) مليار ريال، أي بزيادة قدرها (٩٩.٧%) عن عام ٢٠٠٠م، مثلت نسبة (٥.٩%) من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة (٢١.٤%) من الموازنة العامة للدولة، تجاوزت هذه النسب المعدلات العالمية التي أوصت بها منظمة اليونسكو والمؤتمرات الدولية لتسترشد بها الدول في إنفاقها على التعليم وكذلك معدلات الدول المصنفة منخفضة التنمية البشرية.(المجلس الأعلى، ٢٠٠٦، ٥)

وعلى الرغم من تجاوز الإنفاق العام على التعليم في اليمن المعدلات العالمية التي أوصت بها منظمة اليونسكو والمؤتمرات الدولية، وكذلك معدلات الدول منخفضة التنمية البشرية، إلا أن واقع التنمية البشرية في اليمن مازال منخفضاً عن مثيله في تلك الدول، ويعزى ذلك إلى انخفاض القيمة الحقيقية للإنفاق العام على التعليم، رغم الزيادة الاسمية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، وعدم تمكن الأوضاع والموارد الاقتصادية من زيادة هذا الإنفاق أكثر من ذلك، كما يلاحظ استمرار الزيادة السكانية الكبيرة وتشتت المناطق السكانية، وارتفاع كلفة التجهيزات والتقنيات التعليمية.(وزارة التخطيط، ٢٠٠٤، ٨١)

ولما كانت ميزانية أي دولة محدودة بمواردها المتاحة، وتطلعات الشعوب للتعليم بلا حدود، فإن الإنفاق على التعليم وتقنية مساراته تتطلب ميزانيات كبيرة لا تستطيع الدولة بمفردها تحملها، وإذا أدركنا أن التعليم عنصر أساسي في تغذية عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أدركنا حجم المسؤولية الملقاة على عاتق كل فرد من الأمة لضمان تدفق مادة العصر بقوة في شرايين التنمية، حتى نضمن بالتالي رفاهية الأمة وتميزها وقوة أركانها، ولن يكون ذلك ممكنا إلا بمشاركة كل أفراد المجتمع ومؤسساته في تحمل تكاليف التعليم، و العمل على أن يكون التعليم هماً اجتماعياً، ومسؤولية مشتركة، يعمل الجميع على نشره وتطويره وتميزه والإنفاق عليه.(الغامدي،٢٠٠٦، ١٣٢)

١- مشكلة البحث

يواجه التعليم قيود عديدة، تحد من كفاءته وتضعف من جودة مخرجاته وإمكانية تطويرها، غير أن أكبر القيود وأشدها تأثيراً على مسيرة التعليم، هي محدودية مصادر التمويل وانخفاض كفاءة تخصيصها على مكونات ومفردات العملية التعليمية، من المباني والتجهيزات والتقنيات الحديثة... وغيرها، ومواكبة الزيادة المرتفعة في أعداد الملتحقين

به، الأمر الذي يعيق إمكان تطوير التعليم وتحسين جودة مخرجاته والارتقاء بمؤشرات أدائه، والذي بدوره أثر على كفاءة التعليم الداخلية والخارجية وأفقده القدرة عن ملاحقة المعارف والتطورات الحديثة. (الحاوري،٢٠٠٥، ٢)

وتدل مؤشرات الواقع أن التعليم اليمني عانى عجزاً مالياً مزمناً، أثر في قدرته على تقديم الخدمات التعليمية الراقية التي تتناسب مع المكانة التاريخية والحضارية لليمن، وشل من قدرة التعليم على الوفاء بمتطلباته وحاجاته المادية والبشرية، وأفقدته القدرة على أداء وظائفه وتسيير مهامه بما فيه الضرورة في كثير من الأحيان، وظل هذا العجز مستمراً رغم تزايد ميزانية التعليم عاماً بعد آخر ووصولها إلى أقصى ما تستطيع الدولة أن تقدمه، وعلى حساب مشاريع أخرى، لكن دون أن تتمكن هذه الميزانية من الوفاء باحتياجات التعليم ومتطلباته، وذلك بسبب السرعة المتزيدة في نمو التعليم وانتشاره في مختلف مناطق اليمن.(الحاج، ٢٠٠٢، ١٠٨)

وتشير التقارير إلى ضعف الإنفاق على التعليم في اليمن، والذي أدى بدوره إلى عدم قدرة التعليم على استيعاب جميع الملزمين من الأطفال في سن المدرسة، حيث بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي للفئة العمرية (٦-١٤) سنة حوالي(٦٤.٤%)، أي أن أكثر من مليوني طفل خارج المدرسة لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم الأساسي، منهم نحو (١.٤) مليون طفلة يمثل ذلك رافداً أساسياً للأمية، وإذا كان الإلزام يقوم في الأساس على قيام الدولة بتوفير الفرص التعليمية لمنهم في سن التعليم الأساسي، فإن ذلك يتطلب جهوداً واسعة وأموال طائلة، لتشييد المدارس وتوفير المستلزمات وتأهيل المدرسين، ولم تتمكن الدولة حتى الآن من ضمان فرص التعليم الأساسي للجميع.(وزارة التخطيط، ٢٠٠٤، ٧٦)

وتؤكد المؤشرات عدم قدرة الإنفاق على التعليم العام في تلبية حاجاته من المباني المدرسية وتجهيزاتها حيث" يصل العجز إلى نصف العدد الحالي، بالإضافة إلى أن حوالي ١٤% من المدارس القائمة لم تراع المواصفات والشروط اللازمة للبناء كمدارس، ويحتاج ما يزيد عن ٥٠% من المدارس القائمة إلى ترميم وصيانة في مبانيها و أثاثها ومستلزماتها، ورغم تطبيق نظام الفترتين للمبنى المدرسي، فان معظم المدارس الحكومية تعاني من الكثافة الصفية الناتجة عن زيادة التلاميذ في القاعة الدراسية، الأمر الذي يؤثر سلبا لا على مستوى التحصيل فحسب وإنما على كافة العملية التعليمية". (المجلس الأعلى، ٢٠٠٧، ٣٣)

كما يمثل تشغيل المبنى المدرسي وصيانته إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه الإنفاق على التعليم العام، إذ يواجه ٦١% من المباني المدرسية غياب التجهيزات اللازمة للإدارة المدرسية، و٩٤% لا تتوفر فيها غرف للمكتبة المدرسية، و٨٥% لا توفر غرف خاصة للمدرسين، و٩٥% تفتقر لغرف النشاط المدرسي، كما تفتقر معظم المدارس إلى مقوماتها الأساسية وأكثرها تأثيراً في العملية التعليمية مثل المرافق الصحية ولاسيما في مدارس البنات، والكهرباء التي تتوفر فقط في حوالي ٤٩% من المدارس الأساسية و٢٣% من المدارس الثانوية، ناهيك عن العجز في الكراسي المدرسية والمستلزمات الأخرى، إلى جانب العجز في صفوف المعلمين وخاصة الإناث، وتدني مرتباتهم مما جعل بعض المعلمين ينصرف إلى البحث عن وسائل لحياة كريمة في ظل الظروف الاجتماعية الصعبة.(وزارة التخطيط، ٢٠٠٤، ٧٥)

ومن جانب آخر فقد أظهر تقرير تقييم الاحتياجات المستقبلية للتعليم العام٢٠٠٥م، أن تحقيق هدف تعميم التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥م، يتطلب تدخلات نوعية إلى جانب الإنشاءات، تشمل الإصلاح المؤسسي وزيادة عدد المعلمات، وتحديث المناهج، وقد حدد التقرير التداخلات المطلوبة للوفاء بالاحتياجات وتحقيق معدلات الالتحاق المستهدفة بحلول عام ٢٠١٥م، بإجمالي (١٦.٣٠٩) مليون دولار، التعليم الأساسي (١٣.١٢١) مليون دولار، والتعليم الثانوي (٣.١٨٨) مليون دولار.(وزارة التخطيط، ٢٠٠٥، ١٥٧)

تأسيساً على ما سبق، يتضح أن التعليم العام يعاني مشكلة استفحلت تأثيراتها وسارت مصدراً للعديد من المشكلات في كل جوانب نظام التعليم العام تقريباً، ألا وهي مشكلة التمويل، فلقد تضخم التعليم العام أمام الطلب الاجتماعي المتزايد عليه، مقابل عجز الدولة عن الوفاء باحتياجاته للموارد المالية الكافية لقيامه بمهامه ومسؤولياته، ومواكبته للتطورات العالمية، في الوقت الذي مازال الاعتقاد سائداً لدي المجتمع أن تمويل التعليم مهمة الدولة، في حين أثبتت التجارب العالمية المعاصرة ضرورة مشاركة المجتمع بكل قطاعاته ومؤسساته وفئاته في تمويله، لذا يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة وطبيعة المجتمع اليمني؟

٢- أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه ؟

٢- ما الواقع الحالي لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه باليمن ؟ وما أهم المشكلات التي تواجهه؟

٣- ما الأساليب التي يمكن من خلالها تطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن من وجهة نظر عينة البحث؟

٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة نحو أساليب تطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن، تبعاً لمتغير الجهة (وزارة التربية والتعليم، المؤسسات والأجهزة الحكومية، المنظمات والجهات المانحة)؟

٥- ما التصور المقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن ؟

٣- أهمية البحث

تبدو أهمية البحث الحالي في كونه تناول قضية تمويل التعليم العام في اليمن، حيث تعد هذه القضية من أهم القضايا التي تواجه التعليم عامة والتعليم العام خاصة، وهي أحد الأسباب الرئيسة للعديد من الإشكاليات التي تواجه نظام التعليم وتؤثر عليه.

وتنبع أهمية البحث الحالي من خلال وضع تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام، بما يناسب ظروف وطبيعة المجتمع اليمني، يعمل على زيادة الموارد المالية للتعليم العام بما يمكنه من تغطية حاجاته ومتطلباته الآنية والمستقبلية.

كما سيفيد البحث الحالي المسؤولين عن التعليم العام ومخططي السياسات، في وضع الخطط والبرامج على ضوء ما يتوفر لهم من دعم مالي لتمويل التعليم العام، إلى جانب الاستفادة التي يقدمها للباحثين والمهتمين باقتصاديات التعليم، من خلال التعرف على الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه، والتعرف على الواقع الحالي لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه باليمن، وأهم المشكلات التي تواجهه.

٤ – منهج البحث

فرضت طبيعة البحث الحالي وأهدافه، القيام بدراسة نظرية وأخرى ميدانية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، في رصد وتحليل أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تمويل التعليم العام والإنفاق عليه، وجمع وتحليل البيانات عن واقع تمويل التعليم العام والإنفاق عليه وأهم مشكلاته، من أجل الاستفادة منها في تقديم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن.

٥– حدود البحث

تحدد البحث الحالي بما يلي:

أ) **الحدود الموضوعية:**

يتناول البحث الحالي تمويل التعليم العام الحكومي باليمن والإنفاق عليه، وأهم مشكلاته، وما يتطلب ذلك من رصد وتحليل الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام، بقصد وضع الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه تمويل التعليم العام باليمن، من خلال وضع تصور مقترح لتطوير مصادر تمويله في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة وظروف المجتمع اليمني.

ب) الحدود البشرية:

اقتصر البحث على عينة من خبراء التعليم ومن لهم علاقة بتمويل التعليم العام والإنفاق عليه باليمن، من قيادة ومدراء العموم بوزارة التربية والتعليم والمؤسسات والأجهزة التابعة لها، وقيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بتمويل التعليم العام، وقيادة ومستشاري التعليم بالجهات والمنظمات المانحة المتواجدة باليمن.

ج) الحدود الزمنية:

تم إجراء البحث خلال العام (٢٠٠٧م–٢٠٠٨).

٦– مصطلحات البحث

(أ) **التطوير:**

"يعرف على أنه جهد ونشاط طويل المدى يستهدف تحسين قدرة النظام على حل مشكلاته، وتحديث نفسه دائماً من خلال إدارة تشاركية تعاونية، فعالة لمناخ التنظيم والتي تعطي تأكيداً خاصاً للعمل الجماعي الشامل بمعاونة من عنصر خارجي".(French, 1993, P116 ، نقل عن الشامي، ٢٠٠٤م ،١٥٥)

التعريف الإجرائي:

يقصد الباحث بالتطوير في البحث الحالي، بأنه تخطيط مقصود لتطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي باليمن، بالاستفادة مما ظهر من مصادر تمويل للتعليم العام في العديد من البلدان تلائم ظروف وطبيعة المجتمع اليمني.

(ب) مصادر التمويل:

تمثل المبالغ النقدية الواردة للمؤسسة التعليمية من جهة أو جهات مختلفة في هيئة وصايا ومنح أو هبات وتبرعات، أو ريع استثمار المرافق والمنشآت التعليمية والتربوية أو غير ذلك.(وزارة المعارف،٢٠٠٠، ١)

التعريف الإجرائي:

مصادر التمويل، هي مجموعة الموارد النقدية والعينية التي تمنح من جهة أو جهات مختلفة لمؤسسات التعليم العام الحكومي، لتحقيق أهدافها وإدارتها واستخدامها بكفاءة عالية.

(ج) الاتجاهات العالمية المعاصرة:

إن حدثاً Event ما لا يكون اتجاها عالمياً International, إلا إذا ظهر وتبلور على يد عدد معقول من العلماء المتخصصين في المجال المعني، وفي أكثر من مكان، والاتجاه (العالمي المعاصر) يجب أن تتحقق فيه – الحداثة، والشيوع على مستوى العلماء والأمكنة بشكل يجعل من (الحدث) Event ظاهرة أو اتجاها بارزاً ويفضل أن يكون " الاتجاه " قد تجاوز مرحلة (الفكر) إلى مرحلة (التطبيق) أو حتى (التجريب). (عابدين، ٢٠٠٣، ٣٣-٣٤)

التعريف الإجرائي:

الاتجاهات العالمية المعاصرة، هي عبارة عن التجارب العالمية الحديثة الشائعة لتطوير مصادر تمويل التعليم العام، والتي تبلورت في دراسات المتخصصين في مجال التمويل، وتم تطبيقها وتجريبها في بعض الدول التي حققت نجاحات في تطوير مصادر تمويل التعليم العام بها.

وقد اقتضى منهج البحث وأهدافه وتساؤلاته، تنسيق البحث على شكل فصول، بحيث يسهل فهم مقاصد البحث وغاياته بيسر وسهولة، حيث تناول الفصل الحالي الإطار العام للبحث، وتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة، فيما تناول الفصل الثالث الاتجاهات العالمية المعاصر لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه، بينما تناول الفصل الرابع الواقع الحالي لتمويل التعليم العام باليمن والإنفاق عليه، وتناول الفصل الخامس الدراسة الميدانية، فيما تناول الفصل السادس التصور المقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة

محتويات الفصل:

أولاً: الدراسات السابقة:

٧-الدراسات اليمنية

٨-الدراسات العربية

٩-الدراسات الأجنبية

ثانياً: أوجه الشبه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة.

ثالثاً: تعليق عام على الدراسات السابقة.

بناءً على ما بينته مشكلة البحث وما قصد البحث الحالي تحقيقه من الأهداف، فقد اقتضى السير بعمليات وإجراءات التنفيذ الرجوع إلى الدراسات السابقة المرتبطة بهذا البحث مباشرة، ليس لتأكيد صلة البحث الحالي وتواصله مع ما سبقه من الدراسات فحسب، وإنما أيضاً لتنير للباحث الطريق وتحدد له الوجهة التي يقصدها وزوايا النظر، وترسم له خطوط السير، وتدرس له أنواع المعالجات في سبيل الوصول إلى تحقيقه لهدفه و غايته.

وبطبيعة الحال، ونظراً للأهمية القصوى لتمويل التعليم العام في العصر الحاضر، باعتباره طاقة الحركة والفصل لأي تطوير في النظام التعليمي، فقد كثرت الدراسات التي تناولت تمويل التعليم، بقصد إيجاد بدائل جديدة لتنويع مصادر غير تقليدية لتمويل التعليم، بصور وأشكال مختلفة، تنوعت زوايا النظر ومداخل المعالجة، والأهداف التي قصدتها تلك الدراسات، بيد أن الكثير منها تناولت الإنفاق على التعليم وكلفة الطالب، إلى جانب مواضيع أخرى من اقتصاديات التعليم، اختلفت من دراسة إلى أخرى، والعديد منها أشار إلى تمويل التعليم، كما أن هناك دراسات وبحوث تناولت تمويل التعليم ضمن مواضيع أخرى من التعليم.

أولاً: الدراسات السابقة

تناول الباحث في هذا الفصل عدد من الدراسات وثيقة الصلة بموضوع البحث، وتم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات، الدراسات اليمنية، والدراسات العربية، والدراسات الأجنبية، رتبت هذه الدراسات في كل مجموعة حسب تاريخ الدراسة ترتيباً تصاعدياً، وذلك على النحو التالي:

ا) الدراسات اليمنية

هناك العديد من الدراسات اليمنية السابقة التي تناولت جوانب مختلفة من اقتصاديات التعليم، إلا أن البحث الحالي يتناول الدراسات اليمنية الأكثر ارتباطاً به، لعل أهمها:

١. دراسة (شيخ ،٢٠٠٠): اقتصاديات التعليم العالي وآفاقه المستقبلية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع اقتصاديات التعليم العالي باليمن، من خلال علاقة التعليم بالتنمية و معدلات التمويل والإنفاق، والاستثمار الأهلي، والتمويل الذاتي، والمشاركة المجتمعية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن ما تحقق من تعليم كان له أثر ايجابي للتنمية يتركز على الجوانب الكمية فقط، وأن مواجهة مشكلات التعليم تتطلب توفر إعتمادات هائلة، وضرورة تشجيع المساهمات الأهلية والمجتمعية في التعليم العالي.

٢. دراسة (باطويح، ٢٠٠١): تمويل التعليم الجامعي بين الواقع وتطلعات التغيير.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي، ووضع التصورات الخاصة بهذا الواقع، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج أهمها، إن مشكلة التمويل ليست فقط في البحث عن مصادر إضافية للتمويل، وإنما عن طريق الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة بالاستناد إلى أسس وقواعد حديثة أكثر مرونة وقادرة على مواكبة التغيرات المحيطة بالتعليم الجامعي منها، ترشيد الإنفاق، التخطيط الكفء للموارد البشرية، الربط بين سياسة القبول وسوق العمل وتطلعات المجتمع.

٣. دراسة (العبيدي، ٢٠٠٢): تمويل التعليم في ظل العولمة.

هدفت إلى التعرف على وسائل تمويل التعليم المتبعة في الدول العربية في الوقت الحاضر، ودور مؤسسات المجتمع، من مؤسسات وشركات ورجال أعمال من هذا التمويل، والسيناريوهات والاستراتيجيات التي ينبغي أن تتبعها الدول العربية في تمويل التعليم في ظل العولمة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج أهمها، اعتماد المؤسسات التعليمية على التمويل الحكومي، ووجود مصادر إضافية تصل إلى ٢٠% تساهم في تمويل التعليم، هي العائلة والدول الشقيقة والصديقة، والشركات والمؤسسات الاجتماعية، ووجود مصادر إضافية للتمويل خاصة في تمويل التعليم العالي، مثل دخل البحوث والدورات التعليمية والتعليم المستمر والقروض والضرائب.

٤. دراسة (بشر، ٢٠٠٤): واقع تمويل نظام التعليم في الجمهورية اليمنية وآفاقه المستقبلية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تمويل نظام التعليم في الجمهورية اليمنية والعوامل المؤثرة فيه، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها، إن التمويل يعتبر أهم التحديات التي تواجه المؤسسات التربوية، وضعف مشاركة المجتمع، وغياب التخطيط التربوي، كما أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للمؤسسات التعليمية، وانتهاج مبدأ تعدد مصادر التمويل، وإصدار تشريعات قانونية بما يتيح فرص تنفيذ المصادر المقترحة في البحث، واعتماد التخطيط التربوي.

٥. دراسة (الحاوري، ٢٠٠٥): التعليم في اليمن بين قيود التمويل ومتطلبات التطوير.

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم الوضع الراهن للتعليم من زاوية الموارد المالية المتاحة من خلال بناء مجموعة من المؤشرات عن حجم وأنواع ومستويات ذلك التمويل و كيفية تخصيصه، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها؛ أن التمويل الحكومي هو المصدر الرئيسي لتمويل التعليم باليمن وذلك بنسبة ٨٩.٤% من إجمالي تمويل التعليم، كما أظهرت الدراسة عدم وجود توازن بين بنود وأبواب الميزانية بحيث تستأثر النفقات الجارية بما نسبته ٨٥% من إجمالي نفقات التعليم، وتناقص الأهمية النسبية للتعليم العام لصالح التعليم الفني والعالي، وأن التكلفة السنوية للطالب في التعليم العام بلغت حوالي ٢٧.٨٣١ ريال، كما أوضحت الدراسة وجود قيود تمويلية تحد من الموارد التمويلية للتعليم منها، محدودية الموارد التمويلية للدولة، ومحدودية التمويل الخارجي، وضعف مشاركة القطاع الخاص.

٦. دراسة (الشامي، ٢٠٠٦): تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على عملية تمويل التعليم الجامعي في اليمن وتقديم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح يقوم على زيادة التمويل الحكومي، من خلال فرض رسوم على الإعلانات في وسائل الإعلام، وشبكة الاتصالات المحمولة لصالح التعليم، وإنشاء صندوق مركزي لتمويل التعليم الجامعي،

وتوفير قروض للطلاب، وتشجيع الجامعات على التمويل الذاتي من خلال فرض رسوم إضافية على الطلبة الراسبين و الباقين للإعادة ، و تقديم الاستشارات للمجتمع، و إنشاء مراكز التعليم المفتوح لكل جامعة، وإنشاء مراكز بحثية بين الجامعات والمؤسسات المختلفة، وترشيد الإنفاق، وإنشاء مراكز للتسويق الجامعي عربياً و عالمياً، وكذا إشراك المجتمع في تمويل التعليم الجامعي من خلال إشراك القطاع الخاص في تمويله، وتشجيع مؤسسات الإنتاج والأعمال على تخصيص نسبة من أرباحها لصالح تمويل التعليم الجامعي.

٧. دراسة (المنصوب، ٢٠٠٧): تقرير مسح المدارس والأسر عن تأثير إلغاء الرسوم الدراسية(دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير إلغاء الرسوم الدراسية على التحاق الطلاب بالتعليم الأساسي باليمن، شملت الدراسة على مديري ومديرات (١٩٦) مدرسة، موزعين على مدارس الحضر والريف، كما تم مقابلة (٩٨٠) أسرة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها؛ ارتفاع عدد الملتحقين من الطلاب والطالبات بالصف الأول، بحيث بلغ معدل النمو نسبة (٣٠.٩%) للطالبات، و(٢٥.٩%) للطلاب للعام ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، وأظهرت الدراسة عدم وجود أي إستراتيجية من قبل الوزارة لمواجهة ما قد يترتب على ذلك من نقص في المدرسين والفصول،وان نسبة الإبقاء في المدارس للطالبات بلغت (٦١.٥%) في الحضر، و(٦٣.٣%) في الريف لثلاثة الفصول الدراسية الأولى، و أن إجمالي المصروفات الإضافية التي تدفعها الأسر خلال العام الدراسي٢٠٠٦-٢٠٠٧م بلغت (١.٦٢٧.٣٧٠) ريال في المناطق الحضرية، و(٩.٣٠٥.٢٤٧) ريال في المناطق الريفية.

ب) الدراسات العربية

ومن الدراسات العربية ذات الصلة بموضوع البحث :

١-دراسة(حلمي وأخرون، ١٩٩١) : تمويل التعليم الأساسي في مصر(رؤية مستقبلية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على صفة التعليم الأساسي خلال العقدين الماضي والحالي ومصادر التمويل المتاحة لتمويل التعليم الأساسي، وأوجه الفاقد في جوانب التعليم الحالي ، وكيفية تنمية أوجه الإنفاق الحالية وترشيدها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، وجود مشكلة في تمويل التعليم الأساسي في مصر والدول النامية، وتحديد مجموعة من الأسس ترتكز على تمويل التعليم الأساسي عامة والتعليم الأساسي خاصة منها؛ أن النظر إلى التعليم على أنه استثمار لا مجرد خدمة استهلاكية، واعتماد تمويل التعليم في مصر على الدعم الحكومي، وذلك على عكس البلاد والدول الصناعية المتقدمة .

٢-دراسة (متبولي، ١٩٩٥): التعليم المصري والقروض الأجنبية، دراسة تقويمية لتوظيف القروض والمعونات الأجنبية في تطوير التعليم في مصر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القروض الأجنبية في تطوير بعض جوانب التعليم في مصر، حجم القروض والمعونات الموجهة لقطاع التعليم، وأهم الدول الموجهة لهذه القروض، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أهم نتائجها، أن هناك ضغوطاً اجتماعيةً تدفع بقطاع التعليم إلى طلب القروض والمعونات الأجنبية، إلى

جانب الأسباب الاقتصادية، وانخفاض نسبة الإنفاق على التعليم، وأشارت الدراسة إلى إهدار نسبة كبيرة من القروض نتيجة للإجراءات الروتينية، وسوء الاستخدام.

٣- دراسة (الصراف و آخرون، ١٩٩٥): دراسة ميدانية لاستطلاع أراء شرائح من المجتمع الكويتي حول مدى إسهامهم في تمويل العملية التعليمية (أولياء أمورا لطلاب، الشركات، الجمعيات التعاونية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى موافقتهم على الإسهام في تمويل العملية التعليمية والمجالات التي من الممكن أن يسهموا فيها والطرق التي يختارونها في تمويل العملية التعليمية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها، تحفظ أولياء الأمور من ذوي المؤهل المتوسط والجامعي، وذوي الدخل المتوسط والمنخفض على مبدأ الإسهام في تمويل العملية التعليمية وموافقة أصحاب الدخل العالي والشركات والجمعيات التعاونية على هذا المبدأ، وأن المجالات التي يرغب أفراد العينة الإسهام فيها، جوائز المتفوقين وإسهامات مادية وإنشاء مكتبات، والطرق التي يرغب أفراد العينة الإسهام من خلالها وزارة التربية ونظار المدارس وإنشاء صناديق خاصة.

٤- دراسة (العرباوي، ١٩٩٧): الاستثمار في التعليم وعوائده الاجتماعية.

هدفت الدراسة إلى وضع مقترحات وحلول للصعوبات التي تواجها مصر في التنمية البشرية وذلك من خلال تحديد مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري ودور التعليم في تحقيقه، وتوضيح أهم طرق قياس الاستثمار في التعليم و تحديد عوائده الاجتماعية، تحديد مؤشرات التنمية البشرية في مصر والصعوبات التي تواجهها مصر في التنمية البشرية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن يركز الإستثمارات في التعليم على التعليم الابتدائي، وتدريب المعلمين وهيئة التدريس، توفير المختبرات والمباني المدرسية، وشراء الأدوات ، والوسائل التوضيحية، ولا تنفق الأموال في المرتبات والمكافآت وشراء الأثاث، وضرورة التركيز على العوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها الفرد والمجتمع.

٥- دراسة (بيومي، ١٩٩٧): توجهات سياسة تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة وزمبابوي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية.

هدفت الدراسة إلى البحث عن سياسات تتولى مصادر التمويل العام في كل من الولايات المتحدة زيمبابوي، وإمكانية الإفادة منها في مصر، الدراسة المنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، ضعف مستوى الإنفاق الجاري على الطالب المصري، وأن التمويل يقع على عاتق الحكومة وحدها، وأنه من الصعب استمرار الحكومة وحدها في ميدان تمويل التعليم، وضرورة المشاركة الشعبية في هذا المجال.

٦- دراسة (العولقي، ١٩٩٨): تجارب محلية وعربية ودولية للوصول إلى مصادر وبدائل لتمويل التعليم وترشيد نفقاته في دول الخليج العربية.

هدفت الدراسة إلى تشخيص الواقع الحالي لتمويل التعليم في دول الخليج العربي، وما تعانيه من صعوبات حالت دون نمو الإنفاق الحكومي بصورة موازية لنمو الطلاب، فضلاً عن حاجات التعليم إلى إعتمادات إضافية

لتطوير التعليم و الارتقاء بجودته، والبحث عن مصادر تمويل جديدة للتعليم، رصدت الدراسة أبرز التجارب العالمية في تمويل التعليم وترشيد نفقاته، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن هناك توجهات عالمية جديدة لتمويل التعليم العام، تلائم ظروف دول الخليج العربية، تتركز حول إتاحة الفرص للقطاع الخاص والشعبي.

٧- دراسة (نصار ،١٩٩٩): دور القطاع الخاص في تمويل التعليم في دول الخليج العربية (رؤية مقترحة).

هدفت الدراسة إلى التعرف على ملامح أزمة تمويل التعليم عالمياً وتحديد المتغيرات العالمية المرتبطة بهذه الأزمة والتعرف على بعض التجارب العالمية التي تبرر دور القطاع الخاص في تمويل التعليم لتطوير تمويل التعليم العام في دول الخليج، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت معالم الرؤية المستقبلية إلى، ضرورة أن تستمر الدولة في تمويل التعليم العام وأن لا ترفع يدها عنه، وضرورة إن تشجع المجتمع المدني بأفراده ومؤسساته، وتنظيماته للمشاركة في تمويل التعليم العام، وتفعيل دور القطاع الاقتصادي بجناحيه العام والخاص للإسهام في تمويل التعليم العام.

٨- دراسة(رحمة ،٢٠٠٢): استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج العربية (رؤية مستقبلية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على تجارب القطاع الخاص في المجال التعليمي، ثم استعراض الفرص المتاحة لاستثمار القطاع الخاص في التعليم من حيث أكثرها حاجة وأفضلها عائدا، واقتراح السياسات التي تحفز القطاع الخاص، وتشجعه على الاستثمار في المجال التعليمي تقديم رؤية مستقبلية بشأن استثمار القطاع الخاص في مجالات التعليم المختلفة، جزء منها مستخلصة من الدراسات السابقة المتعلقة باستثمارات ومساهمة القطاع الخاص في التعليم، والجزء الآخر من الرؤية المستقبلية مستخلصة من الدراسة الميدانية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومن أبرز نتائج الدراسة الميدانية، استمرار نمو التعليم الخاص في جميع المراحل، نتيجة تضخم التعليم الحكومي، و ارتفاع نفقاته، ومن ايجابياتها استثمار القطاع الخاص في مجال التعليم، انه يساعد القطاع الحكومي في تحمل أعباء التعليم، وسدا لنواقص الكمية والنوعية في جميع مراحل التعليم، وتقديم تعليما متطورا عالي الجودة، وأكثر مرونة للتلاؤم مع مستجدات سوق العمل، ويوجد مناخ للمنافسة بين المؤسسات التعليمية، فضلا عما يدره المستثمرون من أرباح مضمونة، كما قدمت الدراسة العديد من مجالات التعليم التي يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها وأبرزها؛ افتتاح رياض الأطفال والمدارس الابتدائية، وافتتاح الجامعات ومعاهد متوسطة، وكليات المجتمع وافتتاح مراكز تدريبية، وافتتاح مكاتب لإجراء البحوث وتقديم الاستشارات المختلفة، والمساهمة في صناعة تقنيات التعليم، والاتجار بها، وصناعة الدفاتر والقرطاسية والأفلام وطباعة الكتب المدرسية، وإعداد برامج تعليمية للكمبيوتر، وبرامج تعليمية للتلفزيون وإخراجها وتقديمها.

٩- دراسة (مصطفي، ٢٠٠٤) : تصور مقترح لزيادة الموارد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية.

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لزيادة الموارد المالية للتعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية، استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وقد توصلت إلى خمس محاور المحور الأول يتعلق بالهيكل الإداري لعملية زيادة تمويل التعليم الجامعي في مصر، المحور الثاني يركز على التجديد في وظائف التعليم الجامعي المصري لزيادة التمويل، المحور الثالث تناول المصادر الجديدة المقترحة لزيادة التمويل الجامعي بمصر، المحور الرابع ركز على الإجراءات الذاتية لزيادة موارد تمويل التعليم الجامعي، المحور الخامس يتعلق بإجراءات زيادة التمويل رسمياً وحكومياً.

١٠- دراسة (رفاعي،٢٠٠٥): إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة (دراسة مقارنة).

هدفت الدراسة إلى تقديم إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه في مصر، في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، تناولت الدراسة الواقع الحالي لتمويل التعليم والإنفاق عليه ومشكلاته في الوقت الحالي وأهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في هذا المجال، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة إلى وضع إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم والإنفاق عليه في مصر شملت محوريين، المحور الأول تحسين السياسات الخاصة بتمويل التعليم ومنها، إيجاد نظام فعال لتمويل التعليم، وتطوير أدارة موارد تمويل التعليم، وتفعيل الجهود الشعبية والمؤسسية لدعم موارد تمويل التعليم، وتعظيم الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية لتطوير التعليم، المحور الثاني تطوير السياسات لتحسين كفاءة الإنفاق على التعليم من خلال، إعادة توزيع الموارد المالية المخصصة للإنفاق على التعليم، مواجهة الهدر في الإنفاق على التعليم.

١١- دراسة (الحاج، ٢٠٠٥): نحو إستراتيجية لتطوير مصادر جديدة لتمويل مدارس المستقبل في مملكة البحرين.

هدفت الدراسة إلى وضع إستراتيجية لتطوير مصادر جديدة لتمويل مدارس المستقبل في مملكة البحرين، وقد تناولت تشخيص مصادر تمويل التعليم، وتحليل وتفسير الإنفاق على التعليم خلال العقد الأخير، وتتبع نمو الطلاب والمعلمين والإداريين والفنيين، وإجراء التوقعات المستقبلية للنمو والإنفاق بناءً على توقعات نمو السكان المستقبلية وتقدير الاحتياجات المالية خلال العشرين السنة القادمة، وقد توصلت الدراسة إلى وضع إستراتيجية لتطوير مصادر جديدة لتمويل مدارس المستقبل في مملكة البحرين، شملت على مفهوم الإستراتيجية والدواعي لوضعها، والرؤية المستقبلية لها، ومصادر بنائها، كما شملت على ثلاثة محاور هي؛ تطوير مصادر جديدة لتمويل مدارس المستقبل في مملكة البحرين، ورفع المردود الداخلي والخارجي لهذه المصادر.

١٢- دراسة (الصائغ وأخرون، ٢٠٠٥): التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات الإعمال والإنتاج (تجارب بعض الدول المتقدمة).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجهود والتجارب الرائدة في مجال التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج، واستنباط مجالات الاستفادة منها، لإعداد الإطار المرجعي الذي يعده مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية، لتفعيل التعاون والتنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات الأعمال والإنتاج، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد خلصت الدراسة إلى بيان أوجه الإفادة من تلك التجارب، وفوائدها على الدول الأعضاء في مكتب التربية لدول الخليج أبرزها؛ زيادة مصادر التمويل الذاتي التي يمكن أن تنفق في رفع الكفاءة الداخلية، والتوسع الجغرافي في الخدمات التعليمية، وتنويع مصادر جديدة لتمويل التعليم، من الأثرياء الذين يملكون الثروات الطائلة التي تجب الزكاة، وإسهام مصارف الزكاة للإسهام في تطوير التعليم، والإنفاق على الطلاب المعوزين، وتقدم المنح الدراسية، وتحمل نقل الطلاب، وتوفير الأدوات المدرسية و الزى المدرسي، وغيرها، وكذا التوسع في المدارس الوقفية، ومدارس الهبات، والبحث عن موارد مالية إضافية للإنفاق على التعليم، وإنشاء صندوق دعم و تمويل المشروعات التعليمية، وإنشاء الشركات التي تتولى تمويل وإدارة المدارس الأهلية التي تعجز عن أداء مهامها.

١٣- دراسة (الغامدي، ٢٠٠٦): الإنفاق على التعليم ومشاركات المؤسسات المجتمعية في تحمل تكاليفه لمواجهة متطلبات النهضة التعليمية المستقبلية بالدول الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج(دراسة ميدانية).

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإنفاق العام على التعليم في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، في الفترة من ١٩٨٠م حتى ٢٠٠٠م، بقصد الوقوف على حجم الإنفاق المتوقع لمواجهة متطلبات النهضة التعليمية المستقبلية، ولمواجهة تلك المتطلبات، استعرضت الدراسة بعض التجارب العالمية والعربية والخليجية في الإنفاق على التعليم، وحجم المشاركة المجتمعية في تحمل تكاليفه، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن التعليم في دول الخليج العربية يحتاج إلى مشاركة مصادر غير حكومية لتمويله، وضرورة مشاركة المؤسسات المجتمعية في تمويل التعليم، وكذا العمل على جعل التعليم قضية مجتمعية يتحمل المجتمع مسؤولياتها، وذلك بفتح قنوات اتصال مع المؤسسات المجتمعية على جميع المستويات ، وتصميم برامج توعوية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

ج) الدراسات الأجنبية

ومن الدراسات الأجنبية التي تتعلق بالموضوع:

١- دراسة(جيسكي ترج ومكمهون ولتر١٩٨٢)(Geske G. Terrg and Mcmahon W.Walter)**تمويل التعليم.**

هدفت الدراسة إلى تحقيق توزيع أفضل للمخصصات التربوية عن طريق تحسين الكفاية والعدالة في موازنات التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من أهم نتائجها؛ إمكانية إيجاد

آليات لتحسين الكفاية بغير إنقاص للعدالة، وأن تحقيق العدالة يعد مصدراً من مصادر تحسين التمويل، وأن تحقيق الكفاية و العدالة يحققان من خلال تحسين التربية للجميع والمشاركة المجتمعية.

٢- دراسة(كروكر هورستمان١٩٨٣)(Croker Horstman.J) تمويل التعليم في انجلترا.

هدفت الدراسة إلى معالجة عوائد ومخصصات التربية ومصادرها وتوزيعها، ودور السلطات المحلية في توزيع ميزانيات التعليم ومجالات إنفاقها، ومصادر تمويلها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أهم نتائجها أن تكلفة الطالب في مدارس نوعية خاصة تساوي تقريبا التكلفة للطالب في معظم المقاطعات المختلفة، كما انه رغم سيطرة السلطة المركزية فهنالك قدراً من السلطة والمسؤولية للسلطة المحلية في تمويل التعليم والإنفاق عليه.

٣- دراسة(دنسون، ١٩٨٤)(Dnnison.W.F) تمويل التعليم ومصادره.

هدفت الدراسة إلى تحديد الإدارة الفعالة لمصادر التمويل، وتحديد الاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة، وخاصة في ظروف تزايد النفقات وقلة الموارد، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان من نتائجها ضعف المعايير التي تحدد مرتبات المعلمين وضرورة رفع الوعي التحويلي لدي المعلمين ،كما أشارت الدراسة إلى أهمية التركيز على سنوات التعليم و القروض الطلابية لتمويل التعليم في بريطانيا، إلى جانب الاختلاف الشديد في النفقات المخصصة لكل طالب عن طريق السلطات المحلية في انجلترا.

٤- دراسة(أودن ألن ولورانس،١٩٩٢)(Odden,Allan and Picus Lewrence) تمويل المدرسة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على تمويل المدرسة في ظل الاتجاهات الحديثة كالإنتاجية، والانجاز الطلابي، وتحديد التكلفة والأموال اللازمة لتحقيق الأهداف القومية، وتوزيع الميزانية التعليمية بين الإدارات المدرسية والبرامج والدارسين، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكانت أهم نتائجها ضرورة إيجاد نظام جديد لتمويل المدارس وتحقيق العدالة، والتركيز على كيفية استخدام الأموال المتزايدة والمخصصة للتعليم في تحسين أداء الدارسين، وزيادة إنتاجية نظام التعليم العام على مستوى الدولة.

٥- دراسة (لاسبيل ، وأخرون، ٢٠٠٠) التنبؤات المتعلقة بنفقات التعليم الابتدائي في البلدان النامية.

هدفت الدراسة إلى تحديد التقدير الإحصائي للإنفاق العام الذي يتعين على البلدان النامية تحمله للوفاء بالطلب الطبيعي على التعليم الابتدائي المتوقع في عام ٢٠٠٠م، وتقديرات التكلفة التي يفترضها تصميم التعليم الابتدائي في ذلك التاريخ، ولتحقيق هدف الدراسة لجأ الباحث إلى نموذج محاكاة بسيط، يستخدم التقدير النفقات بحسب البلدان، يستند إلى مختلف قواعد البيانات المتاحة في اليونسكو، وكذلك "نموذ١ج التوقعات بالنفقات " الذي يوجد النفقات التعليمية عن طريق استخدام بعض المعادلات ألمعروفه لدى اليونسكو، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها؛ يتوقع أن ينمو الناتج القومي الإجمالي العائد إلى مجمل البلدان النامية بين ١٩٨٥- ٢٠٠٠م، بوتيرة سنوية مقدارها (٧٥%)، يتوقع أن يحقق معدل النمو الفعلي للإنتاج نموا أعلى في بلدان أسيا خلال الفترة نفسها، وأن معد نمو الناتج القومي الإجمالي للفرد في أسيا يقترب من (٤,٧%)، وأن نسبة المعلمين إلى التلاميذ المتوقعة نهاية القرن ٣٠ طالب للمعلم في أسيا بما يضيف أعباء جديدة.

ثانياً: أوجه الشبه و الاختلاف بين البحث الحالي و الدراسات السابقة

يمكن توضيح أوجه الشبه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة، وذلك لبيان طبيعة البحث الحالي، ومميزاته عن الدراسات السابقة، وجوانب الاستفادة التي استطاع الباحث أن يبلورها من أجل إخراج البحث الحالي بصورته النهائية وتحاشى الأخطاء التي وقعت فيها هذه الدارسات، والاستفادة من المعرفة التراكمية التي قدمتها هذه الدراسات لتحسين وإيجاده البحث الحالي، وذلك على النحو التالي:

يتشابه البحث الحالي مع دراسة، شيخ (٢٠٠٠م)، باطويح (٢٠٠١م)، العبيدي (٢٠٠٢م)، الشامي (٢٠٠٦م)، من حيث دراسة التمويل والإنفاق الحكومي للتعليم، وحث زيادة الاستثمار الأهلي، والتمويل الذاتي، والمشاركة المجتمعية، وحساب التكلفة الجارية للطالب، كما يتشابه البحث الحالي مع هذه الدراسات من حيث استخدامها للمنهج الوصفي، ويختلف البحث الحالي مع هذه الدراسات أنها تناولت تمويل التعليم العالي بينما تناول البحث الحالي تمويل التعليم العام.

يتشابه البحث الحالي مع دراسة بشر (٢٠٠٤م)، والحاوري (٢٠٠٥م)، والعبيدي (٢٠٠٢م)، في تناولها لواقع التعليم العام والإنفاق عليه، ويختلف معها في أنها دراسات نظرية، في حين أشتمل هذا البحث على الدراسة النظرية والميدانية، والمنهج الوصفي والمقارن، وأن البحث الحالي انفرد بتقديم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة وظروف وطبيعة المجتمع اليمني.

يتشابه البحث الحالي مع دراسة حلمي (١٩٩١م)، في تناولها لمصادر التمويل للتعليم الأساسي، وأوجه الفاقد في التعليم الحالي، وكيفية تنمية الإنفاق الحالي وترشيده، وطرحها لمرتكزات تمويل التعليم، وتوصلها إلى أن التعليم يعتمد على المصادر الحكومية، ويختلف معها كونها اقتصرت على التعليم الأساسي في مصر، في حين تناول البحث الحالي التعليم العام (الأساسي والثانوي) في اليمن.

يتشابه البحث الحالي مع دراسة متبولي (١٩٩٥م)، في دراسة المنح والقروض الأجنبية وحجمها والدول الموجهة لها، وتختلف مع البحث الحالي كون البحث الحالي شمل جميع مصادر التمويل للتعليم العام، فيحين اقتصرت هذه الدراسة على مصدر القروض في تمويل التعليم.

يتشابه البحث الحالي مع دراسة الصراف (١٩٩٥م) في أنها تناولت المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم، وكيفية المساهمة و طرقها و كيفية تطوير هذه المساهمة، وتختلف مع البحث الحالي في مجتمع و عينة الدراسة، وأنها اقتصرت على مصدر واحد المشاركة المجتمعية، في الوقت الذي شمل البحث الحالي أكثر من مصدر من مصادر التمويل.

يتشابه البحث الحالي مع دراسة العرباوي (١٩٩٧م) في تناولها الإستثمار في التعليم، والتي تشمل توفير المختبرات و المباني المدرسية وشراء الأدوات والوسائل التعليمية، وتختلف مع البحث الحالي في كونها ركزت على الإستثمار في التعليم وتحديد عوائده، وتناول البحث الحالي تطوير مصادر تمويل التعليم العام.

يتشابه البحث الحالي مع دراسة بيومي (١٩٩٧م)، من حيث تناولها مصادر تمويل التعليم وإمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين في تحسين السياسات التي تتولى هذه المصادر، ومن حيث استخدام الدراسة للمنهج المقارن،

وتختلف معها في أن هذه الدراسة اقتصرت على دولتين هما الولايات المتحدة وزيمبابوي، في حين تناول البحث الحالي العديد من الدول.

يتشابه البحث الحالي مع دراسة العولقي (١٩٩٨م)، والصائغ وآخرون (٢٠٠٥م)، والغامدي (٢٠٠٦م)، في تشخيص الواقع الحالي لتمويل التعليم، والصعوبات التي تواجهه، والتنسيق والتعاون مع مؤسسات الأعمال والإنتاج ومشاركة المؤسسات المجتمعية والاستفادة من التجارب العالمية للوصول إلى مصادر وبدائل لتمويل التعليم وترشيد نفقاته، ويختلف البحث الحالي من حيث تناول هذه الدراسات التجارب على شكل دول بينما تناول البحث الحالي التجارب على شكل اتجاهات تظم أكثر من دولة، كما تركزت بعض هذه الدراسات حول القطاع الخاص والشعبي، أو المشاركة المجتمعية، أو المصادر الذاتية، ولم تتطرق أي من هذه الدراسات لجانب المنح و القروض في تمويل التعليم، في حين شمل البحث الحالي كل مصادر التمويل للتعليم العام.

يتشابه البحث الحالي مع دراسة نصار (١٩٩٩م)، ورحمة (٢٠٠٢م) في التعرف على التجارب العالمية للقطاع الخاص في تمويل التعليم، وتختلف مع البحث الحالي في كونها اقتصرت على دور القطاع الخاص للإسهام في تمويل التعليم.

يتشابه البحث الحالي مع دراسة رفاعي (٢٠٠٥م)، ودراسة الحاج(٢٠٠٥م)، من حيث رصد وتحليل واقع تمويل التعليم العام والإنفاق علية وأهم مشكلاته، وتناول الاتجاهات العالمية في مجال تمويل التعليم العام والإنفاق عليه، ويختلف معها في أنها اقتصرت على الجانب النظري فقط، في حين تطرق البحث الحالي إلى الدراسة الميدانية، كما تناولت دراسة رفاعي (٢٠٠٥م) الاتجاهات العالمية في شكل دول اقتصرت على ثلاث دول فقط هي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و اليابان، في حين تناول البحث الحالي التجارب في هيئة اتجاهات يشمل الاتجاه الواحد العديد من الدول، كما يختلف معهما البحث الحالي في كون الدراستين هدفتا إلى وضع إستراتيجيات فيما هدف البحث الحالي إلى وضع تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن.

يتشابه البحث الحالي مع دراسة مصطفى (٢٠٠٤م) حول بعض الأساليب المستخدمة لزيادة الموارد المالية، ويختلف البحث الحالي معها كونها تناولت التعليم الجامعي، وتركز نتائجها على التمويل الذاتي، في حين تناول البحث الحالي التعليم العام وركز على تطوير جميع المصادر.

يتشابه البحث الحالي مع الدراسات الأجنبية، من حيث مواضيع هذه الدراسات تمويل التعليم، والأهداف التي طرقتها، ويختلف البحث الحالي معها في كون أغلب هذه الدراسات اقتصرت بحث كيفية التوزيع الأفضل لمخصصات التعليم، وتحديد الاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة، في حين تناول البحث الحالي تطوير مصادر التمويل، وكانت الاتجاهات في هذه الدراسات مقتصرة على التمويل الذاتي وفي نفس البلد موضع الدراسة، في حين تطرق البحث الحالي للاتجاهات العالمية وشملت جميع المصادر، وكونها طبقت في بلاد أجنبية.

ثالثاً: تعليق عام على الدراسات السابقة

أوضحت الدراسات السابقة سواء المحلية منها أو العربية والأجنبية، الاهتمام المتصاعد بقضية التمويل وذلك إدراكا للعلاقة الإرتباطية بين زيادة الإعتمادات التمويلية وبين ارتفاع مستوى جودة النظم التعليمية ومن هنا فإن البحث الحالي يتفق مع الدراسات السابقة من حيث اهتمامها بمجال التمويل الأمر الذي أفاد البحث الحالي في التعرف على الأطر النظرية التي قام عليها هذا البحث، إلى جانب تعريف المصطلحات العلمية لمصطلحات البحث الحالي ومنهجه، والتعرف على المراجع التي مكنت الباحث من تشخيص مشكلة البحث والتعرف على أهم الحلول والمعالجات، والوسائل والطرق التي تمت بها هذه المعالجات والحلول، في سبيل الاستفادة منها لحل مشكلة البحث الحالية.

كما استفاد الباحث مما وصلت إليه هذه الدراسات من نتائج، وما أوصت به من اقتراحات، وما بينته من اتجاهات للتربية والتعليم في بعض الدول العربية والأجنبية في الحاضر والمستقبل، وجهود هذه الدول في تطوير أنظمتها التعليمية وتحديثها والإنفاق عليها بسخاء ليكون التعليم للجميع، إضافة إلى الدعوة إلى مشاركات المؤسسات المجتمعية بشكل أكثر فعالية في تحمل تكاليف التعليم والأساليب المناسبة لتنمية هذه المشاركات، وتسليط الضوء على المشروعات التربوية التي قدمها القطاع الخاص ومدى نجاحها، والاطلاع على التجارب العالمية والعربية في مجال تمويل التعليم وترشيد نفقاته، والإفادة من تلك التجارب بتطبيق ما يتناسب منها مع ظروف اليمن، والبحث عن مصادر جديدة وبدائل لتمويل التعليم العام، وأساليب وطرق لترشيد نفقاته، إلى جانب محاولة تشخيص واقع الإنفاق العام على التعليم في اليمن.

يتضح من خلال الأدبيات والدراسات السابقة وبالأخص التي أجريت في الواقع اليمني بالذات، أنها عنيت بتمويل التعليم العالي مع بعض الإشارات البسيطة إلى التعليم العام، عدا دراستين فقط تناولت تمويل التعليم العام في اليمن لكنها لم توضح المصادر التي يتم من خلالها تمويل التعليم العام والإنفاق عليه ولم تحدد المشكلات التي تواجهه، في الوقت الذي تناولت فيه الدراسات السابقة الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام في شكل دول، ولم تصنف في اتجاهات معينة يمكن الجمع بينها ليتم استخلاص الفوائد منها، لذا فإن البحث الحالي أفرد فصلاً كاملاً لدراسة بعض هذه التجارب العالمية وتصنيفها في اتجاهات يسهل فهمها واستخلاص أهم الفوائد منها، ودراسة وتحليل الواقع الحالي لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه باليمن وتبيين مصادره ورصد أهم مشكلاته، وذلك خلال الفصلين التاليين.

الفصل الثالث

الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام

محتويات الفصل:

أولاً: أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة

١- تزايد الإنفاق العام على التعليم العام.

٢- الشراكة بين الدولة والمحليات في تمويل التعليم العام.

٣- تعاون الأجهزة الحكومية في دعم وتمويل التعليم العام.

٤- إنشاء صناديق لدعم وتمويل التعليم العام.

٥- إشراك مؤسسات المجتمع ومنظماته في تمويل التعليم العام.

٦- دور الأوقاف ومؤسساته في تمويل التعليم العام.

٧- تصاعد دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العام.

٨- إتباع الأسلوب الإنتاجي للمدارس لتمويل بعض نفقاتها.

٩- إشراك الدارسين وأوليا أمورهم في تحمل نفقات تعليمهم.

١٠- توسيع الجهود الإقليمية والدولية البينية لدعم التعليم العام.

ثانياً : أوجه الاستفادة من الاتجاهات العالمية في تمويل التعليم العام و الإنفاق عليه باليمن.

أوضحت الأدبيات والدراسات السابقة، أن التعليم العام باليمن يواجه ضغوطات متزايدة حالة دون تمكن موارده المالية عن الوفاء بمتطلباته وحاجاته،كما أوضحت الكثير من التجارب العالمية الحديثة لتمويل التعليم العام والإنفاق علية في العديد من دول العالم ومنها العربية وعلى وجه الخصوص الخليجية، واستجابة للتحديات والضغوط المتزايدة أمام تمويل التعليم العام والإنفاق عليه، التي أخذت تتكون من مختلف أبعاد حياة المجتمع داخلياً وخارجياً، والمتوقع تصاعد تأثيرها، فقد حاول البحث الحالي ضمن هذا الفصل و استجابة لأهدافه، تقديم بعض التجارب العالمية الحديثة التي يمكن الاستفادة منها للبحث عن مصادر تمويل جديدة، لضمان إيجاد موارد مالية للتعليم العام، تمكنه من القيام بتحقيق أهدافه التي ينعقد عليها الأمل بشكل رئيسي في جهود التنمية، وإحداث التغيرات المنشودة في اليمن.

أولاً:أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه

هناك العديد من التجارب والصيغ الرائدة، لتطوير مصادر تمويل التعليم التي تموج بها أغلب دول العالم، اختلفت أشكالها، وتعددت مصادرها، وتباينت أساليبها، وتنوعت آليات تحصيلها، وصرفها، من بلد إلى أخر، بل اختلفت داخل الدولة الواحدة من إقليم، أو نمط تعليمي، أو من مؤسسة تعليمية لأخرى، لدرجة يصعب معها حصر تلك التجارب وتصنيفها، لأن كل بلد استجاب لتلك التحديات بطريقته، وفقا لظروفه، والإمكانات المتاحة أمامه، وما انفكت الدول، وأنواع التعليم بها، تبتدع تجارب وتستحدث وسائل جديدة لتمويل المؤسسات التعليمية حاليا ومستقبلا، ومن أبرز هذه الاتجاهات في هذا المجال:

١- تزايد الإنفاق العام على التعليم

تزايد الإنفاق على التعليم العام نتيجة الإقبال الكبير و الزيادة المتنامية في الطلب عليه، أضف إلى ذلك طبيعة التعليم التي تتطلب التطوير والتجديد، إلى جانب إدراك الحكومات بأهمية التعليم كركيزة أساسية لإحداث التنمية المقصودة، و تتحدد أهمية التعليم لدى الحكومات بنسبة ما تنفق عليه من الدخل القومي أو الميزانية العامة، و كلما زادت هذه النسب دلت على زيادة الاهتمام به من قبل هذه الحكومات.

وإدراكاً من الدول، فقد تجاوز الإنفاق العام (الحكومات وهيئاتها) على التعليم في العالم الألف مليون دولار أي ما يعادل ٥ % تقريباً من الدخل العالمي في ١٩٩٥م، ولم يبلغ عدد الطلبة المسجلين في العام المليار طالب، خصص ٨٥ % من هذا المبلغ للبلاد المتقدمة، بينما لم يبلغ طلبة البلاد المتقدمة إلا ربع طلبة العالم.((www.isesco.org.mel

وأشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠م إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي يرتفع إلى ٩% في إسرائيل والى حوالي ٢٠ % في الدول المتقدمة.(www.ahewar.org)

ومن الأمثلة على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خصصت بلايين الدولارات للإنفاق على التعليم العام بها، وصل الإنفاق إلى (١٠٠) بليون دولار خلال عام و احد ١٩٩١م.(رفاعي،٢٠٠٨، ١٧٠)

وتزايد إجمالي إنفاق السلطات المركزية والمحلية في المملكة المتحدة على قطاعات التعليم العام، إلى (١٨.٨٤٠) مليون جنيه إسترليني خلال العام ١٩٩٩م، مقارنة بمبلغ (١٥.٧٣٢) مليون جنيه خلال العام ١٩٩٤م، أي بزيادة قدرها (٣.١٠٨) مليون جنية إسترليني.(المرجع السابق، ١٩٦)

وفي عام ١٩٩١م بلغ إجمالي الإنفاق على التعليم في اليابان حوالي (٢٣.٠٥٠.٩٠١) بليون ين، أي نسبة (٤.٧%) من إجمالي الدخل القومي، و (١٦.٦%) من إجمالي الإنفاق الحكومي الاتحادي و المحلي، و في عام ١٩٩٢م بلغت ميزانية التعلم الاتحادية و (٥.٣١٩) ترليون ين ياباني أي ما يعادل (٤٩.٤) بليون دولار أمريكياً.(المرجع السابق، ٢١٢-٢١٣)

وقد رصدت روسيا مبالغ مالية كبيرة للتعليم بها خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠م، من أجل الارتقاء بالتعليم وتحسينه بلغت (٤.٥) تريليون روبل، كما صرح بذلك النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي دميتري ميدفيديف خلال اجتماع مكتب اتحاد العاملين في مجال بناء الكمائن وأضاف أن " المستوى العالي لنفقات الدولة على التعليم سيستمر في المستقبل بما في ذلك وأن الحكومة الفدرالية ستدعم المبلغ السابق بمقدار تريليون من الميزانية الفدرالية".(ar.rian.ru/society)

ولم تكن هذه الزيادة مقتصرة على الدول المتقدمة فحسب بل أن هذا التوجه قد عم معظم دول العالم، ففي الوقت الذي بلغ الإنفاق الحكومي على التعليم في مصر بلغ (٤,٦) مليار جنيه عام ٩٠ -٩١م، ارتفع ليصل إلى (٢٢,٢) مليار عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤م، ثم إلى (٢٤,٧) مليار جنيه عام ٢٠٠٤ -٢٠٠٥م، وهذه زيادة ضخمة تصل إلى أكثر من خمسة أضعاف ما كان ينفق عام ٩٠ -٩١م.(www.ahewar.org)

وارتفع الإنفاق الحكومي في الإمارات العربية المتحدة من (٣.٣٩٢) مليار درهم عام ١٩٩٥م، إلى حوالي (٤.٧٥٨) مليار درهم عام ٢٠٠٠م، بزيادة مقداره (٤٠%)، كما ارتفع إجمالي الإنفاق الحكومي الاتحادي من (١٧.٨١١) مليار درهم إلى (٢٠.٥٥٩)مليار درهم بزيادة (١٥%) خلال نفس الفترة، وقد زادت نسبة الإنفاق الحكومي الاتحادي على التعليم من (١٩%) إلى (٢٣.١%)خلال نفس الفترة.(الغامدي، ٢٠٠٥، ١٦٩)

وتخصص المملكة العربية السعودية مبالغ كبيرة للتعليم العام، وقد بلغ ما صرف على قطاع التعليم العام في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١م حوالي (٥٩.٣٢٥) بليون ريال، أي ما نسبته (٢٥.٨%) من ميزانية الدولة لنفس العام.(المرجع السابق، ١٧٧)

وبلغ الإنفاق على التعليم العماني خلال العام ٢٠٠٠م حوالي (٢٧٥.٢٧٥.٠٠٠) مليون ريال عماني، ويعادل نسبة (٢١%) من الميزانية العامة للدولة، و قد ارتفع الإنفاق إلى (٢٩٢.٣٠٩.٣٢٥) مليون ريال عماني بزيادة قدرها (٦%) خلال العام لتالي ٢٠٠١م.(المرجع السابق، ١٨٧)

وتقوم الدولة بالكويت بتخصيص اعتمادات ضخمة في الموازنة العامة للصرف على التعليم سنوياً، حيث ارتفع الإنفاق على التعليم العام بين عامي ١٩٩١-٢٠٠٢م، من (٢٧٠.٧٠٠) إلى (٤٦٦.٥١٧) مليون دينار، أي بزيادة قدرها(٥٨%).(المرجع السابق، ١٩٤)

أن زيادة الإنفاق على التعليم من شأنه أن يحقق الأمن الداخلي، ويخفف من أسباب التوتر و العطالة والاستبعاد في داخل كل بلد، بل إن هذا يخفف من التوتر العالمي لردم الهوة بين الشعوب المتقدمة والشعوب النامية ذلك أيضاً أن الإنفاق على التعليم ليس استثماراً اجتماعياً فحسب، ولكنه أيضاً اقتصادي إذ يضاعف من رأس المال البشري، وهو أيضاً استثمار ثقافي وسياسي يرفع من مستوى المواطنين إلى "المواطنة" وممارسة الديموقراطية كما يحافظ على وحدة الأمة وتراثها، كذلك يرفع التعليم المستوى التكنولوجي للشعوب النامية ويعدها لدورها في الإقلاع نحو التقدم.(www.ahewar.org)

٢- الشراكة بين الدولة والمحليات في تمويل التعليم العام

بدأت عملية لامركزية الإدارة في الإدارة التعليمية غالبا كوسيلة للتعامل مع الأزمة المالية التي واجهت التعليم، فالحكومات المركزية في مواجهتها للقيود الشديدة على الميزانية قد ألقت بعبء تمول التعليم العام، على الأقاليم والسلطات المحلية، وقد بررت لامركزية الإدارة بالحاجة إلى تصحيح حالات عدم الفعالية التي اعترت الإدارة المركزية والتي تتسم إلى حد بعيد بالبيروقراطية والبعد عن المدارس، ويختلف مفهوم اللامركزية من دولة إلى أخرى، وذلك حسب كم السلطات التي يتم تحويلها، ونوعية الجهة المحول إليها هذه السلطات،"ووفقا لمبدأ التبعية، لا يجب أن تدير الحكومات المركزية الشؤون التي يمكن أن تدار على نحو أفضل إذا كان يمكن إدارتها في مستويات إدارية أدنى بشكل فعال".(فرانسوا كيلودز،٢٠٠٣، ٤٢-٤٣)

و انطلاقاً من هذا المبدأ زاد تحمل السلطات المحلية، والرسمية والشعبية، مسؤولية مدارس التعليم العام في أغلب دول العالم، ليس امتدادا للتقليد السائد في الدول الغربية، و لكن أوضح الواقع بجلاء أن السلطات المحلية والشعبية أكثر معرفة بالمدارس القائمة في محيطها، و أقدر على توجيه مسيرة التعليم فيها، ومراقبتها، والتغلب على مشاكلها، وتوفير شتى صور الدعم لها حتى تقوم بوظائفها خير قيام في اتجاه تحقيق الأهداف التربوية المنشودة.(الحاج،٢٠٠٦، ١٠٩)

في ضوء ذلك استطاعت اليابان إيجاد نظام متكامل بين المحليات، وحكومات الولايات والحكومة المركزية لتمويل التعليم العام ومواجهة نفقاته، يحقق العدالة و المساواة بينهم، وتكافؤ الفرص بين اليابانيين في الحصول على تعليم متميز، يوفر لهم التقدم والتفوق بالنسبة للدول الأخرى، ويعتمد تمويل التعليم في اليابان على الضرائب، وتقع مسؤولية الإنفاق على التعليم في اليابان على عاتق الحكومة الاتحادية، وحكومة المقاطعة والسلطات المحلية، وتقدم هذه الحكومات دعماً مالياً للأنشطة التعليمية من خلال مخصصات الضرائب وبعض مصادر التمويل الأخرى، و يخصص جزاء من ضريبة الدخل، للخدمات التعليمية، وفق نظام كل حكومة محلية وإنفاقها، وتقوم

الحكومة الاتحادية بتخصيص دعما ضريبيا للحكومات المحلية أو المقاطعات، وتهدف من وراء ذلك أن يكون لكل منها مستوى مضمون من الدخل وإنفاقه على الخدمات التعليمية، وتعويض النقص في إيرادات الدخل المحلي، وقد حدد القانون مصادر الدعم الضريبي للتعليم، في تخصيص نسبة ٣٢% من إجمالي ضريبة الدخل والضريبة المهنية، ونسبة٢٤% من إجمالي ضريبة استهلاك المشروبات الكحولية، ٢٥% من دخل ضريبة السجائر، وهذه الامتيازات الممنوحة من قبل الحكومة الاتحادية لا تمنح لأي خدمات أخرى بخلاف الخدمات التعليمية. (رفاعي،٢٠٠٨,٢٠٩)

وينسحب القول على بريطانيا حيث يتم تمويل التعليم والإنفاق عليه من خلال السلطات المحلية، ومن مصادر متعددة أهمها الضرائب العامة والإيجارات والخدمات، مثل ضريبة الدخل والمبيعات وضريبة العقارات والممتلكات وغير ذلك من مجالات الدخل العام، للإنفاق على الخدمات العامة، وخاصة في مجال التعليم العام، وتتراوح الضرائب مابين ٤٠-٦٠%، وأياً كان النصيب المحدد فإن مقدار الأموال ضخم .(المرجع السابق، ١٨٧)

ويختلف نوع الضرائب ومعدلها من مقاطعة إلى أخرى، ففي مقاطعة كولومبيا البريطانية تقدم المقاطعة ٩٥% من تمويل التعليم من الدخل العام، والضرائب التعليمية الخاصة، وفي مقاطعة البرتا Alberta تقدم المقاطعة ١٠٠% من الدعم للمجالس المحلية التعليمية من دخلها العام، والضرائب الخاصة من خلال هيئة البرتا التعليمية، وهذه المجالس تحصل على الدعم من دافعي الضرائب المحلية بسبة ٣٠% تمويل إضافي، وفي مقاطعة سكاتشوين Saskatchewan تدفع المقاطعة ٤٣% من إجمالي التكاليف للمجالس التعليمية من الدخل العام، وهذه المجالس تحصل على٧٥% من مصاريفها من الضرائب الخاصة من مصلحة إنديانا الاتحادية، وفي مقاطعة مونتان Manitoba يحصل التعليم على ٦٥% من إجمالي تكاليف المدارس العامة من الدخل العام (ضريبة الدخل، والمبيعات، والضرائب على المقيمين بالمقاطعة، والضرائب التجارية) وتحصل المجالس التعليمية على ٢٨% من الضرائب الخاصة، و٧% من الحكومة المركزية، وتحصل مدارس الأرمن والكاثوليك على ٥٠% من تمويلها من المقاطعة، وفي مقاطعة كويبيك Quebec تقدم المقاطعة ٨٤% من مصاريف مجلس التعليم، ١١% من الضرائب التعليمية، و٥% من مصادر أخرى وللمجلس التعليمي سلطة تخصيص الضريبة، وفي نوفاسكوتيا Nova Scotia تدفع المقاطعة ٨٠% من مصاريف التعليم من الدخل العام و١٨% من الضرائب الصناعية والتجارية، وضرائب المقيمين بها، والمحصلة بواسطة مصلحة الضرائب ثم تقدم لمجلس التعليم بالمقاطعة، ومعدل الضريبة التعليمية يحدد بواسطة مجلس التعليم بالمناطق الذي ليس له السلطة الضريبية، وفي مقاطعة برنس ادوارد prince Edward Island تدفع المقاطعة ١٠٠% من مصاريف التعليم المأخوذة من الدخل العام، والتي تشمل ضريبة الدخل و المبيعات ودافعي الضرائب الاتحاديين، وفي مقاطعة نيوندلاند Newfoundland تقدم المقاطعة ١٠٠% من الإنفاق على التعليم من ضرائب الدخل والمبيعات ومنحة الضرائب الاتحادية.(رفاعي،٢٠٠٥، ٤٦٧-٤٦٨)

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تنفق السلطات المحلية حوالي ٤٧.٨% من نفقات التعليم، وسلطات الولاية حوالي ٤٥.٢%، والسلطات الفيدرالية تقدم ٦.٤%، و تنفق جهات أخرى٠.٦%، وتتحدد مخصصات الإنفاق في مجالين هما المخصصات الرأسمالية وتنفق على المباني والمركبات والأجهزة المعمرة، ومخصصات العمليات وهي المصروفات الجارية كالأجور وشراء الاحتياجات وصيانة المباني وغير ذلك، وتفرض الضرائب في الولايات المتحدة بغرض الإنفاق على التعليم على ثلاث مستويات(المرجع السابق، ٤٩٢):

١- الضرائب المحلية

ويفرضها مجلس التعليم المحلي " Local Board Of Education " بغرض زيادة نفقات التعليم، ويتولى جمع هذه الضرائب وإنفاقها في مجال التعليم بالمنطقة المحلية.

٢- ضرائب على مستوى الولاية

ويفرضها مجلس الولاية" State Board Of Education " لتعويض النقص في الميزانية التعليمية لكل مجلس من مجالس التعليم المحلية من ميزانية الولاية، إذا لم تكن الضرائب المحلية كافية لإيصال مستوى التعليم إلى الحد الأدنى المقرر وصوله إليه.

٣- ضرائب على المستوى الفيدرالي

ومن أهم الضرائب المفروضة للإنفاق على التعليم في معظم الولايات الأمريكية هي الضريبة العقارية التي يدور حولها جدل كثير على أساس أنها غير كافية وغير عادلة، حيث إن القيمة المادية للعقار أو الشركة لا يعرف قيمتها الحقيقية إلا عند بيعها.

وهناك أربع أنماط للضرائب تفرضها الحكومة الفيدرالية، وحكومة الولايات، والحكومات المحلية، وهذه الأنماط الأربعة تمثل ٩٤% من إجمالي دخل الضرائب في الولايات مجتمعة، تتمثل في ضريبة الملكية، وضريبة الدخل على الأفراد، وضريبة المبيعات، وضريبة الدخل عل الشركات.(عبد المعطي ،١٩٨٣، ٦٢)

وفي ألمانيا تعد عملية تمويل التعليم العام شأن كثير من الدول الغربية الرأسمالية، فهي تعتمد على الولايات والأقاليم، حيث تقدم الحكومة الفدرالية حوالي ٧% من جملة الإنفاق على التعليم، بينما تقدم الولايات حوالي ٣٢%، وتتحمل السلطات المحلية باقي نفقات التعليم التي تصل إلى ما يقارب من ٢٣%، إلى جانب الأموال العامة، والمساعدات الموقوفة من قبل الجمعيات العلمية، ويتم الإنفاق على أسس، أن ذلك يرتبط بدخل الولاية وحجم الميزانية بها، ويختلف إسهامات الولايات في تمويل التعليم والاتفاق علية من ولاية إلى أخرى، ويتراوح نسبة ما تنفقه الولايات بين ١٦% -٤٠% من إجمالي ميزانياته، ويمول التعليم من خلال الضرائب العامة التي تحصلها الولايات، وتخصصها لصالح التعليم ولإنفاق عليه.(رفاعي،٢٠٠٨، ٢٢٧-٢٢٨)

٣- تعاون الأجهزة الحكومية في تمويل التعليم العام

تسعى معظم الدول إلى غرس مفهوم، إن العملية التعليمية التربوية ليست مسؤولية مؤسسة أو جهة محددة بعينها، إذ يشترك الجميع فيها بدءً من الأسرة الأب والأم ، إلى أعلى شخص في الدولة، كما أن وزارة التربية والتعليم ليست جهة مستقلة تماما عن باقي مؤسسات الدولة، أنما هي عبارة عن مؤسسة داخل منظومة متكاملة من مؤسسات الدولة الأخرى، المالية، والخدمة المدنية، والتخطيط،والصحة، وغيرها من الوزارات، ويتم التخطيط لها والتنسيق ضمن هذه المنظومة.

لذا يتعين على وزارة التربية والتعليم رغم مساهمتها غالباً في تمويل قدر كبير من المدارس العامة، وأحياناً المدارس الخاصة، أن تشارك المسؤولية في صنع القرار مع الأطراف الأخرى المعنية وفي إطار الحكومة نفسها، مثل وزارة المالية من أجل الميزانيات المخصصة لها، ومع الخدمة المدنية لإدارة المعلمين، ومع وزارة التخطيط لإدارة الأبنية التعليمية والوسائل التعليمية.(فرانسوا كيلودز ، ٢٠٠٣، ٤٠)

ففي تجربة فريدة من نوعها، لنشر التعليم الأساسي في البرازيل، قامت الأجهزة الحكومية، التعليمية والصحية والشؤون الاجتماعية وبعض وحدات الجيش، بإنشاء مشروع"ريوكر بانكا" عام ١٩٩٣ لتوفير مدرسين محترفين لأطفال الشوارع والمشردين، بحيث يتم تدريسهم في أماكن عملهم حتى لا يفقدوا عملهم، وحمايتهم من التشرد، كي لا يصبحوا عباءً ثقيلاً على المجتمع البرازيلي، وتتعاون مع المدارس في بريطانيا كثير من وكالات الثقافة والإعلام، مثل المكتبات العامة والمتاحف وصالات العرض، وهيئة الاتصالات والشركات الكبرى، في تقديم دروسا وبرامج تعليمة وثقافية وترويحية وعلمية، كما تقدم الإذاعة البريطانية ضمن خدمات الإذاعة التلفزيونية، دروسا موجهة إلى الطلاب.(وزارة المعارف،كتاب المعرفة، ٢٠٠٠ ،١٣١)

والى جانب الإنفاق الحكومي المحلي على التعليم في اليابان، توجد برامج مساعدات للطلاب في اليابان، تقدمها هيئات عديدة منها مؤسسة المنح الدراسية اليابانية المدعومة من قبل الحكومة الاتحادية، وحكومات المقاطعات والمحليات، وكذا الهيئات التي لا تسعى للربح، أو التي لا تحصل على فوائد مالية نتيجة تقديم المساعدات.(رفاعي،٢٠٠٨، ٢١١)

وفي لبنان تسهم الجمعية التعاونية لموظفي الدولة، ووزارة الدفاع والزراعة، والبلديات، ومصلحة الإنعاش الاجتماعي بحوالي ٥% من ميزانية وزارة التربية والتعليم ، وقد بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم من الميزانية العامة للدولة ١٣.٣% ، ونسبة الإنفاق العام للتعليم إلى الناتج القومي الإجمالي ٤.٦%.(العولقي،١٩٩٨، ١٤١)

وتقوم وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت بالتعاون مع وزارة الأوقاف بدعم الإنفاق على التعليم وتوفيره لكل مواطن، من خلال الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والثقافية والفكر، وهو تابع للأمانة العامة ويحتفظ في رأسمال في

شكل أوقاف، ويخصص ريعه لدعم وتطوير التعليم وخدماته، وتطوير الأنشطة الفكرية والثقافية في الكويت.(الغامدي ، ١٩٧، ٢٠٠٦)

وتشترك كثير من الوزارات في الدول العربية، في التنسيق والتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، بدءً من وزارة المالية، والتخطيط، وانتهاء بوزارتي الخدمة المدنية والأوقاف، كما هو حاصل في الكويت والسعودية ومصر والأردن.

٤-إنشاء صناديق لدعم وتمويل التعليم العام

عمدت الكثير من دول العالم لتغطية تكاليف التوسع الأفقي والرأسي في المؤسسات التعليمية و المشاريع التعليمية، نتيجة الكم المتزايد في أعداد السكان وخاصة في الدول النامية، إلى إنشاء صناديق لدعم تمويل التعليم وتطويره، واعتبرت هذه الدول الصناديق، أداة ووسيلة فعالة لتوجيه وحشد وتوظيف واستثمار وتنمية الجهود والموارد حالياً ومستقبلاً، لضمان موارد أكثر ثباتاً واستقراراً لتمويل التعليم، وقد تعددت صورها و أشكالها، وتنوعت مصادر دخلها من دولة إلى أخرى، على كافة المستويات الإقليمية والمحلية، وحسب ظروف وطبيعة الدول، والأهداف التي أنشأت من أجلها.

ومن الأمثلة على ذلك تجربة مصر للتغلب على العجز الحاد في الموارد المالية المتاحة للتعليم، حيث أوصى المجلس القومي للتعليم عام ١٩٧٩م، بإنشاء صندوق خاص للتعليم في كل محافظة تتكون موارده المالية من الأموال المخصصة للخدمات في المحافظة، وإصدار طوابع بريد الخدمة التعليمي، وما تخصصه النقابات من إيراداتها ومن التبرعات الذاتية للجمهور، والهبات والمعونات الوطنية والأجنبية.(الصائغ ومتولي، ٢٠٠٥، ٢٣٥)

وقد أسهم ذلك في بلورت الأفكار ونضوجها و الخروج بمشروع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩م، الخاص بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية، بما في ذلك إقامة المدارس والمنشآت والمراكز العلمية وتجهيزها وصيانتها وترميمها، في إطار الخطة القومية للتنمية، وحدد القانون عدة مصادر لتمويل الصندوق منها ما يخصص من ميزانية الدولة بجانب الرسوم والغرامات وبيع الطوابع وسندات بناء المدارس والإعانات والهبات والعطايا.(رفاعي ،٢٠٠٨، ١٢٦)

وتعد هذه التجربة في تمويل التعليم العام من أحدث التجارب، في قطاع التربية والتعليم بمصر، باعتباره احد الدعائم الأساسية لإستراتيجية التعليم العام من خلال مبدأين هما؛ أن التعليم استثمار إنتاجي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وأن التعليم مجاني في كل مؤسسات الدولة، وقد حدد الجهاز المالي للصندوق معايير وأولويات الإنفاق منها؛ المشروعات التعليمية في المناطق العمرانية والسكانية الجديدة، والمشروعات التي تنمي مواهب الطلاب الخاصة، ومشروعات الترميم للمؤسسات التعليمية القديمة، ومشروعات التوسعات الرأسية

والأفقية داخل الأبنية القائمة، والمشروعات التي يدعم تمويلها حل المشكلات التعليمية، ومشروعات تعليم اللغات الأجنبية.(الصائغ ومتولي، ٢٠٠٥، ٢٣٧-٢٣٩)

وقامت مؤسسة فورد الوقفية في الولايات المتحدة، وهي من أهم المؤسسات الوقفية وأكثرها دعماً وتشجيعاً للمؤسسات الوقفية المدرسية، بإنشاء صندوق لدعم التعليم العام، سمته:(PEF) Public Education Fund في العام ١٩٩٣م.(العولقي، ١٩٩٨، ٦٨)

و تسهم جهات أخرى في تمويل التعليم إلى جانب الحكومة في الكويت، منها الصندوق المالي للمدرسة، وتتكون ميزانية الصندوق من المبالغ المالية التي تخصصها الوزارة لكل مدرسة، بالإضافة إلى موارد أخرى مثل، تبرعات مجلس الآباء، وتبرعات الجمعيات التعاونية، ويسهم الصندوق في تلبية بعض احتياجات المدارس من المستلزمات المدرسية، وتمويل بعض الأنشطة اللامنهجية، وتشرف الإدارة المالية في الوزارة على حسابات الصندوق ونشاطاته، ومن جانب أخر يوجد الصندوق الوقفي للتنمية العلمية والثقافة والفكر، وهو تابع للأمانة العامة لوزارة الأوقاف ويحتفظ في رأسمال في شكل أوقاف، ويخصص ريعه لدعم وتطوير التعليم وخدماته ودعم الأنشطة الفكرية والثقافية في الكويت.(الغامدي،٢٠٠٦، ١٩٥-١٩٧)

وأنشأت الحكومة في بريطانيا صندوقاً خاصاً بالمدارس المعتمدة على الهبات، لتقديم المشورة والدعم للمدارس التي ترغب في الاستفادة من هذا المشروع.(الصائغ و متولي، ٢٠٠٥ ، ٨١-٨٣)

وتتقاسم وزارة التربية والتعليم في لبنان الإنفاق على النظافة والصيانة، وتأمين الأثاث والمختبرات والمعامل، والوسائل التعليمة في المدارس الرسمية (الحكومية)، مع صندوق مجلس الأهالي، وصندوق المدرسة، ويعتمد صندوق مجلس الأهالي على تبرعات أولياء الأمور والأهالي، أما صندوق المدرسة فيتم تمويله من النسبة المقررة له من الرسوم الدراسية، ومن عائدات المقاصف المدرسية.(المرجع السابق، ١٦٢)

٥- إشراك مؤسسات المجتمع ومنظماته في تمويل التعليم العام

تستلزم الضغوط والقيود على الميزانيات العامة للحكومات من هذه الحكومات أن تشرك أهل البر والخير من المتبرعين، حتى يتحملوا كفلاً من المسؤولية، بعيداً عن القدرة الشاملة للحكومة في المساهمة، فمادام التعليم مستمر في أن يغل منافعه للمجتمع بما يتخطى مجرد الفوائد الشخصية الخاصة، فلا تثريب على الحكومة أن تتدخل في سياسات التعليم، وقد نوعت معظم الدول في مواردها التمويلية للتعليم العام، إذ طلبت من أولياء الأمور والمجتمعات المحلية أن يسهموا بصور متنوعة لدعم وتمويل التعليم العام، و منها إنشاء المدارس، وتم إدخال مصروفات تعليمية في المؤسسات التعليمية الحكومية العامة لما بعد التعليم الأساسي، وقد ألزمت الدول أصحاب الأعمال التجارية الخاصة للمساهمة في تمويل التعليم العام.(فرانسوا كيلونز، ٢٠٠٣، ٣٩-٥٤)

أن المجتمع القائم على العقل يكون بحاجة إلى أولئك الذين يمتلكون ناصية الفكر، ومن هذا المنطلق نجد التعليم في الولايات المتحدة نشأ أهليا، حيث لم يكن يمول من الأموال العامة واستمر كذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر، وبرزت فكرة المشاركة وتنظيم الجهود التطوعية لدعم التعليم من قناعة الأمريكيين بأن التعليم الجيد هو الذي يحافظ على تقدمهم، ومثال على ذلك تنفق منظمة التربية الوطنية وهى منظمة خاصة بمثابة اتحاد للمعلمين سنوياً أكثر من ١٠٠ مليون دولار على التعليم، والجمعية الوطنية للتربية تهدف إلى تطوير التعليم بجهود تطوعية، والجمعية الدولية لتكنولوجيا التعليم تقدم دعما خاصاً للمعلمين الذين يستخدمون الكمبيوتر في التدريس، كما قامت بوضع المعايير الأساسية لبرامج إعداد المعلم، وفى المملكة المتحدة يضطلع قرابة ٢٣ مليون من الكبار بأعمال تطوعية متنوعة، ويقدر المجلس الوطني للمنظمات التطوعية بأن ٢٣٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف منظمة تطوعية يقوم أغلبها بدعم التعليم بشكل أساسي.(www.ahewar.org)

ومن هنا فان مشاركة المؤسسات المجتمعية في دعم وتحمل تكاليف التعليم تعتبر ضرورية لأسباب كثيرة منها (الغامدي،٢٠٠٦، ٨٦-٨٧):

١- لا تستطيع أي دولة تحمل تكاليف التعليم، وذلك لمحدودية مواردها، وتأثر هذه الموارد بالتقلبات الاقتصادية أو النضوب في وقت من الأوقات.
٢- أولويات الدول عند توزيع الدخل القومي أو الميزانية العامة، بين القطاعات المختلفة.
٣- مشاركة المجتمع بتحمل جزءاً من تكاليف التعليم، سيبني نوعا من الثقة بين الدولة وبين المؤسسات الداعمة، كما سبني الثقة بالتعليم ومخرجاته لدى المجتمع ككل.
٤- إن مشاركة مؤسسات المجتمع في تحمل بعض تكاليف التعليم، سيحملها مسؤولية المراقبة على مؤسساته وتقويم مخرجاته، والمطالبة بتحسينه.
٥- تعتبر كثير من الدول مشاركة المؤسسات المجتمعية في تحمل تكاليف التعليم واجب وطني، وذلك مقابل ما تتمتع به هذه المؤسسات من مميزات تقدمها الدولة لها.

وتشجع الكثير من الدول النامية عملية اشتراك المجتمع المحلى في دعم العملية التعليمية، وذلك في ضوء ألازمات المالية التي تعانى منها، فبعض العائلات الثرية تقوم بالتبرع بالأرض، وأخرى بتقديم مواد البناء ، وغير القادرين مادياً التبرع بعملهم وجهودهم، وفى دولة النيبال نجد أن كل المدارس الابتدائية، والكثير من المدارس الثانوية قد تم أقامتها وصيانتها بواسطة المجتمعات المحلية.(www.ahewar.org)

ومع تطور العصر وتعقد الحياة المدنية المعاصرة و ظهور مؤسسات التعليم، التي تحتاج إلى التمويل الذي قد يتعذر على الدولة في ظل معطيات معينة أن تتولاه كاملاً، جاء تفكير كثير من مؤسسات التمويل الإسلامية بالاستفادة من مصاريف الزكاة في تمويل التعليم، وهذا ما تم تنفيذه بشكل بسيط في أكثر من بلد، إلا أن السودان كان أبرزها لتوفير جهات داعمة كثيرة، وسياسات مؤيدة، أسهمت في استصدار الفتاوى التي يسمح

بموجبها صرف الزكاة في تمويل التعليم، لذا انطلقت التجربة السودانية في تعزيز التكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات القطاع الخاص، من توظيف مخصصات الزكاة التي يدفعها كل مسلم بالغ عاقل مالك للنصاب في تمويل التعليم، استناداً إلى رأى بعض الفقهاء بأنه يجوز للدولة أن تنفق الزكاة على مصرف واحد من مصارفها، إذا ما اكتفت المصارف الأخرى، ويشمل الإنفاق من موارد الزكاة على سكن وطعام وتعليم الطلاب المحتاجين، كما تتم مساعدتهم حاليا في إكمال دراستهم، ويتم من خلال صور متعددة سواء أكان الإنفاق يتم بشكل مباشر للطالب أو ولي أمره، أو عن طريق صناديق تتولى التنسيق مع الجهات التعليمية أوجه الإنفاق على هؤلاء الطلاب المحتاجين، أو عن طريق المنح والمعونات لدعم مؤسسات التعليم العام والعالي.(الصائغ ومتولي، ٢٠٠٥، ٢١٤-٢٢١)

وقد أشاد برنامج الأمم المتحدة الإغاثي ببرنامج ديوان الزكاة الإغاثية بالسودان كأنجح دولة عربية في علاج الفقر ودعا الدول للاقتداء به، وعلى ذلك ذاع صيت تجربة ديوان الزكاة في السودان في كل العالم الإسلامي كمسيرة واقعية وأنموذج للتنمية في عالم يرى تمويل صغار المنتجين هو المخرج من الفقر، الأمر الذي حدا ببعض الدول أن تعلن رسميا أنها ستحذو حذو السودان في الزكاة منها بلادنا والمغرب.(المرجع السابق،٢٢٠)

كما أن هنالك تجارب وخبرات لبعض الدول الأفريقية، وعلى وجه الخصوص إثيوبيا وكينيا وزيمبابوي وأوغندا والسنغال، تمثلت في تأسيس نظام من الشراكة بين الحكومة والمجتمع بحيث تحدد مسئوليات الحكومة في؛ دفع رواتب المعلمين، ودفع نسبة مالية لكل تلميذ لشراء الأدوات المدرسية، وتوفير تدريب للمعلمين، وإنشاء مدارس ابتدائية والثانوية، أما مسئولية المجتمع فتتمثل في اختيار وتعين المعلمين، وتشكيل لجان مسئولة عن تأسيس المدارس الجديدة وتطويرها، والتحكم في صرف المنح والمصاريف المدرسية بما يحقق جودة التعليم، وقد ساعد ذلك في دعم زيادة الاستيعاب، وضمان الحضور المنتظم للطلاب، وتقديم الإسهامات العينية والتي تمثلت في توفير الأراضي والقوى العاملة ونسبة من الاحتياجات المالية لبناء المدارس، وقدمت المجتمعات في كينيا نموذجا لكيفية أسهام المجتمع في توسيع وتطوير التعليم الثانوي، تمثل في نظام يسمى (الهارامبى) وتعنى " دعتا نضع مصادرنا معا لتطوير مجتمعنا " ويتم إدارة هذه المدارس من خلال تعبئة المصادر، وذلك بمساهمات أولياء الأمور ومساعدة المنظمات غير الحكومية، ويسهم المجتمع بنسبة ٦٠ %، بينما تقدم الحكومة ٤٠ % تتمثل في دفع رواتب المعلمين.(www.ahewar.org)

من الأمثلة الحية للمشاركات المجتمعية في تمويل التعليم العام في كينيا الإسهامات المالية التي قدمتها الشركات والمنظمات غير الحكومية، والهبات المهنية للأفراد، حيث تبرعت شركة مجدي لصناعة الصودا بمبلغ(٥٠٠٠) ليرة كينية لمدرسة ابتدائية في اولغولولوي لتشييد مبنى يتسع لإيواء (٣٠٠) طفل من أبناء البدو الرحل، و تعهد مديرو (٥٠) مؤسسة أعمال في مومباسا بان يدفع كل منهم (٥٠٠) ليرة كينية لتشييد مبان للتعليم الابتدائي في مدينتهم، و قدمت شركة أفريقيا الشرقية للصناعات منحا بقيمة (١٢) ألف ليرة كينية موزعة على المقاطعات

الإدارية بمعدل ثلاث منح لكل مقاطعة، والتزم (٣٠٠) معلم كيني في القطاع الجنوبي من مقاطعة الجيوماركويت بتمويل بناء مدرسة داخلية للبنات قدرت تكلفتها ب(٢٠) ألف ليرة كينية، وقدمت المنظمات الدينية الكينية (١٣) ألف ليرة كينية لبناء جناح للإقامة الداخلية في مدرسة ثانوية كوتوس، و قدمت مواطنة نرويجية –كان زوجها يملك مزرعة في كينيا قبل وفاته–مبلغ (٢٠) ألف ليرة كينية مساعدة لمدرسة ثانوية تحمل اسم زوجها.(الصائغ ومتولي، ٢٠٠٥، ١٤٠-١٤١)

وفي جيانا (Guyana) بأمريكا الجنوبية يعلق السكان منذ زمن بعيد على التربية كوسيلة للتقدم الاجتماعي، والتي تدفع الأهالي، والمجموعات الضاغطة، للمشاركة في أنشطة التمويل الذاتي المجانية، و العمل على تحسين الخدمات التربوية، في كل مجتمع محلي، وتوجد عدة أنواع من المجموعات و الروابط العاملة في جياتا نذكر منها، جمعيات الأهالي والمعلمين(PTA)، ورابطات أهالي التلاميذ، ورابطات الطلاب القدامى، ولجان الرعاية المتشكلة من بعض الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة التي تقبل بدعم إحدى المدارس،رابطة أصدقاء المدرسة.(المرجع السابق، ٥٤-١٥٦)

وتستطيع المنظمات المجتمعية بدولة جيانا (Guyana) في أمريكا الجنوبية، الاستعانة عبر وساطة مديري المدارس، بموارد وزارة التربية والتعليم وكفاءاتها، وبإمكانها أن تحدد بواسطة سلطاتها المحلية (مجالس القرى) الخدمات التربوية اللازمة لتنمية مناطق عملها، وما أن توافق السلطات العامة على الطلب حتى يصبح بإمكان المجموعات تقديم مساعدات عينية في شكل خدمات، في إطار التعليمات التي تحكم تمويل المؤسسات التعليمية، وفي بعض الأحيان يؤذن للأهالي بعد جمعهم لجزء من الأموال الضرورية بالتفاوض في شأن دعم المشروع، مع منظمات خيرية محلية أو خارجية، ويمكن للمدارس المحتاجة إلى بعض التجهيزات الحصول على هذه التجهيزات، دونما حاجة العودة إلى الوزارة، ولكن ينبغي تدوين هذه الهبات في عهدة موجودات المدرسة، وتؤمن اللجنة التنفيذية للتنظيم إدارة التبرعات، ولا يمكن جمع الأموال لمشروع ما قبل الإعلان عنه لكي يعرف المجتمع المحلي، ويوجب القانون إجراء حسابات دقيقة للأموال التي تجمعها المدارس نفسها،والتحقق منها قبل التمكن من صرفها، وعلى مدير المدرسة الحصول على أذن الوزارة بذلك.(المرجع السابق، ١٥٧-١٥٩)

وتشجيع الدولة في زيمبابوي المجتمعات المحلية التي توجد فيها مدارس حكومية، على زيادة إسهامها في تمويل هذه المدارس، من خلال عقد رسمي تبرمه الدولة مع الأهالي يتعهد الأهالي بموجبه بالاشتراك في إكمال عمل السلطات العامة، وتحديد رسوم مدرسية في المدارس الحكومية موازية للمصروفات التي يدفعها الطلاب في المدارس الأهلية، واستخدام نفوذ المسئولين في الحزب الحاكم لحث أهالي المجتمعات المحلية على جمع الأموال لهذه المدارس.(المرجع السابق، ١٢٦)

وعندما وجدت الحكومة الهندية صعوبة في تلبية الإحتياجات المالية للمدارس، تبنت سياسة تعليمية جديدة في معظم أقاليمها وولاياتها، لمشاركة المجتمع في تمويل التعليم، من خلال تقديم الأراضي للمباني المدرسية وصيانتها،

وتقديم السكن لإقامة المعلمين، وجعل الشركات الصناعية تساهم مالياً في تدريب الطلبة في موقع العمل، إلى غير ذلك من صور الدعم المجتمعي .(الغامدي، ٢٠٠٦، ١٥٦).

وتسهم بعض المؤسسات والشركات والأفراد في تحمل تكاليف التعليم العام في المملكة العربية السعودية، منها على سبيل المثل، التبرع بمكيفات هواء، ومراكز الحاسب الآلي لبعض المدارس، والمشاركة في ترميم بعض المدارس، التبرع بجوائز تشجيعية للطلاب المتفوقين، تمويل بعض الدورات في مجال التدريب في الداخل والخارج، المساهمة في إقامة ورش إعادة تصنيع الأثاث المدرسي وترميمه.(المرجع السابق، ١٨٤)

٦- تزايد دور الأوقاف ومؤسساته في تمويل التعليم العام

يعتبر الوقف من الأساليب الإسلامية القديمة في تمويل التعليم، بدأه المسلمون استجابة لتعاليم الدين الإسلامي في تمكين الأجيال من مواصلة العلم النافع وتحقيق نهضة الأمة، لذا فقد كان تمويل معظم المدارس والمؤسسات التعليمية القديمة في العالم الإسلامي من الأوقاف، بل ربما كان الأوقاف المصدر الرئيسي والوحيد لتمويلها، وفي الوقت الحاضر تطورت الأوقاف في دعمها للتعليم العام، وتنوعت صورها وأشكالها، والأهداف التي أوقفت من اجلها، ومصادر دخلها، كما اختلفت من دولة إلى أخرى، إلا أنها شكلت مورداً هاماً ومصدراً ثابتاً يعتمد عليه لتمويل التعليم العام.

إن تشجيع قيام مؤسسات وقفية مدرسية في المجتمع تعمل على توفير الدعم المالي والمعنوي لمدارس التعليم العام وبرامجها وأنشطتها المختلفة، تعد من أفضل الوسائل الحديثة لإيجاد مصادر تمويل ثابتة ومستدامة لتمويل التعليم العام، وهناك نماذج جيدة في دول الخليج العربية لتمويل المشروع التربوي ، ومن هذه النماذج قيام المؤسسات الخيرية التي تستمد مصادرها من صناديق الوقف لتمويل الطلاب المحتاجين وتمكينهم من استكمال دراستهم وخاصة طلاب الجامعة ومؤسسات التعليم العالي.(حسن،٢٠٠٦, ٦٧)

و تأتي التجربة الكويتية، في توفير مصادر دعم مالي أكثر استقراراً وثباتاً للإنفاق على التعليم، من خلال (نموذج وقفية التعليم) في مقدمة التجارب الناجحة، ومن خلال زيادة وتفعيل دور الأطراف المشاركين في تحمل مسؤولية تمويل التعليم الكويتي (المشروع الوطني في تمويل التعليم)، لذا شكلت اللجنة الوطنية لدعم التعليم عام ١٩٩٥م شعوراً بأهمية التعليم في بناء الدولة العصرية، وتأكيداً على أهمية المبادرات الأهلية لتوفير التمويل المالي اللازم لتطوير التعليم وتحديثه، باعتباره مسؤولية المجتمع بكل فئاته وشرائحه، وليس قاصراً على الدولة، وقد بادرت اللجنة منذ إنشائها العمل على توفير التمويل الأهلي لكثير من أوجه التطوير، ورأت اللجنة لضرورة ضمان دعم التمويل واستمراره وثباته، تشكيل كيان قانوني، تمثل في صياغة الوقف الإسلامي، وتضمنت حجة الوقف تحديداً دقيقاً، تمثل في دعم التعليم بدولة الكويت، وبجميع مراحله ونظمه.(الصائغ ومتولي، ٢٠٠٥، ٢٢٦-٢٢٧)

إن وقفية دعم التعليم بالصيغة الواردة في الإعلام الرسمي الصادر ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٠م، تحمل بذور المشاركة الأهلية في دعم المسيرة التربوية للعملية التعليمية، في صيغة إسلامية أصيلة تحقق خيري الدنيا والآخرة، ولما كانت

وقفية دعم التعليم فرصة ذهبية يستطيع بها الفرد أن يستبقي بها عمله إلى يوم الدين، تتطلع الوقفية لمزيد من الإسهامات الأهلية لتعزيز الموارد المتاحة للنهوض بالعمل التربوي، من خلال وقف أعيان أو مبالغ مالية، أو التبرعات و الهبات والوصايا، أو كل ما من شأنه تنمية الموارد التي تحقق دعم التعليم، وتتكون مالية الأوقاف من الأتي (المرجع السابق، ٢٢٧-٢٢٨):

١- عائد استثمار الأموال الموقوفة للأغراض المحددة في هذه الوثيقة.

٢- ما تخصصه له الأمانة العامة للأوقاف من ريع الأوقاف التي تتولى النظارة عليها.

٣- ما تخصصه له نظارة الأوقاف.

٤- الهبات والتبرعات والوصايا التي يوافق عليها مجلس الأمناء.

وتسهم المؤسسات الوقفية في كثير من مجالات الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ضمنها التعليم، ويزيد عدد هذه المؤسسات على اثنتين وعشرين ألف مؤسسة وقفية خيرية، قدمت أنواعا متعددة من الدعم للتعليم، ولأهمية الدعم الذي تقدمه هذه المؤسسات الوقفية، والذي تمثل في الهبات والمنح التطوعية بعيدا عن التدخلات السياسية أو القيود على الأفراد والمؤسسات المانحة، انتشرت هذه المؤسسات في طول البلاد وعرضها مؤدية أهدافها بكفاءة ونجاح.(الغامدي،٢٠٠٦، ١٣٩)

وقد انتشرت المؤسسات الوقفية المدرسية في مختلف المجتمعات المحلية الأمريكية، وذلك لتوفير الدعم المادي والمعنوي لمدارس التعليم العام، وهي منظمات غير حكومية وغير هادفة للربح، وتقوم بتمويل التعليم من خلال تقديم التبرعات والهبات، وتقديم التسهيلات وتجهيز البنية التحتية للمدارس ومن هذه المؤسسات، مؤسسة كارنجي Carnage Foundation التي تأسست في نيويورك عام ١٩١١م كمنظمة غير حكومية وغير هادفة للربح، وهدفها نشر المعرفة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومناطق أخرى من العالم، ومن الخدمات التي تقدمها بناء المدارس، وتحسين أداء المدرسين، ومن هذه المنظمات أيضا، مؤسسة فورد الوقفية، التي تأسست في ولاية ميتشجان الأمريكية وظلت تعمل للصالح التعليم المحلي حتى عام١٩٥٠ م، وقد قامت بإنشاء صندوقا لدعم التعليم العام سمته:Public Education Fund (PEF) في العام ١٩٩٣م، ثم اتسع نطاق عملها لتصبح مؤسسة قومية ودولية، وتقدم خدماتها في قطاع التعليم، وتبحث في كيفية زيادة الخدمات التعليمية وتحسين جودتها بالنسبة للفئات المحرومة، وتقدم الدعم للمناهج ونشر المعرفة.(رفاعي،٢٠٠٨، ١٦٦)

وتأخذ هذه المؤسسات الوقفية المدرسية، الأموال من مصادر متعددة، حسب طبيعة المجتمع الذي تنتمي إليه، وتستخدم وسائل متعددة معروفة، وتبتكر وسائل أخرى، وتتبادل الخبرات والمعلومات عن كيفية جمع الأموال، ونوعية الوسائل الناجحة لتنفيذ ذلك، فهنالك مؤسسات تجمع المال من الشركات التي لديها مصافي نفط في المجتمع المحلي ،ومؤسسات ثانية تستعين بكبار الشخصيات في جمع الأموال من خلال مآدب غذاء وغيرها،

ومؤسسات ثالثة تبيع يانصيب يتبرع بها الآباء، ورابعة يذهب أفرادها إلى البيوت ليناقشوا مع الأهالي وخاصة الأثرياء البرامج التعليمية في أمل الحصول على التمويل.(الصائغ ومتولي،٢٠٠٥، ٥٦- ٥٧)

٧- تصاعد دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العام

إن منح قدراً مناسباً من الاستقلال المالي والإداري للإفراد أو المؤسسات، وخصخصة الإدارة المدرسية مع بقاء تمويل الحكومة للمدارس العامة والدخول في شراكة مع ممولين آخرين للتعليم من خارج الحكومة، هو الأسلوب الذي تلجأ إليه الدول الحديثة بشكل متزايد للتدخل في السياسات التعليمية، وتوجد كثير من التجارب العديدة مثل تعاقد الحكومات المركزية أو السلطات المحلية مع المنظمات الغير حكومية أو ممولي التعليم الخاص أو قطاع الأعمال، يتم بموجبة تقديم بعض الخدمات وفقا لمواصفات محدودة مع وجود تمويل حكومي كلي أو جزئي، إن" إشراك الأعمال الخاصة في تمويل التعليم والتدريب، وسيلة قوية في إشراكهم في الإدارة الكلية والتنظيم الإجمالي لنظام التدريب، وبالتالي المساهمة في تطوير شراكة حقيقية".(فرانسوا كيلودز، ٢٠٠٣، ٤٥-٤٩)

ويعتبر التوسع المذهل لمؤسسات التعليم الخاصة السمة الغالبة في التعليم المعاصر، حيث تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، واليابان، وبعض الدول الأوربية وغير الأوربية إلى الخصخصة الكاملة للتعليم، يتولاه القطاع الخاص أساسا، بحيث يصبح التعليم من مسؤوليات القطاع الخاص بالدرجة الأولى، لينحصر دور الحكومة في الإشراف والمساهمة في التطوير، لضمان الجودة والتميز، وتحقيق الأهداف العامة التي تتوخاها الدولة من مسيرتها التعليمية والتربوية.(الغامدي،٢٠٠٦,١٣٢)

ومن أبرز التجارب في هذا المجال التجربة البريطانية التي تسعى من خلال تخصيص التعليم إلى الوصول تدريجيا إلى أن تكون ملكية وإدارة المدارس في يد القطاع الخاص، بحيث يصبح التعليم أحد مسؤوليات القطاع الخاص بالدرجة الأولى، دون أن يلغي ذلك دور الدولة ومسؤوليتها في الإنفاق على التعليم، وتسير عملية تخصيص التعليم في اتجاهين متقابلين، حيث تتولى الحكومة بيع الخدمات التعليمية لأولياء الأمور، وذلك بتحصيل الرسوم منهم لقاء التحاق أبنائهم بالمدارس الحكومية، كما تقوم الحكومة بشراء الخدمات التعليمية من القطاع الخاص وذلك من خلال تقديم العون المادي المباشر وغير المباشر للمدارس الأهلية الخاصة.(الصائغ ومتولي، ٢٠٠٥، ٤٠-٤٢)

ويدار التعليم الخاص (الأهلي) في بريطانيا ويمول من قبل أفراد أو شركات خاصة أو هيئات ائتمانية خيرية خاصة، وتعتمد المدارس الخاصة المتميزة في تمويلها على الهبات والمنح و بخاصة للموهوبين من الأطفال، أما المدارس الدينية فتمول عن طريق الكنائس والجمعيات الخيرية وجانب من دعم السلطات المحلية.(الغامد،٢٠٠٦، ١٤٧)

ويشرف التعليم الأهلي على تعليم (٥%) من مجموع الطلاب في المرحلة العمرية(٥-١٦عاماً)، وقد زاد من مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم في المملكة المتحدة تشجيع "نموذج المدارس المعتمدة على الهبات"، كما منحت المدارس سيطرة أكبر على إدارة ميزانيتها، وتتلقى الأموال مباشرة من الممولين دون أن تخصم منها نفقات

الخدمة التي تتلقاها من السلطات المحلية، وامتلاك المدرسة معداتها وأجهزتها وأثاثها وموجوداتها.(الصائغ ومتولي، ٢٠٠٥، ٨١-٨٣)

ويشكل التعليم الخاص (الأهلي) في اليابان الجناح الثاني في العملية التعليمية، فقد أوكل تمويل بعض المدارس وإدارتها إلى أجهزة أهلية خاصة، كجزء من مشروع إصلاحي يجعل المدارس الخاصة جزءاً لا يتجزأ من نظام التعليم الوطني الياباني، أن هذا التوجه في السياسة التعليمية في اليابان، والإنفاق السخي على التعليم، وإشراك المجتمع في السياسة التعليمية، وتحمل تكاليف التعليم، جعلت اليابان في مصاف الدول المتقدمة، بل وتفوقها في المستوى التعليمي والتكنولوجي. (الغامدي،٢٠٠٦، ٤٩-١٥١)

ويوفر القطاع الأهلي في كوريا الجنوبية، فرصاً تعليمية لحوالي ٢٠% من طلاب المدارس المتوسطة، و٥٥% لطلاب التعليم الثانوي العام، و٧٨% من طلاب الجامعات والكليات الجامعية، وتتمثل مصادر تمويل التعليم الأهلي في؛ المعونات الحكومية، والإعفاءات الضريبية ومصادر أخرى، وتخصص المعونات لتغطية الفجوة بين الميزانيات السنوية للمدارس الأهلية والمدارس العامة، و يعكس التوسع في مدارس التعليم العام الأهلي الإيجابية من القطاع الخاص لإعانة تلك المدارس وفقا لنظام المساواة بين المدارس الحكومية والأهلية.(الصائغ ومتولي، ٢٠٠٥، ١١٩-١٢١)

ولا يقتصر هذا الحال في التوسع في إشراك القطاع الخاص في التعليم على الدول المتقدمة فحسب، فهنالك دول نامية عربية وأجنبية، حققت نجاحات في هذا الشأن، فلقد حقق التعليم الأهلي (الخاص) بالمملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً، وانتشر في جميع أنحاء المملكة، وبخاصة المدن الرئيسة، بل تعدى ذلك إلى استثمار القطاع الخاص بشكل أوسع في بناء مدارس أهلية كبيرة ومتميزة، ولتحقيق مشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم، قامت وزارة التربية السعودية بإنشاء إدارة عامة لاقتصاديات التعليم بالوزارة، وفتح قنوات مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص لحثهم على المشاركة في تكاليف التعليم، ووضع برنامج تنسيقي مع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم، في هذا السياق قامت شركة الراجحي المصرفية بتمويل مشاريع مدرسية بشروط الاتفاق عليها مع الوزارة، نفذت بما عرف ب"عقود الإستصناع، حيث تم بناء مائتي مدرسة للبنين، ومثلها للبنات في عام ١٤١٣هـ، بلغت تكلفتها ما يقارب ستة مليارات ريال، تسدد هذه التكليف على أقساط ربع سنوية، لمدة عشر سنوات.(الغامدي،٢٠٠٦، ١٨٠-١٨٥)

وأشارت الخطة الوطنية للمباني المدرسية إلى أن نسبة المدارس المستأجرة وصلت إلى ٥٥% من مجموع مدارس البنين و٦٢% من مجموع مدارس البنات، وشجعت وزارة التربية والتعليم المستثمرين من القطاع الخاص على تمويل تشييد المباني المدرسية، بعد منحهم أرض البناء، كما اتجهت إلى إبرام عقود مع المواطنين ورجال الأعمال لإقامة مبان مدرسية وفق نموذج مواصفات خاصة ليتم استئجارها بعقود طويلة الأجل، ثم تؤول ملكيتها للدولة، وقد تم بناء (٤٠٠) مدرسة خلال خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥هـ) بتمويل مباشر من القطاع الخاص، بلغت

تكلفتها حوالي (٦) بلايين ريال، تقوم الوزارة باستئجار هذه المدارس بإيجار سنوي متفق عليه، ولمدة عشر سنوات تعود ملكيتها بعد ذلك للدولة.(العولقي،١٩٩٨، ٢٠-٢٣)

وتسعى سياسة التعليم المصرية ورؤيتها المستقبلية إلى توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية، وهى تعنى في التحليل الأخير مساهمة الهيئات والمنظمات و مؤسسات المجتمع المدني في التعليم، وقد ترتب على ذلك زيادة المدارس الخاصة من (٢.٧٢٣) مدرسة عام ٩١- ٩٢ م إلى (٣.٩٢١) مدرسة عام ٢٠٠٠ -٢٠٠١ م بنسبة زيادة ٤٤ %، كما زادت الفصول بنسبة ٥٣ % والطلاب بنسبة ٣٦ %.(www.ahewar.org)

ويتم الآن الارتقاء بالمدارس الخاصة المملوكة للإفراد على كل المستويات في العديد من الدول، كما أن خصخصة التعليم خلق أسواقا متنافسة في التعليم والتعلم، وهو أمر له أثره في تحسين استخدام الموارد، وسد حاجات كل الأفراد على تنوع مشاربهم، والعمل لصالح مساءلة تلك المؤسسات عن الأفراد المتعاملين معها، وعلى الرغم من أن تلك النتائج تحتاج إلى مزيد من التجريب والإقرار، إلا أن خصخصة التعليم من حيث تمويله أمست اتجاهاً ذا بال.(فرانسوا كيلودز، ٢٠٠٣، ٤٠)

الملاحظ أن مساحة التعليم الخاص في اغلب البلدان العربية وربما النامية ما زالت متواضعة بصفة عامة، مع الفارق بينهما في المساحته وسعاً أو ضيقاً، تبعا لمكانة القطاع الخاص، ودوره في تسيير دفة التنمية في المجتمع.

٨- إتباع الأسلوب الإنتاجي للمدارس لتمويل بعض نفقاتها

لعل أبرز الاتجاهات المعاصرة للبحث عن مصادر تمويل دائمة للتعليم العام، هو تحويل المدارس إلى وحدات منتجة، كي تتمكن من توفير موارد مالية متجددة، وتتغلب بذلك على نقص الإنفاق الحكومي من جهة، وتغطي احتياجاتها المتزايدة من جهة أخرى، وذلك من خلال انفتاح المدارس على المجتمع المحلي، تتفاعل مع قضاياه وأنشطة السكان، وتلبي احتياجات السكان التعليمية والتدريبية، وذلك بتقديم الخدمات والمنافع للمجتمع المحلي، عن طريق توظيف واستثمار إمكانات المدرسة وطاقاتها المتاحة، للقيام بالعديد من الأنشطة والبرامج الموجهة للمجتمع، ومنها (الحاج، ٢٠٠٦، ١١١-١١٢):

١. استثمار قاعات مصادر التعليم والانترنت والمكتبات والملاعب الرياضية، وغيرها خارج أوقات الدوام الرسمي، أو في فصل الصيف نظير رسوم أو أجور رمزية تدفع لصالح المدرسة.

٢. تقديم العديد من الدورات التدريبية القصيرة نسبياً في اللغة الانجليزية والحاسب الآلي والموسيقى والرسم والنحت، وفي التدبير المنزلي، وتحضير وحفظ الأطعمة والترشيد الصحي والغذائي وغيرها، الموجهة لمختلف الأفراد من سكان الحي أو الأحياء المجاورة.

٣. تقوم بعض المدارس بتأجير الأراضي التابعة لها، كما في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول، وإقامة المعارض الصيفية، وكذا توظيف الأرصدة المجمدة في البنوك، وعوائدها لتقديم منح دراسية للطلبة، وتقديم

وجبات الطعام والهدايا للطلبة، كما أن هنالك مدارس تقوم ببناء متاجر على بعض الأسوار الموجهة للشوارع الرئيسة وتؤجرها لصالح المدرسة.

ومن ذلك ما قامت به وزارة التربية والتعليم بدولة قطر، حيث قامة الوزارة بتأجير المقاصف المدرسية، وإسناد تشغيلها إلى شركات متخصصة ،كما قامت بتأجير بعض القاعات المدرسية وذلك لتحقيق مصادر دخل إضافية لتلك المدارس، وأقامت ورشة تصنيع الأجهزة المخبرية رخيصة الكلفة، وتتولى صنع أجهزة وأدوات لمختبرات المدارس، وذلك لتوفير كلفة شرائها، ولضمان وجودها باستمرار.(الغامدي ٢٠٠٦، ١٩٢)

وتقوم المؤسسات التعليمية في كينيا بتمويل نفسها، من خلال جهودها في تسويق منتجاتها الحيوانية والنباتية، حيث حققت دار المعلمين في إيفوجي التي كانت تدير مزرعة تعليمية مساحتها(٤) هكتارات تحوي ٧٤٥ شجرة بن مبيعات من منتجات المدرسة من البن والذرة والدواجن بمبلغ ألف ليرة كينية، بينما حققت مدرسة كيانياغا الثانوية، من مزرعتها التي تبلغ مساحتها هكتارا واحدا فقط تحوي (٨٠٠) شجرة بن، وتربي (١١) رأس ماشية أرباحا قدرها(٢,٥) ألف ليرة كينية، من بيع البن والحليب، وباعت مدرسة مويا الثانوية كميات من الذرة والفاصوليا اللتين تزرعهما بالمشاركة مبلغ (٢,١) ألف ليرة كينية، وجنت مدرسة موكاغا الابتدائية مبلغ (١٠٥٠) ليرة كينية من بيع البن والذرة، وباعت مدرسة غواما ذرة بمبلغ (٩٠٠) ليرة وفاصوليا بمبلغ (٣٥) من مزرعة لا تبلغ مساحتها هكتارين.(الصائغ ومتولي، ٢٠٠٥، ١٤٢)

وتوصلت بعض المدارس في جيانا بأمريكا الجنوبية إلى تمويل ذاتي جزئي من خلال بيع منتجات أقسامها الزراعية، وأقسام الاقتصاد المنزلي، و الإعداد المهني، والصناعات الحرفية، وغير ذلك من المشاريع المجتمعية ومجموعة المبالغ المتجمعة من هذه الأنشطة تسهم في تغطية جزء من النفقات الجارية للمؤسسات التعليمية.(المرجع السابق، ١٥٤)

وأدى صدور قانون التمويل وفق العدد عام ١٩٨٨م إلى عدة تغيرات جوهرية في تمويل التعليم العام بالمملكة المتحدة، و أن المدارس تكسب الإمكانات المادية اللازمة لها كلما زاد عدد الطلاب الملتحقين بها، وأن المدارس ذات الأداء السيئ لن تكسب طلاباً جدداً، وبالتالي تخسر الدعم المالي الحكومي، حيث تتبع أموال الدولة الطفل إلى المدرسة التي يلتحق بها، ومنح القانون أولياء الأمور حرية الاختيار والمفاضلة بين المدارس، ونقلت مسؤولية الإدارة في بعض المدارس التي لم تكن جاهزة لتحمل المسؤوليات الكاملة للاعتماد على الهبات إلى شركات أنشأت لهذا الغرض.(المرجع السابق، ٨١-٨٣)

كما يمثل برنامج المنح المقدمة للتلميذ أو لوالديه (كإيصال تعليمي) تحفيزا للمدارس على زيادة تمويلها الذاتي، في الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يقدمه للمدرسة التي سوف يختارها وهنا لن تملي الحكومة أي شروط على المدارس مثل؛ السعر(حجم المصاريف) والكثافة(عدد الطلاب) وإنما ستقوم بدلا من ذلك بمساعدة المدارس المستقلة في الاستجابة للسوق لمواءمة ذلك النمط الحديث، فالمدارس ذات الكفاءة الأحسن سوف يكون

إقبال التلاميذ عليها أكبر، وذلك في ضوء خدماتها المتميزة وبهذا (يزداد حجم تمويلها) بعكس المدارس ذات الكفاءة المتدنية فسوف تعاني من انخفاض نسبة الإقبال عليها وكذا حجم تمويلها.(المرجع السابق، ٥٥)

إن إتباع الأسلوب الإنتاجي لتمويل بعض نفقات التعليم، يمثل أحد الأساليب الجديدة في التمويل، والذي يقوم على أساس أن تجد المدرسة كفايتها المالية لسد النفقات من مواردها الإنتاجية والزراعية، إي تحول المدارس إلى مواقع إنتاجية مع استمرار تقديم الخدمات الأكاديمية التعليمية، وهذه المبادرة تمكن المدارس من تغطية جزء من نفقاتها عن طريق الإنتاج وصولاً إلى وحدة متكاملة يتم من خلالها ربط التربية والتعليم بالعمل والإنتاج.(حسن،٢٠٠٦، ٦٧)

٩- اشتراك الدارسين وأوليا أمورهم في تحمل نفقات تعليمهم

ينبغي على المستفيدين سواءٌ كانوا مؤسسات أو أفراد المساهمة في تمويل جزء من نفقات تعليمهم، من خلال فرض مصروفات عليهم أو قروض، ووفقا لمعيار العدالة والكفاية، يجب أن تدعم المعونات الحكومية الجماعات الغير محظوظة وغيرهم ممن ليس باستطاعتهم الاستمرار إلا بالكاد في دراستهم، وذلك بإعطاء منح وضمانات كفيلة بسداد الرسوم الدراسية عن الأطفال غير المحظوظين كما يجري الحال في كولومبيا، مع ترك القادرين على دفع مصروفات تعليمهم بأنفسهم.(فرانسوا كيلودز، ٢٠٠٣، ٥٤-٥٨)

نظرا لأن معظم الدول النامية تعانى من عجز كبير في موازنتها، ومن ثم قلة الأموال المتاحة للأنفاق على التعليم، مما يؤدى إلى تدهور الخدمات التعليمية، وجدير بالذكر أن بعض الدراسات أثبتت أن فرض رسوم تعليمية من شأنه أن يزيد الطلب على التعليم ويجعله أكثر جدية وجدوى، وكذلك يؤدى إلى توفير أماكن في المدرسة لممارسة جميع الأنشطة ، ومزيد من الرعاية، و الإقلال من الرسوب والتسرب والحاجة إلى الدروس الخصوصية والتي جعلت التعليم الحكومي أكثر كلفة على الأسرة والمجتمع، وجعلت مبدأ التعليم المجاني يدعو إلى السخرية، لكل ذلك يؤيد الرأي أن فرض رسوم – طالما أنها معقولة – سوف يكون له أثار ايجابية.(www.ahewar.org)

وقد أخذ إسهامات أولياء الأمور في دعم المشاريع التعليمية بالولايات المتحدة الأمريكية، أشكالا كثيرة، فمن توفير مستلزمات الفصل الدراسي من الأقلام والورق إلى شراء الكتب، وأجهزة الحاسب الآلي، والملابس الرياضية، وترميم المباني المدرسية، إلى توفير معلمين إضافيين، وهناك أمثلة كثيرة التي تحمل فيها أولياء الأمور تمويل مشاريع مدرسية،منها (الغامدي،٢٠٠٦، ١٤١):

١- حظيت مدرسة وودبريدج العليا بمضمار سباق جديد بلغت كلفته مئة ألف دولار دفعها أولياء الأمور بالكامل.

٢- أقيم نظام رش جديد بصمامات تفتح أليا عند حرارة معينة لإطفاء الحرائق بمدرسة دمشق العليا، في بلدة مونتجد مري، كما حصلت نفس المدرسة على جرار لصيانة ميدان الإستاد بالمدرسة.

٣- وحصلت مدرسة"ديل ميدل" في ديستركت على نظام مراقبة بلغت تكاليفه عشرين ألف دولار أمريكي.

٤- يقوم اتحاد "أولياء الأمور والمدرسين بمدرسة لافايت الابتدائية" في شمال غرب واشنطن بجمع ما يربو على مئة وخمسين ألف دولار تصرف على مشاريع وأنشطة المدرسة.

وعلى الرغم من توفير الحكومة اليابانية التعليم المجاني للطلاب في المرحلة الابتدائية و الثانوية الدنيا، إلا أن هنالك إسهامات مادية للآباء تشمل الرسوم الدراسية ونفقات الزى المدرسي، و تصل في بعض الأحيان إلى حوالي (٦٠٠) دولار سنوياً لكل تلميذ في المدارس الثانوية الدنيا، أما التعليم في مرحلة قبل المدرسة والتعليم الثانوي ليس إلزامياً، ويحصل على إعانات حكومية، وتفرض فيها رسوم دراسية يدفعها الطالب، وتشمل الكتب والأدوات والخامات التعليمية، والأنشطة التربوية وتكلفة الانتقالات والرحلات، ويتم تقديم وجبات غذائية في جميع المراحل يتحملها الطالب.(رفاعي، ٢٠٠٨، ٢١٢-٢١٤)

وفي مستهل التطور الصناعي لكوريا الجنوبية لم يكن من الممكن أن تقوم الحكومة بتأمين تمويل التعليم إلا للمرحلة الابتدائية، لذا قامت منظمة الآباء والمعلمين بدور مهم في تمويل التعليم خلال الخمسينات، حيث قامت بتغطية أكثر من نصف ميزانية المدارس، وقد مثلت النفقات التربوية ما يعادل (٥.٥%) من الناتج القومي الإجمالي، خصص (٧٠%) منها للتعليم العام، و (٣٠%) للتعليم العالي، تحملت الحكومة الكورية ٥١% من إجمالي تكلفة التعليم، في حين تحمل أولياء الأمور (٤٩%).(الصائغ ومتولي، ٢٠٠٥، ١١٨-١٢١)

ولإيمان الآباء برسالة التعليم وجدواه كركن مهم من أركان حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وان ما يدفعونه هو تضحية سامية في سبيل تعليم أطفالهم ليكونوا مواطنين صالحين وعاملين مخلصين، فقد ساهم أولياء الأمور وحدهم في عام ١٩٧٧م بنسبة (٤٤.٩%)من إجمالي تكلفة التعليم في ذلك العام ، بينما تحملت الحكومة الكورية نسبة(٥١.٥%)، واسهم آخرون بما تبقى.(الغامدي، ٢٠٠٦، ١٥٣)

وتفرض الحكومة اللبنانية رسوما سنوية تختلف باختلاف المرحلة الدراسية، فتبلغ الرسوم في المرحلة الثانوية (١٢٠) ألف ليره لبنانية، إي ما يعادل (٨٠) دولار، و(٩٠) ألف ليره لبنانية لطلبة الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي، إي ما يعادل (٦٠) دولار تقريبا.(المرجع السابق، ١٦٢-١٦٣)

وعلى الرغم من مجانية التعليم العام في مصر، إلا أن الواقع التعليمي يشير إلى تحمل أولياء الأمور العديد من المصروفات المنظورة وغير المنظورة، التي تشير إلى التراخي في تطبيق مجانية التعليم، فإلى جانب بعض الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب بالتعليم العام، يدفع الطلاب بالمرحلة الثانوية رسوم أداء الامتحانات العامة التي تقررها وزارة التربية والتعليم، كما يعاني أولياء الأمور من تكلفة الدروس الخصوصية المنتشرة بشكل واسع في التعليم المصري.(الصائغ ومتولي، ٢٠٠٥ ، ٢٣٣)

١٠- توسيع الجهود الإقليمية والدولية البينية لدعم التعليم العام

تتزايد في العقود الأخيرة، الجهود الدولية والإقليمية في تمويل التعليم، ولاسيما لغالبية البلدان النامية، ومنها بعض الدول العربية التي منها اليمن، وتقديم شتى صور الدعم المادي والفني، حتى باتت هذه المساعدات تمثل

الأساس الحقيقي لإنماء التعليم في كثير من البلدان النامية، ومعظم دول العالم تقريبا تستفيد بصورة أو بأخرى من المساعدات البينية بين الدول من جهة، وبين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة من جهة أخرى.(الحاج، ٢٠٠٦، ١١٢)

ففي الهند مثلا وجدت عدة برامج دولية لتمويل التعليم العام، حيث يقدم البنك الدولي ائتمان بمبلغ (٢٦٠) مليون دولار للمرحلة الأولى لمشروع خفض نفقات تعليم الإناث والذكور إلى (٥%)، وخفض نسب التسرب إلى (١٠%)، كما يدعم الاتحاد الأوروبي ما يوازي (٥,٨٥٠) مليون روبية لمدارس التعليم العام، وتقدم وكالة التنمية الدولية ائتمان مالي يصل إلى (٤٢٥) مليون دولار لتمويل المشاريع السابقة ، وتقدم حكومة هولندا منحة مالية بمبلغ (٢٥,٨) مليون دولار تقدمها لدعم المرحلة الثانية للمشروع السابق.(وزارة المعارف،كتاب المعرفة،٢٠٠٠، ٣٦)

ومثلت تجربة كينيا في تمويل التعليم نموذجاً للمعونات متعددة الأطراف، حيث تلقت معونات تعليمية كبيرة من المنظمات الدولية، ومن بعض الدول المانحة والمقرضة، ومن بعض المنظمات والهيئات الدينية وغيرها، إذ قدمت الرابطة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي قرضا بمبلغ (٣٣) مليون دولار أمريكي لتحسين نظام التعليم ، وبفائدة قدرها (٠.٧٥%) تسدد على مدى خمسين عاما، ومنحت الحكومة الأمريكية مساعدة مالية مقدارها (٣,٢) مليون دولار لتمويل برنامج إذاعي للتعليم اللغة الانجليزية في المدارس الابتدائية ، وساهمت الحكومة السويسرية بمبلغ (٨) مليون ليرة كينية، وقدمت الحكومة الكندية مبلغ (١١٢) مليون ليرة كينية، لإنشاء دار المعلمين، وقدمت الرابطة الاقتصادية الأوربية منحا بمبلغ (٣٧) ألف ليرة، إلى جانب مساعدات الدول الأخرى، أو المنظمات الخيرية، بل وبعض الأفراد العاديين.(الصائغ ومتولي، ٢٠٠٥، ١٣٨-١٣٩)

وفي مصر قامت بعض المؤسسات الدولية كالبنك الدولي والاتحاد الأوربي وبعض الهيئات الدولية الأخرى بتمويل بعض عمليات التحديث والإصلاح للمؤسسات التعليمية والتربوية، ومنها البنك الأفريقي للتنمية في تجهيز وتحديث (٢٠٠) مدرسة صناعية وتمويل أكثر من مشروع لإعداد معلمي التعليم، إلى جانب ذلك هنالك بعض المساعدات التي تقدمها المؤسسات الدولية في إطار التعاون الدولي، ومنها المساعدات التي تقدمها الوكالة الإفريقية للتنمية الوطنية لإنشاء (١٥٠٠) مدرسة ابتدائية في قرى مصر خلال التسعينيات، إلى جانب مساعدات بعض الدول مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا لتمويل بعض مشروعات التعليم.(رفاعي،٢٠٠٨، ١٢٢-١٢٣)

وأخيراً، ولكن على ذات القدر من الأهمية، تزايدت أهمية الهيئات التمويلية الإقليمية، والدولية، والمشاركين في عملية التمويل الذين لا غنى عنهم في عمليات تمويل التعليم العام، ولكن في بعض الحالات فإن نتائج هذا الاتجاه على التخطيط التربوي، وعلى عملية صياغة السياسات بصور أكثر عمومية أصبحت مدمرة، فبعض الهيئات تفرض جداول أعمالها عن طريق جعل دعمها المالي مشروطا ببعض الشروط المعينة دون الانخراط في أي حوار مع الحكومة والجهات المختلفة القائمة على التعليم في الدول المضيفة، وبعض الدول قد تحولت من التخطيط إلى التسويق وتبني البرامج المختلفة أو المشروعات المقترحة والممولة من جهة التمويل، وهذه الظاهرة من المحتمل أن

تستمر للعديد من السنوات ما لم تدعم الدول آليات التخطيط الخاصة بها وتطور أطرها السياسية وتدعم قدرتها على التفاوض في سياستها.(فرانسوا كيلودز،٢٠٠٣,٤١)

ثانياً: أوجه الإفادة من الاتجاهات العالمية في تمويل التعليم العام باليمن.

يتضح مما سبق أن هنالك جهود وإصلاحات في التعليم العام، عملت على مضاعفة الجهود وحشد الطاقات الرسمية والشعبية من كل فئات المجتمع ومؤسساته وقطاعاته، من أجل تدبير موارد ومصادر أضافية له ليتمكن من القيام بمهامه ومسؤولياته في مختلف دول العالم ومنها الدول العربية، وكما تبين سابقاً من خلال استعرض هذه الاتجاهات أنه يمكن الاستفادة من العديد من هذه التجارب، وأن الكثير منها يناسب ظروف وطبيعة اليمن، ومن هذه التجارب التي تستحق الإشادة بها ويمكن تطبيقها باليمن:

١. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان...الخ، في الشراكة بين الدولة والمحليات، وإعطاء المحليات دوراً أكبر في إدارة وتمويل التعليم العام والإنفاق علية، وفرض ضرائب تعليمية مختلفة يتم الإنفاق من خلالها عليه، وهذه التجربة ممكنة في ظل تجربة اليمن الحالية للمجالس المحلية والمحافظات، وفق قانون السلطة المحلية.
٢. تجربة ديوان الزكاة في السودان، ومشروع وقفية التعليم بالكويت، وذلك لما يمتلكه المجتمع اليمني من الموروث الديني الإسلامي الذي يدعوا ويحث ويشجع ويرغب المجتمع على تقديم مثل هذه الوقفيات والزكوات، كما يلزم كل فرد عاقل بالغ حر يملك النصاب دفع الزكاة، وقد جعلها ركناً من أركانه لا يتم أسلام المرء إلا بدفعها.
٣. مشروع صندوق دعم مشروعات التعليم بمصر، على المستوى المركزي، حيث يعد من التجارب الرائدة لتوفير مورداً مستمراً وثابتاً للتعليم، والصناديق المدرسية على المستوى المحلي كما في الكويت ولبنان والأردن.
٤. مشاركات مؤسسات المجتمع ومنظماته وفئاته في الإنفاق على التعليم، من خلال الهبات والتبرعات، كما في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكوريا الجنوبية وجيانا وكينيا، وتكوين المجالس التعليمية المحلية والروابط، والجمعيات الخيرية والعلمية للمشاركة في دعم وتمويل التعليم.
٥. تجربة المملكة العربية السعودية في تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العام والتوسع فيه، ليشمل الاستثمار بناء المدارس وطباعة الكتب وتصنيع الأثاث والأدوات والأجهزة والمواد المعملية والوسائل التعليمية، وكما هو حصل في الكثير من الدول المتقدمة والنامية، وإذا كانت المملكة العربية السعودية تستعين بالقطاع الخاص رغم سعة المملكة وتوفر الموارد لديها للإنفاق على التعليم، فإن اليمن أحق بهذه التجربة لمحدودية موارد الدولة وشحتها وقلة إمكاناتها المادية والبشرية، وضرورة أن يطلع القطاع الخاص بواجبة تجاه وطنه وأمته.

٦. تجربة كينيا ومصر والهند في جانب المعونات والمنح أو القروض من النماذج الرائدة التي يمكن لليمن العمل بها من أجل تغطية العجز في تمويل المشروعات الآنية والمستقبلية للتعليم العام، وللوفاء بالتداخلات المطلوبة للتعليم العام في المستقبل.
٧. تجربة قطر في تأجير مقاصف المدارس وبعض قاعاتها، والإنفاق منها على الأنشطة المدرسية.

هذه إشارة سريعة لأبرز الاتجاهات المعاصرة التي تنتشر في بعض دول العالم لتمويل التعليم العام و أمكن الإفادة منها، لضمان موارد مالية دائمة ومستمرة للتعليم العام لمواجهة المطالب المالية المتزايدة عليه، لدعم مسيرة التعليم وتطويره، وتحسين جودته حتى يستجيب بفاعلية لمطالب المجتمع وقضاياه، ويصبح قوة في دفع عملية التنمية، وتسريع التحولات العلمية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والاتجاهات مستمرة في كل دول العالم لتطوير مصادر جديدة لتمويل التعليم العام، بتجارب جديدة، وبأساليب متنوعة ووسائل متطورة، وذلك لتأمين مصادر مالية دائمة لضمان تدفقها في المستقل، بما يلبي احتياجات التعليم العام لمواكبة التطورات العالمية المتلاحقة، وبما يجعل منه قاعدة قوية لدعم مسيرة التنمية باليمن.

الفصل الرابع

واقع تمويل التعليم العام باليمن و أهم مشكلاته

محتويات الفصل:

أولاً: مصادر تمويل التعليم العام.

ثانياً: تطور الإنفاق على التعليم العام و مؤشراته.

ثالثاً: الجهود الرسمية لتنويع مصادر تمويل التعليم العام.

رابعاً: المشكلات الحالية لتمويل التعليم العام.

يتناول هذا الفصل دراسة وتحليل الواقع الحالي لتمويل التعليم العام باليمن والإنفاق عليه، على أمل الوصول إلى تشخيص الواقع الحالي لتمويل التعليم العام، وبيان وتوضيح مصادر تمويله، ودراسة وتشخيص الإنفاق عليه والوقوف على مؤشراته وتحديد مشكلاته في الوقت الحالي، وبيان التحديات التي ستواجهه في المستقبل، من أجل إيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لهذه المشكلات وتلك التحديات، ليتمكن التعليم العام من التغلب عليها وإيجاد موارد مالية كافية تلبي حاجاته ومتطلباته الحالية والمستقبلية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مصادر تمويل التعليم العام

تشير البيانات المتاحة عن مصادر تمويل التعليم العام إلى وجود أربعة مصادر تمويلية، والتي تتفاوت من حيث أهميتها النسبية، تتمثل في الميزانية العامة للدولة، والقروض والمساعدات الخارجية، والإيرادات الخاصة لوزارة التربية والتعليم والتي تكون في أغلبها مشاركات المجتمع (مثل الرسوم المدرسية ورسوم شراء الكتب، ورسوم دخول الامتحانات وغيرها)، وتقوم الوزارة بتوريد ما تحصل عليه من إيرادات خاصة لخزينة الدولة، غير أن هذه المصادر تندرج في إطار المصادر الثانوية باستثناء التمويل الحكومي.(المجلس الأعلى،٢٠٠٥، ٩)

وتتولى بعض الجهات تمويل بناء المنشآت التعليمية بجانب وزارة التربية والتعليم، كجهات مسئولة بالدرجة الأولى، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق الأشغال العامة، ومشاركة المجالس المحلية.(الحاوري، ٢٠٠٥، ١٠)

وتعمل الدولة على زيادة مساهمات المجتمع في تمويل التعليم العام، والمتمثل في بناء بعض المدارس في المناطق والقرى المحرومة والنائية من قبل الأهالي وبعض مؤسسات القطاع الخاص، مع ذلك لا يزال إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام باليمن ضعيفاً، باستثناء بعض الحالات الفردية المؤقتة كمساهمة بعض رجال الأعمال في تمويل بعض المدارس أو الاشتراك في مساهمة بعض مؤسسات التعليم الجامعي. (المجلس الأعلى،٢٠٠٥، ١٢)

ومن صور المساهمات أن يقوم الأهالي والمجتمعات المحلية بتقديم قطع الأرض وبعض مواد البناء كمساهمة في بناء وإنشاء مدارس التعليم العام، وخاصة إذا كانت مواد البناء متواجدة في المجتمع المحلي الذي تبنى فيه هذه المدارس إلى جانب تقديم الأيدي العاملة المتبرعة، وصيانة الأبنية المدرسية وتقديم متطلبات الصيانة وتزويد المدارس بالماء والصرف الصحي، ومن جانب أخر توجد إسهامات لأولياء أمور الطلاب، تتمثل في توفير بعض المستلزمات المدرسية، من شراء الزى المدرسي والحقائب المدرسية والأقلام والدفاتر ومستلزمات التعليم الأخرى، إلى تقديم بعض الخدمات للمعلمين مثل السكن والغذاء وخاصة في الريف.

وتوزع مصادر تمويل التعليم العام إلى أربع مصادر تمويلية تبعاً للموازنة العامة للسلطة المركزية، تتمثل في الإيرادات الضريبية" التمويل الحكومي"، والقروض والمنح الخارجية، والإيرادات غير الضريبية"المصادر الذاتية لوزارة التربية والتعليم"، يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (١):
يبين ميزانية التعليم العام حسب مصادرها (بآلاف الريالات)

البيان / السنة		حكومية	قروض	منح	ذاتية	الإجمالي
٢٠٠٠م	م	٧٢١٤٥٣٤٣	٦٠٦٤٩٥	==	٣٣١٧١٦٢	٧٦.٠٦٩.٠٠٠
	%	%٩٤.٨٤	%٠.٨٠	==	%٤.٣٦	%١٠٠
٢٠٠١م	م	٨٠٣٩٢٢٩٨	٨٥٠١٩٥	==	٣٧٥٧٥٠٧	٨٥.٠٠٠.٠٠٠
	%	%٩٤.٥٨	%١.٠٠	==	%٤.٤٢	%١٠٠
٢٠٠٢م	م	٩٩٤٩٨٧٨٨	١٠٠٠٨٨٩	==	٢٠٠٣٢٣	١٠٠.٧٠٠.٠٠٠
	%	%٩٨.٨	%١.٠٠	==	%٠.٢	%١٠٠
٢٠٠٣م	م	١٠٤٢٥٢٣٣٠	٢٢٩٢٤٧٨	==	١٣٣١٩٢	١٠٦.٦٧٨.٠٠٠
	%	%٩٧.٧٣	%٢.١٥	==	%٠.١٢	%١٠٠
٢٠٠٤م	م	١١٤٩٧١٠٤٦	٤٢٣٤٢٥٢	٣٤٢٩٧٩	١٥٥٧٢٣	١١٩.٧٠٤.٠٠٠
	%	%٩٦.٠٥	%٣.٥٣	%٠.٢٩	%٠.١٣	%١٠٠
٢٠٠٥م	م	١٣٤٦٥٨٢٦٨	٣٨١٦١١٣	٣٥٤٩١٦	٩٩٧٠٣	١٣٨.٩٢٩.٠٠٠
	%	%٩٦.٩٣	%٢.٧٤	%٠.٢٦	%٠.٠٧	%١٠٠
٢٠٠٦م	م	١٣٢٥٨٧٨٧٣	٤٥٦٠٩٠٠	٢٥٨١٠٠٠	٢٥١٢٢٧	١٣٩.٩٨١.٠٠٠
	%	%٩٤.٧٢	%٣.٢٦	%١.٨٤	%٠.١٨	%١٠٠
متوسط النسب للأعوام		%٩٦.٢٤	%٢.٠٧	%٠.٣٤	%١.٣٥	%١٠٠

*وزارة المالية: مجلدات موازنة السلطة المركزية للسنة المالية ٢٠٠٦\٢٠٠٧، ص٢٩٨-٣٠٢.

**وزارة التربية والتعليم(٢٠٠٧): الموازنة العامة للوزارة للعامين ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م.

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

أ) يمثل التمويل الحكومي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العام، حيث مثل متوسط نسبة (٩٦.٢٤%) من إجمالي تمويل التعليم العام للأعوام٢٠٠٠-٢٠٠٦م، ونسبة (٣.٧٦%) للمصادر الأخرى.

ب) تراجع التمويل من خلال المصادر الذاتية للتعليم العام خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦م، لتمثل أقل نسه لها خلال العامين الأخيرين، حيث تراجعت نسبة الإيرادات الذاتية من (٤.٣٦%) عام ٢٠٠٠م، إلى (٠.٠٧%) عام ٢٠٠٥م، و(٠.١٨%) عام ٢٠٠٦م.

ت) ارتفاع نسبة التمويل من خلال القروض والمنح الخارجية للتعليم العام خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦م، حيث ارتفعت نسبة القروض من (٠.٨%) عام ٢٠٠٠م، إلى (٣.٢٦%) عام ٢٠٠٦م، وزادت المنح إلى (١.٨٤%) عام ٢٠٠٦م.

وعلى الرغم من أن مصادر تمويل التعليم العام تندرج معظمها تحت المصادر الحكومية، أو أعباء تتحملها الميزانية العامة للدولة، إلا أنه يمكن تصنيفها إلي أربعة مصادر كما يلي:

١- التمويل الحكومي

يعتمد تمويل التعليم في اليمن بدرجة أساسية على ما تخصصه الدولة في ميزانيتها السنوية العامة من مبالغ محددة لقطاع التعليم ضمن منظومة القطاعات الأخرى، وتعتبر اليمن من أعلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الإنفاق على التعليم من موازنة الحكومة في السنوات من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٤م، في الوقت الذي تحتل فيه المرتبة الأولى في معدلات الأمية، إلى جانب تدني نوعية التعليم وجودته.(http://web.worldbank.org)

وتعد الموازنة العامة الأداة الأساسية للحكومة اليمنية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل على مجمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وتعتمد الموازنة العامة للدولة في اليمن على الإيرادات النفطية والتي تصل إلى نسبة ٧٣% من الإيرادات العامة للدولة، ويتم الإنفاق من خلالها على جميع المجالات ومن ضمنها التعليم.(وزارة التخطيط،٢٠٠٥، ١١-١٣)

وتلعب السياسة العامة للدولة دوراً في تحديد ما يخصص للتعليم العام من الموازنة العامة للدولة وحجم الإنفاق، ويتوقف في صورته النهائية على نظرة الحكومة لأهمية التعليم العام والأولويات التي تعطى له، ومدى نجاح وزراء التربية والتعليم في عرض موازنة التعليم لدى هذه الحكومة وإقناعها بالموافقة عليها، وتمارس وزارة المالية نفوذاً كبيراً على ميزانيات الوزارات المختلفة، ومنها وزارة التربية والتعليم لا سيما في تحديد حجم الميزانية في صورتها النهائية، وتضع قيوداً وشروطاً معينة للصرف منها، ويجب على وزارة التربية الرجوع إليها لأخذ موافقتها على التصرف في بعض بنود الموازنة أو نقل أموال من باب إلى أخر.

٢- التمويل عن طريق القروض

أصبحت القروض مصدراً أساسياً في تمويل التعليم في الكثير من البلدان الفقيرة والنامية، حيث تلجأ هذه الدول للاقتراض من الخارج لدعم ميزانيتها، وتنفيذ بعض مشروعاتها التعليمية، وتشترط الدول المقرضة في الكثير من الأحوال، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، ومدى قدرة الدولة المقترضة على السداد، مع فرض نسبة فائدة معينة ومدة محددة للسداد، وهذا ما يتم بالفعل في بعض الدول العربية ومنها اليمن.

ويعتبر البنك الدولي من أكبر المؤسسات الدولية، التي تسعى لتقديم القروض من أجل التعليم، وقد استجاب البنك الدولي للاحتياجات المتنوعة والمتغيرة لبلدان المنطقة من خلال نقل المعارف وإتاحة القروض، تمثل ذلك في مساندة انضمام كل من اليمن وجيبوتي إلى "مبادرة المسار السريع" حتى يتمكنا من الوفاء بأهداف التعليم للجميع، بالإضافة إلى مساندة الأردن وتونس والمغرب. (http://web.worldbank.org)

وقد وصل عدد القروض التي تم التعاقد عليها في جميع المجالات في اليمن، خلال الفترة٢٠٠٠-٢٠٠٥م إلى أكثر من (٢٠٠) قرضاً بقيمة (١.٧٩١٩) مليون دولار، وزاد الرصيد القائم للدين الخارجي من (٤.٩٣٤٤) مليون دولار في عام ٢٠٠٠م، إلى (٥.١٦٧.٨) مليون دولار نهاية عام ٢٠٠٥م، بمتوسط نمو (٠.٩%)، ويشكل هذا الرصيد (٣٢.٦%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥م، و تحرص سياسات الدولة في اليمن على الحد من نمو الدين الخارجي وسداد الالتزامات القائمة على القروض الأجنبية.(وزارة التخطيط، ٢٠٠٦، ٢٠)

ويأتي ضمن القروض الموجهه للتعليم قروض تطوير التعليم الأساسي، ومن الأمثلة على ذلك القروض التي منحتها المانيا لليمن لدعم مشاريع التعليم الأساسي خلال العام الحالي ٢٠٠٢م ويبلغ إجمالي القروض حوالي (٤٠) مليون يورو بزيادة عن العام الماضى٢٠٠١م، بنسبة تبلغ (٦٠%).(ttp://www.kuna.net.kw)

والقروض الموجهه لمشروع تطوير التعليم الثانوي والتحاق الفتاة، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع (١٠٣) ملايين و(٣٦٠٠) ألف دولار يغطي معظمها من خلال القرض، إلى جانب مساهمة الحكومة اليمنية، وبعض المساعدات و المنح من المنظمات والدول المانحة، ويتكون المشروع من أربعة أجزاء الأول يستهدف خفض الفجوات بين الذكور والإناث من خلال تمويل المعلمات المؤهلات المتعاقدات في المدارس المختلطة والتحويلات النقدية للفتيات في الصفوف من الرابع الأساسي وحتى الثالث الثانوي، وتشمل الأجزاء الثلاثة الأخرى تحسين جودة تقديم الخدمات ودعم تطوير سياسة التعليم الثانوي، وإدارة ومتابعة المشروع، ويشمل المشروع ثمان محافظات إلى جانب أمانة العاصمة، وتم اختيار ٩٠مدرسة تتوزع على ثلاثين مديرية.(http://www.alsahwanet.net)

كما قامت اليمن خلال العام الحالي ٢٠٠٨م، بالتوقيع على اتفاقية قرض تمويل مشروع التعليم الثانوي للفتيات بمبلغ يصل إلى (٢٠) مليون دولار أميركي مع هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، تقضي الاتفاقية بتقديم هيئة التنمية الدولية مبلغ (٢٠) مليون دولار، تخصص لإنشاء مدارس للفتيات في (٩) محافظات يمنية، إلى جانب تدريب المعلمين وتحسين المناهج ومنح الحوافز للمشتغلين في مجال تعليم الفتيات باليمن، وسيضطلع مشروع الأشغال العامة في اليمن بموجب هذه الاتفاقية بتنفيذ الأعمال المدنية والإنشائية، كبناء المدارس وتزويدها بكافة التجهيزات وإعادة تأهيل مدارس قائمة، فيما ستنفذ وزارة التربية والتعليم الأعمال الفنية المتعلقة بالتدريب وتحسين المناهج والبناء المؤسسي.(http://tharwacommunity.typepad.com)

٣- التمويل عن طريق المنح

وهي عبارة عن إسهامات في شكل منحة أو منح من المنظمات والدول الأجنبية لتمويل بعض المشروعات التعليمية، وعادة ما تكون مساعدات مشروطة، كأن تشترط المنظمة أو الدولة المانحة دعم مشروع معين، أو أن تقوم هي بتنفيذ المشروع أو الإشراف على تنفيذه أو الدفع مباشرة لمقاول يقوم بالتنفيذ، وتأخذ هذه المنح والمساعدات صوراً وأشكالاً متعددة من المساعدات النقدية أو العينية، كتقديم بعض الخبراء والاستشاريين أو تقديم بعض المنح الدراسية، أو الأبنية أو المعدات والأجهزة أو دورات تدريب وغيرها من المساعدات.

وتلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دوراً واضحاً كشريك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومادة فاعلة في تنشيط منظمات المجتمع المدني المحلية، الأمر الذي جعل المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة يعول كثيرا على قدراتها، وقد بدأ نشاط المنظمات الدولية في اليمن منذ عام ١٩٦٤ م في المحافظات الشمالية، ومع نهاية ٢٠٠٥م بلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية في اليمن ٤٥ منظمة أجنبية وعربية وإسلامية يتركز نشاطها في المجالات التربوية والصحية والتنمية الريفية وقضايا النوع الاجتماعي وغيرها، وتقوم بتقديم المنح والمساعدات المختلفة. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٥، ٣٩)

ومن أهم الدول المانحة والمنظمات الدولية التي توفر الدعم للتعليم باليمن، مملكة هولندا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، اليابان، هيئة التنمية الدولية (قروض البنك الدولي)، منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الغذاء

العالمي، ومنظمة أوكسفام، حيث تقوم هذه الدول والمنظمات بتقديم الدعم للتعليم العام، سواء من خلال القروض أو المنح والمساعدات.(وزارة التربية، ٢٠٠٨، ١٨)

ومن هذه المساعدات والمنح على سبيل المثل بناء (٢٦١٣) مدرسة خلال عامي ٢٠٠٤- ٢٠٠٥م، بدعم مشترك مع عدد من المشاريع (مشروع التعليم الأساسي، ومشروع توسيع التعليم الأساسي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق التحفيز، ومشروع الأشغال العامة، واليونيسيف، والبنك الألماني للإعمار (kfw)، والحكومة اليابانية. (المجلس الأعلى،٢٠٠٦م، ٣٢)

كما تقوم هذه الدول والمنظمات بدعم مشاريع التعليم المنفذة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشاريع الأشغال العامة، وقد بلغ عدد المشاريع التي نفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية (٣.٨٨٨) مشروعاً خلال الفترة ٠١-٢٠٠٥م بتكلفة إجمالية (٣٤٣.٥) مليون دولار، منها (١.٧٥٤) مشروعاً لقطاع التعليم وبمبلغ (٢١٣.٤٤٩) ألف دولار، مثلت الأهمية النسبية لقطاع التعليم (٦٢.١%)،كما بلغ عدد المشاريع المنفذة من قبل مشروع الأشغال العامة (١.٢٧٠) مشروعا خلال نفس الفترة وبتكلفة إجمالية (٨٦.٨) مليون دولار، توزعت على القطاعات المختلفة، كان نصيب قطاع التعليم (٨٠٣) مشروعا بتكلفة قدرها (٥١.٧٤٥) ألف دولار، مثلت الأهمية النسبية لها من بين القطاعات المختلفة٥٩.٦%.(وزارة التخطيط، ٢٠٠٧م، ١٩٢-١٩٧)

وقد خصصت المنظمة العالمية (اليونيسيف) (٣٠ %) من مواردها الخاصة باليمن للبرامج التعليمية، كما خصصت مبلغ (٣١٧,٢٣١) دولاراً لتشجيع تعليم الفتيات في محافظة الحديدة وحدها، وفي عام ٢٠٠٧م، قامت المنظمة الأممية بتوظيف (٣٧٧) خريجة من المرحلة الثانوية من المجتمعات الريفية في المحافظات الست المستهدفة، وتتقاضى كل معلمة أجراً شهرياً قدره (١٠٠) دولار من اليونيسيف التي قامت أيضاً بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التخطيط ووزارة الخدمة المدنية ووزارة التربية والتعليم لضمان توظيف للمعلمات الـ(٣٧٧) بعد ثلاث سنوات.(http://arabic.irinnews.org)

إلى جانب القرض الموجه لمشروع تطوير التعليم الثانوي والتحاق الفتاة، ومساهمة الحكومة اليمنية بـ(١٢) مليون دولار، هنالك منحة من الحكومة البريطانية قدرها (٤١) مليونا و(٨٠٠) ألف دولار، ومليونين و(٩٦٠)ألف دولار من مؤسسة التعاون الألماني، و(١١) مليونا و(٨٠٠) ألف من بنك التنمية الألماني، ومنحة من الحكومة الهولندية بمبلغ (١٤) مليونا و(٨٠٠) ألف دولار.(http://www.alsahwanet.net)

وعلى الرغم من ذلك فإن المساعدات الخارجية سواء كانت دولية أو متعددة الإطراف أو ثنائية تبقى هامشية نظراً لمحدودية مواردها، وتعتبر تكملة للتمويل الداخلي للتعليم، وتستطيع المساعدة أن تلعب دور الحافز في تنمية النظام التعليمي دون أن تتمكن من توفير الموارد الضرورية للتنمية التربوية الشاملة، كما أنها غالباً تستتبع تعبئة إضافية للموارد الداخلية بشكل نفقات جارية يصعب على ميزانية الدولة تحملها، كذلك احتمالات الحصول عليها غير مؤكدة على الدوام، فضلا عن الشروط التي تفرض في الغالب على مجمل النظام التعليمي. (بشر،٢٠٠٤، ١٥٠)

ويواجه التمويل في مجال التعليم ضعف ومحدودية التمويل الخارجي سواء في شكل منح أو قروض ويعود ذلك إلى الطبيعة الخاصة للتمويل الخارجي الذي يخضع للتقلبات يصعب السيطرة عليها كما أنه في نهاية الأمر مورداً ثانوياً ومؤقتاً يرتبط بشروط محدودة.(المجلس الأعلى، ٢٠٠٥، ١٢)

٤- التمويل الذاتي

وتشمل على مجمل إيرادات الباب الأول والثاني في موازنة التربية والتعليم (الإيرادات غير الضريبية)، وتمثل مشاركة المجتمع مثل الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب وأولياء أمورهم مقابل الكتب الدراسية وبعض المستلزمات التعليمية، إلى جانب دخول المشروعات والممتلكات، والغرامات والمصادرات والعقوبات والمساهمة في صناديق المعاشات والتعاقد وغيرها.(وزارة التربية،٢٠٠٦، ٢-٣)

وبالرغم من أن الدولة تلجأ إليها في تمويل التعليم العام، إلا أنها تمثل نسبة بسيطة أذا ما قورنت بما يتم إنفاقه على التعليم العام، حيث لم تتجاوز المصادر الذاتية للتعليم العام باليمن متوسط نسبة (١.٣٥%) من ميزانية التعليم العام للأعوام الدراسة كما تبين ذلك من خلال الجدول رقم(١).

ثانياً: تطور حجم الإنفاق على التعليم العام و مؤشراته

شهد الإنفاق على التعليم العام زيادة متنامية خلال أعوام الدراسة، حيث بلغ الإنفاق على التعليم العام (٧٦) مليار ريال عام ٢٠٠٠م، وارتفعت إلى (١٣٩.٩) مليار ريال في عام ٢٠٠٦م، بزيادة بلغت (٦٣.٩) مليار، وبمعدل زيادة سنوية (٧.٩) مليار ريال سنوياً، وترجع أسباب الزيادة في الإنفاق على التعليم العام، أن التعليم بصورة عامة والتعليم العام بوجه أخص يحظى بأولوية في قائمة اهتمامات الدولة وبرامج التنمية البشرية، فضلا عن تزايد أعداد الملتحقين سنوياً بهذه المرحلة التعليمية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق على التعليم لاستيعاب الزيادة المتتالية في الملتحقين سواء عن طريق بناء منشآت تعلميه جديدة أو نفقات متعلقة بالأجور والمرتبات للمدرسين الجدد أو إجراء عمليات الصيانة والترميم.(المجلس الأعلى،٢٠٠٥، ٥)

١- الإنفاق على التعليم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق العام للدولة

يعتبر الإنفاق على التعليم كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام للدولة مقياساً لمدى اهتمام الدولة بهذا القطاع، وتستخدم هذه النسبة للمقارنة بين دولة وأخرى، للإشارة إلى ما تبذله الدولة من جهود لتنمية وتطوير قطاع التعليم فيها، وقد أولت اليمن اهتماماً كبيراً بالتعليم العام تمثل في ضخ مبالغ كبيرة لهذا القطاع، وهذه المبالغ مثلت نسب من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام للدولة، يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٢): يوضح
الإنفاق على قطاع التعليم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق العام للدولة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦م (بالمليار ريال)

السنة البيان	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م
الناتج المحلي الإجمالي*	١٥٦١	١٦٦٢	١٨٧٨	٢١٦١	٢٥٦٣	٣٢٠٩	٣٧٦٠
الإنفاق العام للدولة*	٥٠٢	٥٢٢	٥٩٤	٧٧٧.١	٨٨٩.٩	١١٩٤.٤	١١٧٩.٩
الإنفاق على قطاع التعليم*	٨٩.٦	١٠٢	١٢٤	١٣٣.٣	١٤٧.٧	١٧١.٦	١٨٤.٩
معدل النمو بالنسبة لسنة الاساس٢٠٠٠م	--	%١٣.٨٤	%٣٨.٣٩	%٤٨.٧٧	%٦٤.٨٤	%٩١.٥١	%١٠٦.٣٦
النسبة من الناتج المحلي	%٥.٧٤	%٦.١٤	%٦.٦	%٦.١٧	%٥.٧٦	%٥.٣٥	%٤.٩٢
الزيادة النسبية لسنة الاساس٢٠٠٠م	-	٠.٤	٠.٨٦	٠.٤٣	٠.٠٢	-٠.٣٩	-٠.٨٢
النسبة من الإنفاق العام للدولة	%١٧.٨	%١٩.٥٤	%٢٠.٨٨	%١٧.١٥	%١٦.٦	%١٤.٣٧	%١٥.٦٧
الزيادة النسبية لسنة الاساس٢٠٠٠م	-	١.٧٤	٣.٠٨	-٠.٦٥	-١.٢	-٣.٤٣	-٢.١٣

*الجهاز المركزي للإحصاء(٢٠٠٧):كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦م ، (جدول رقم (٣-ب) ، ص٢٤٣).و (جدول رقم ١٣، ص٤٠٠).

يتضح من خلال الجدول السابق:

أ) تزايد الإنفاق على قطاع التعليم عاماً بعد أخر خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦م، حيث بلغت الزيادة الفعلية للإنفاق بين العامين٢٠٠٠-٢٠٠٢م نحو (٣٤.٤) مليار ريال، بمعدل نمو بلغ (٣٨.٣٩%)، لتصل إلى (٩٥.٣)مليار ريال عام ٢٠٠٦م، أي ما يوازي (١٠٦.٣٦%) مقارنة بالعام ٢٠٠٠م، وهذا يدل على مدى الأهمية التي توليها الحكومة لقطاع التعليم بين القطاعات المختلفة، لأنها تعتبر التعليم السبيل الوحيد لتحقيق أهدافها التنموية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما يؤكد مدى التزام الحكومة في تأمين خدمات التعليم بجميع مراحله وأنواعه، والسعي نحو تحقيق إلزامية التعليم.

ب)على الرغم من تحقيق زيادة فعلية للأرقام المطلقة للإنفاق على التعليم، إلا أن نسبة الإنفاق على التعليم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام للدولة،شكلت تراجعاً خصوصا في الأعوام الأربعة الأخيرة للدراسة عما قبلها، حيث تراجعت هذه النسب بعد أن كانت قد ارتفعت إلى (٦.٦%)من الناتج المحلي، و(٢٠.٨٨%)من الإنفاق العام خلال العام٢٠٠٢م، إلى (٤.٩٣%) من الناتج المحلي خلال العام ٢٠٠٦م، و(١٤.٣٧%)و(١٥.٦٧%)من الإنفاق العام خلال العامين٢٠٠٥-٢٠٠٦م، ويرجع ذلك نتيجة سعي الدولة لتأمين باقي الخدمات المجتمعية الأخرى، وإيجاد التوازن في الإنفاق بين القطاعات المختلفة، كما أن الناتج المحلي الإجمالي شكل ارتفاع مقارنة بالموازنة العامة للدولة، نتيجة التوسع في استثمارات القطاع الخاص.

٢- نسبة الإنفاق على التعليم العام إلى الإنفاق على قطاع التعليم

حظي التعليم العام بالنصيب الأكبر من إجمالي الإنفاق لقطاع التعليم والتدريب حيث تراوحت نسبته بين (٧٥.٦٦ % - ٨٤.٨٢%) من إجمالي نفقات قطاع التعليم و التدريب، ويفسر ذلك مجموعة من الأسباب والعوامل والتي من أبرزها اتساع خارطة التعليم العام ومؤسساته جغرافياً وأفقياً وراسياً حيث شهد نمواً مطرداً، سواء

في اعدد الملتحقين أو المنشآت والمؤسسات التعليمية فقد وصل عدد الملتحقين بالتعليم العام إلى أكثر من أربعة مليون و نصف المليون طالب وطالبة، يتوزعون في حوالي (١٤.٩٧٥) منشآة تعليمية، يمكن توضيح نسبة ميزانية التعليم العام إلى ميزانية قطاع التعليم من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٣):

يوضح نسبة الإنفاق على التعليم العام إلى الإنفاق العام على قطاع التعليم من ٢٠٠٠-٢٠٠٦م (بالمليار ريال)

السنة / البيان	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م
الإنفاق على قطاع التعليم*	٨٩.٦	١٠٢	١٢٤	١٣٣.٣	١٤٧.٧	١٧١.٦	١٨٤.٩
الإنفاق على التعليم العام**	٧٦	٨٥	١٠٠.٧	١٠٦.٦	١١٩.٧	١٣٨.٩	١٣٩.٩
معدل النمو بالنسبة لسنة الاساس٢٠٠٠م	-	%١١.٨٤	%٣٢.٥	%٤٠.٢٦	%٥٧.٥	%٨٢.٧٦	%٨٤.٠٨
النسبة من الإنفاق على قطاع التعليم	%٨٤.٨٢	%٨٣.٣٣	%٨١.٨٧	%٧٩.٩٧	%٨١.٠٤	%٨٠.٩٤	%٧٥.٦٦
الزيادة النسبية لسنة الاساس٢٠٠٠م	-	-١.٤٩	-٢.٩٥	-٤.٨٥	-٣.٧٨	-٣.٨٨	-٩.١٦

* الجهاز المركزي للإحصاء(٢٠٠٧):كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦م ، جدول رقم (٣-ب) ، ص٢٤٣.

** وزارة التربية والتعليم(٢٠٠٧): الموازنة العامة للوزارة للعامين ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م.

يتضح من خلال الجدول السابق :

أ) تزايد الإنفاق على التعليم العام، حيث بلغت الزيادة الفعلية للإنفاق بين العامين٢٠٠٠-٢٠٠١م نحو (٩) مليار ريال، بمعدل نمو بلغ (١١.٨٤%)، لتصل الزيادة في الإنفاق إلى (٦٣.٩)مليار ريال عام ٢٠٠٦م، أي ما يوازي (٨٤.٠٨%) مقارنة بالعام ٢٠٠٠م، وترجع أسباب الزيادة في الإنفاق على التعليم العام إلى تزايد أعداد الملتحقين سنوياً بهذه المرحلة، وبالتالي زيادة الإنفاق لاستيعاب الزيادات المتتالية في الملتحقين سواء عن طريق بناء منشآت تعليمية جديدة، أو نفقات متعلقة بالأجور والمرتبات للمدرسين الجدد أو إجراء عمليات الصيانة والترميم.. وغيرها.

ب) تراجع نسبة الإنفاق على التعليم العام إلى الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب عاماً بعد آخر خلال أعوام الدراسة، حيث تراجعت نسبته من (٨٤.٨٢ %) عام ٢٠٠٠م، إلى نسبة (٧٥.٦٦%) عام ٢٠٠٦م، لتفقد (٩.١٦) نقطة لصالح قطاعات التعليم الأخرى، ويرجع ذلك إلى توجه الدولة للاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي وذلك عقب إنشاء وزارتي التعليم الفني والتدريب المهني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا يشكل تبايناً واختلافاً قائماً في ميزانية قطاع التعليم والتدريب، بين مستويات المنظومة التعليمية، حيث لم تتوزع هذه الميزانية وفقاً لأهمية كل مرحلة من مراحل التعليم، وحجم الالتحاق بهذه المراحل.

٣- توزيع نفقات التعليم العام على أوجه الإنفاق

اتجهت النفقات الجارية للتعليم العام للتصاعد عاماً بعد أخر خلال أعوام الدراسة، حيث زادت من (٧٢) مليار ريال عام٢٠٠٠م، إلى (١١٨.٨) مليار ريال عام ٢٠٠٦م، بزيادة فعلية مقدارها (٤٦.٨) نقطة خلال أعوام

الدراسة، في حين أن النفقات الاستثمارية لا تزال متواضعة مقارنة بالنفقات الجارية، حيث ارتفعت من (٤) مليار ريال عام ٢٠٠٠م، إلى (٢١.١) مليار ريال عام ٢٠٠٦م، بزيادة مقدارها (١٧.١)نقطة خلال أعوام الدراسة، وبفارق (٢٩.١) نقطة لصالح النفقات الجارية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٤):

يبين الإنفاق العام على التعليم موزعة على النفقات الجارية والاستثمارية من ٢٠٠٠-٢٠٠٦م(بالمليار ريال)

السنة / البيان	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م
نفقات التعليم العام	٧٦	٨٥	١٠٠.٧	١٠٦.٦	١١٩.٧	١٣٦.٩	١٣٩.٩
النفقات الجارية	٧٢	٨٠	٩٥	٩٦.٣	١٠٥.١	١٢٤.٤	١١٨.٨
%	%٩٤.٧	%٩٤.١	%٩٤.٣	%٩٠.٣	%٨٧.٨	%٨٩.٦	%٨٤.٩
النفقات الاستثمارية	٤	٤	٥.٧	١٠.٣	١٤.٦	١٤.٥	٢١.١
%	%٥.٣	%٥.٩	%٥.٧	%٩.٧	%١٢.٢	%١٠.٤	%١٥.١

*وزارة التربية والتعليم(٢٠٠٧): الموازنة العامة للوزارة للعامين ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م.

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:-

أ) بلغت النفقات الجارية في التعليم العام (١١٨.٨) مليار ريال في عام٢٠٠٦م، بما يعادل (٨٤.٩%) من إجمالي نفقات التعليم العام، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها، وجود نسبة من الإداريين والمدرسين ضمن الطاقم التدريسي لا يمارسون العمل التدريسي وهم في الوقت نفسه يتمتعون بكافة الحقوق المالية والمزايا التي يحصل عليها المدرسون الذين يزاولون بصورة فعلية مهنة العمل التدريسي والتربوي، إلى جانب الزيادة الظاهرية للأجور والمرتبات في ضوء المميزات النسبية التي أشتمل عليها قانون المعلم، وتضخم الهياكل الإداري، الذي أدى إلى التوسع في أعداد الموظفين والمشرفين والمعاونين وبقية الأعمال المساعدة.

ب) تراجعت نسبة النفقات الجارية للتعليم العام إلى جملة النفقات العامة للتعليم العام من (٩٤.٧%) عام ٢٠٠٠م، إلى (٨٤.٩%) عام ٢٠٠٦م، و يأتي هذا التراجع في النفقات الجارية للتعليم العام نتيجة جملة الإصلاحات المالية والإدارية التي تقوم بها الحكومة ممثلة في وزارة الخدمة المدنية ووزارة التربية والتعليم، والتي منها الحد من الازدواج الوظيفي وتفعيل قانون التقاعد، إلى جانب أعادة توزيع المدرسين واستبعاد الوهميين ومنع الانتدابات أو التقليل منها، وعلى الرغم من التراجع في النفقات الجارية للتعليم العام إلا أنها لا تزال محتفظة بموقع الصدارة من النفقات العامة للتعليم العام، ولا تزال تستأثر بمعظم النفقات مقابل نسبة بسيطة للإنفاق الاستثماري.

ت) تزايد النفقات الاستثمارية من (٤) مليار ريال عام ٢٠٠٠م، إلى حوالي (٢١.١) مليار ريال عام ٢٠٠٦م، بنسبة ١٥.١% من ميزانية التعليم العام، وتأتي هذه الزيادة الملحوظة للإنفاق الاستثماري، بسبب استقطاب استثمارات جديدة لتمويل مشاريع التوسع بالتعليم الأساسي، ومشاريع التحسين والترميم والبيئة المدرسية في ضوء ما نصت عليه الاتفاقيات والمشاريع الدولية بتعميم وتحسين التعليم الأساسي مع حلول ٢٠١٥م، وعلى الرغم من زيادة الإنفاق الاستثماري قياسا بالسنوات الماضية، إلا أنها لا تزال

نسبة متدنية مقارنة بالنفقات الجارية للتعليم العام، لاسيما في ظل تدهور صلاحية كثير من المنشات التعليمية فضلا عن محدودية المتاح من المنشآت التعليمية ذات الجاهزية الكاملة وخاصة في المناطق الريفية.

٤- نصيب الطالب بالتعليم العام من النفقات الجارية

تمثل التكلفة للطالب بالتعليم العام مقدار الإنفاق الجاري السنوي من الموازنة العامة للتعليم العام على الطالب، باستبعاد النفقات الرأسمالية، ويتم حساب نصيب الطالب من خلال قسمة النفقات الجارية للتعليم العام على عدد الطلاب، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٥):
يبين التكلفة الجارية للطالب في التعليم العام من ٢٠٠٠-٢٠٠٦م.

العام	الإنفاق على التعليم العام(بالمليار ريال)*	عدد الطلاب**	تكلفة الطالب***	*معدل النمو السنوي*
٢٠٠٠م	٧٢	٣١٦٢٧٦٤	٢٢.٧٦٤	-
٢٠٠١م	٨٠	٣٨٨٦٠٨١	٢٠.٥٨٦	-%٩.٥٧
٢٠٠٢م	٩٥	٤٠٣١١٨٣	٢٣.٥٦٦	%١٤.٤٨
٢٠٠٣م	٩٦.٣	٤٢٤٢٤٩٦	٢٢.٦٩٨	-%٣.٦٨
٢٠٠٤م	١٠٥.١	٤٤٦٤٥٣٧	٢٣.٥٤١	%٣.٧١
٢٠٠٥م	١٢٤.٤	٤٥٦٠٦٨٦	٢٧.٢٧٧	%١٥.٨٧
٢٠٠٦م	١١٨.٨	٤٣٧٧٥٠٢	٢٧,١٣٩	-%٠.٥
	متوسط التكلفة للطالب		٢٣.٩٣٨	

*المجلس الأعلى لتخطيط التعليم: كتاب مؤشرات التعليم ،٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

** الجهاز المركزي للإحصاء(٢٠٠٧):كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦م ، جدول رقم (٣-ب) ، ص٢٤٣.

*** حسابات الباحث.

يتضح من خلال الجدول السابق ما يلي:

أ) بلغ متوسط التكلفة السنوية للطالب في مرحلة التعليم العام للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٦م حوالي(٢٣.٩٣٨)ريال سنويا، بما يعادل (١١٩.٦٩) دولار أمريكي في السنة.

ب) تذبذب التكلفة السنوية للطالب بالتعليم العام بين (٢٠.٥٨٦) و(٢٧.٢٧٧) ريال خلال أعوام الدراسة، مما يصعب تحديد اتجاهات التكلفة صعوداً أو هبوطاً، ففي حين بلغت (٢٢.٧٦٤)ريال عام ٢٠٠٠م، تراجعت في العام التالي ٢٠٠١م، لتصبح(٢٠.٥٨٦)ريال، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى (٢٣.٥٦٦)ريال للعام ٢٠٠٢م، لتنخفض في العام ٢٠٠٣م إلى (٢٢.٦٩٨)، ثم تعاود الارتفاع في العام ٢٠٠٤م إلى (٢٣.٥٤١) ، لتبلغ أعلى معدل لها (٢٧.٢٧٧) خلال العام ٢٠٠٥م ، وهو مؤشر على عدم وضوح سياسات الإنفاق لدى الجهات المعنية، وعدم وجود وحدة لقياس الإنفاق على التعليم العام.

ثالثاً: الجهود الرسمية لتنويع مصادر تمويل التعليم العام

إلتزمت الحكومة اليمنية بتحقيق أهداف الألفية، وبالتالي قامت ممثلة في بعض الجهات الرسمية ذات الاختصاص وبدعم من منظمات الأمم المتحدة العاملة في اليمن، بتنسيق الجهود لإعداد تقرير تقييم الاحتياجات القطاعية لتحقيق تلك الأهداف، اعتماد التقييم على منهجية مشروع الألفية للأمم المتحدة، وبما يتناسب مع

ظروف اليمن و طبيعته، وقد تم تحديد التحديات التي تواجه القطاعات المختلفة، وتضمن التقرير أن اليمن يحتاج إلى برنامج تأهيلي بإنفاق عام يبلغ (٤٨.٤٠٥) مليون دولار لمدة عشر سنوات قادمة لمقاربة الأهداف الألفية، وتعمل الحكومة على مواجهة التحدي الأساسي أمام هذا البرنامج والمشاريع من خلال إبراز قدراتها على تعزيز سياسات التحديث والتطوير، والتحول نحو العمل المؤسسي في ظل الأطر القانونية والتشريعية الملائمة والمواكبة للتطورات المختلفة. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٥، ٢٤)

وقد قامت اليمن ببعض المبادرات والإصلاحات في القطاعات المختلف، من أجل الوصول باليمن إلى تحقيق هذه الأهداف، وتوسيع قاعدة التنمية وضمان استمراريتها، وقد تنوعت وتعددت هذه المبادرات والإصلاحات من قطاع إلى أخر، حسب القطاع والقائمين عليه وحسب أهمية الحاجة للأخذ بهذه المبادرات والإصلاحات، وذلك على النحو التالي:

١- تعزيز التعاون الدولي والشراكة مع المانحين

سعت الحكومة اليمنية من خلال قطاعاتها المختلفة، ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التربية والتعليم، إلى تفعيل وتعزيز التعاون مع شركاء التنمية باليمن، وذلك من خلال الآتي:

(١-١) المنظمات الدولية غير الحكومية كشريك في التنمية

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دوراً هاماً كشريك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي جعل المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة يعول كثيراً على قدراتها، وسعت اليمن من خلال الجهات المختصة لاستقطاب المزيد من هذه المنظمات الدولية من خلال تهيئة الأجواء وتوفير المناخ الملائم لها، وقد بلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية في اليمن ٤٥ منظمة أجنبية وعربية وإسلامية مع نهاية ٢٠٠٥م، يتركز نشاطها في المجالات التربوية والصحية والتنمية الريفية وقضايا النوع الاجتماعي.(وزارة التخطيط، ٢٠٠٥، ٣٩)

(١-٢) وحدة تنسيق وتوجيه المساعدات الخارجية وتحقيق شراكة فاعلة

أنشأت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وحدة فنية في نهاية عام ٢٠٠٥م، لتنسيق وتوجيه المساعدات الخارجية، وتحقيق شراكة فاعلة مع المانحين بما يخدم أولويات التنمية باليمن، وتعمل هذه الوحدة على تعزيز قدرات الوزارة على تطوير العلاقة بين اليمن وشركاء التنمية، وإعداد أطر التعاون وبرامج العمل المشتركة، وتقديم الدعم الفني للوزارة لتنسيق التعاون مع الجهات المعنية وإعداد إستراتيجية التعاون الدولي، وإصدار تقارير سنوية حول التعاون الدولي لليمن، وإعداد قاعدة بيانات شاملة، وتتضمن هذه السياسة إعداد متكامل لتوجيه المساعدات الخارجية. (وزارة التخطيط،٢٠٠٥، ٣٨)

(١-٣) المراجعات السنوية المشتركة

عملت المراجعات السنوية المشتركة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨م)، وإعلان الشراكة الموقعة في ٢٠٠٤م على الآتي (وزارة التربية، ٢٠٠٨، ٣٢-٣٩):

- التنسيق والتناغم مع شركاء التنمية، وتنسيق وتوحيد جهود المانحين وتنظيمها في إطار خطط وزارة التربية والتعليم وخطة التنمية الثالثة.
- توفير قاعدة بيانات عن نشاط المانحين، وبذلت جهود لتحسين تدفق المعلومات بين شركاء التنمية ووزارة التربية والتعليم.

(١-٤) نماذج للتعاون مع المانحين

من هذه النماذج على سبيل المثال (اليونيسيف، ٢٠٠٧، ٦-١٣):

(١-٤-١) توسيع وتطوير التعليم ومبادرة المسار السريع

بدأ تنفيذ مشروع توسيع التعليم الأساسي منذ عام ٢٠٠١م، بدعم من البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى في كل من محافظات صنعاء وعمران والمحويت والضالع، وقد نجح المشروع في الوصول إلى التجمعات السكانية الفقيرة والمحرومة، وتنفيذ سياسات الحكومة في تطبيق اللامركزية، ورفع كفاءة الإنفاق وبناء المدارس بأقل تكلفة، وتحسين قدرات المعلمين والإداريين على مستوى المديريات، بالإضافة إلى ضمان تشغيل المدارس، وارتفع معدل الالتحاق خاصة للبنات حيث أصبح عدد الفتيات في الصف الأول يفوق الذكور في غالبية المدارس التي يشرف عليها المشروع، وقفز معدل التحاق الفتيات في تلك المناطق من ٥٣% في عام ٢٠٠٢م إلى ٦٢% في عام ٢٠٠٤م ، كما أدرج اليمن ضمن مبادرة المسار السريع منذ عام ٢٠٠٤م وتم توسيع الاستهداف إلى محافظات الحديدة وحجة والبيضاء وذمار، وأعدت الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي والمانحين برنامج تطوير التعليم الأساسي لبدء تنفيذه في العام ٢٠٠٥م، ويهدف هذا البرنامج إلى تقديم الدعم لبرنامج إصلاح وتطوير التعليم الأساسي وتوفيره بجودة مع تغطية بقية المحافظات. (وزارة التخطيط، ٢٠٠٥، ١٥٥)

(١-٤-٢) منح المخصصات المالية

وهي عبارة عن مخصصات مالية تدفع وقد تذهب مباشرة إلى المدارس، المحليات أو المحافظات وتخصص لأغراض محددة مثل تطوير المناهج، زيادة معدل الالتحاق بالمدارس وجودة التعليم بالنسبة للأطفال من الأقليات أو من أبناء المجتمع المحلي أو الأطفال الفقراء، وبالتالي إمكانية تحسين مستوى الالتحاق بالتعليم لديهم، ومن الأمثلة على ذلك، مشروع "بريدج" الممول من قبل "جايكا" في محافظة تعز، إلى جانب خمس محافظات هي (الضالع، أب، لحج، الحديدة، تعز) تتبنى حاليا "نهج المدارس الصديقة للأطفال " بدعم من اليونيسيف، حيث تلقت عشرون مدرسة في كل محافظة مخصصات مالية ابتداء من سبتمبر ٢٠٠٧م، لتنفيذ خططها ذات الصلة بالإدارة المدرسية كما هي محددة على أساس نهج المدارس الصديقة للأطفال.

ويتم حاليا تطوير طريقتين تحت ما يسمى مشروع تطوير التعليم الأساسي والممول من جانب الحكومة اليمنية، والبنك الدولي وكذا حكومة هولندا، والمملكة المتحدة ، وألمانيا، تمثل في إنشاء صندوق صيانة المباني المدرسية والذي يقوم بتوفر الأموال اللازمة للصيانة من خلال صناديق البريد، بحيث يتم إدارة هذه المبالغ من قبل لجنة صيانة المباني المدرسية (المكونة من مدير المدرسة، المدرسين المدربين على أعمال الصيانة وكذلك رئيس مجلس

الآباء)، و مشروع التطوير الكلي للمباني المدرسية والذي سوف يتم تطويره قريباً ويهدف إلى محاكاة التجربة لـ (جاميكا) في بقية المناطق.

(١-٤-٣) الحوافز المشروطة للأسر

وتشمل الحوافز للأسر جملة من التداخلات التي تهدف إلى توجيه الأموال العامة المخصصة للتعليم العام أو التعليم الخاص للفرد نفسه أو لعائلته، والهدف من ذلك هو وضع الموارد بين أيدي تلك الأسر التي تسعى للتعليم وليس أولئك الذين يقومون بتوفير ذلك التعليم، والهدف من ذلك هو مواجهة العراقيل التي تقف أمام الأطفال وتحول دون ذهابهم إلى المدرسة أو مواصلة التعليم، هنالك العديد من أمثلة الحوافز المشروطة المقدمة للأسر:

أ) الدعم المقدم من برنامج الأغذية العالمي لدعم التحاق الفتيات في التعليم في المناطق الريفية(٢٠٠٣-٢٠٠٦م) وهذا البرنامج يقوم بدعم طالبات المدارس بين سن ٦-١٤ سنة، حيث أن كل فتاة في المدارس المختارة تتسلم ثلاث حصص غذائية خلال العام الدراسي، وخلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ كان المعدل السنوي لعدد طالبات المدارس اللاتي تلقين الحوافز الغذائية من برنامج الأغذية العالمي ١٠٠طالبة، ضمن المدارس المدعومة في ٨٧ مديرية تنتشر في ١٧ محافظة،كما يقوم بتوفير حصة غذائية مرة في السنة للمدرسين في المدارس المذكورة.

ب) الحوالات النقدية المشروطة في محافظة لحج والتي يجري تطويرها تحت مشروع تطوير التعليم الأساسي، ويتم تمويلها عن طريق الحكومة اليمنية، والبنك الدولي، وحكومات كلاً من هولندا والمملكة المتحدة وألمانيا، وبالنسبة برنامج الحوالات النقدية المشروطة، وتستهدف الفتيات في الفصول الدراسية من٤-٩ لتشجيعهن على الالتحاق بالتعليم ولمحاولة منع التهرب من المدارس في المراحل المبكرة من التعليم.

ت) وعلى مدى السنوات الماضية فقد كان هناك العديد من المبادرات ممكنة المدعومة من اليونيسيف لتوفير لوازم مدرسية مثل الحقيبة المدرسية للطلاب وخاصة الفتيات، وحاليا يقوم " مركز البحوث والتطوير التربوي"بتقييم هذه الجهود.

(١-٤-٤) دعم وتشجيع المعلمات في المناطق الريفية

لقد تم تجربة العديد من أنظمة الحوافز من قبل الحكومة وبعض المنظمات المانحة لتثبيت المدرسين في أماكن عملهم وخاصة المعلمات في المناطق الريفية من خلال بعض الحوافز مثل بدل السكن وبدل الريف، وفي العديد من الحالات تعمل الفتيات على أساس طوعي لأنهن لا يملكن المؤهلات اللازمة كي يصبحن معلمات، أو لسبب النقص في الأموال اللازمة لتغطية نفقاتهن، ومع ذلك فقد فشلت العديد من المحاولات في الماضي لدمج مثل هؤلاء المتطوعات لإيجاد حل دائم لأنه غالباً ما يترك المعلمون العمل بعد فترة مؤقتة في القرية،ومن هذه المحاولات:

أ) قامت منظمة"أدار" مؤخراً بدعم إحدى المبادرات التي هدفت إلى ضم ٣٥ معلمة ضمن نظام التوظيف الرسمي بدعم من وزارة التربية، بعد عامين من تلقي الدعم من خلال أحد مشاريعها.

ب) تعتزم الحكومة حاليا بموجب مشروع تطوير التعليم الأساسي الممول من قبل الحكومة اليمنية، البنك الدولي، حكومات كل من هولندا ،المملكة المتحدة وألمانيا، توظيف فتيات ممن لم يكملن تعليمهن وينتمين إلى نفس القرى وتدريبهن بحيث يتمكن من تقديم بعض المدخلات الرئيسية من أجل القيام بالتدريس في المناطق الريفية، وسيشمل هذا المشروع ٤٠٠ من المتطوعات في عامه الأول بناء على أن يتوسع بحسب الدروس المستفادة.

ت) وفي نفس الاتجاه تم توظيف ٣٠٠ مدرسة من حملة شهادة الثانوية العامة في المناطق الريفية في ست محافظات ابتداء من سبتمبر ٢٠٠٧م، حيث أن التزام السلطات يتمثل في استيعاب هؤلاء المعلمات اللاتي تلقين الدعم ضمن برنامج التعاون التابع لليونيسيف، ضمن المنظومة الرسمية للتعليم بعد مرور ثلاثة أعوام على التمويل الخارجي.

٢- التوسع في اللامركزية في الإدارة والتمويل

سعت الدولة من خلال برنامج الحكومات المتتابعة، للتوجه نوح اللامركزية في الإدارة والتمويل، وذلك من خلال انتخاب المجالس المحلية والمحافظين، وصدور قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة٢٠٠٠م و اللائحة المنظمة له، الذي أعطى الصلاحية لسلطات المحلية والمحافظين ونظم العلاقة بين مختلف السلطات راسياً وأفقيا، حيث حدد القانون قيام السلطة المحلية على:

١- مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية.

٢- أساس المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية بأنواعها.

وذلك من خلال آليتها المتمثلة في المجالس المحلية المنتخبة الذي يحدد القانون سلطاتها في:

- اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدات الإدارية (المحافظة_ المديرية).
- ممارسة دورها في عملية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية.
- الرقابة الشعبية على الأجهزة التنفيذية ومساءلتها ومحاسبتها.

أما سلطة الأجهزة المركزية فتنحصر في الأجهزة التنفيذية للوحدات الإدارية وتتحدد في:

- رسم السياسات العامة.
- سن اللوائح التنظيمية.
- الرقابة والتأهيل والتدريب.
- تنفيذ المشاريع التي يتعذر تنفيذها من قبل المجالس المحلية "بناءً على طلب منها".
- تنفيذ المشاريع ذات الطابع الوطني العام.

وتقوم الأجهزة التنفيذية في المحافظات بدور أجهزة السلطة المركزية في:

- تنفيذ النشاط بالمحافظة.
- الإشراف الفني على الأجهزة المناظرة في المديريات.

٣- تطوير آلية التنسيق مع الوزارات والأجهزة الحكومية

عملت وزارة التربية والتعليم على إيجاد العديد من آليات التنسيق مع الوزارات الأخرى التي تستهدف تنفيذ الأدوار المتوقعة منها، وذلك على النحو التالي(وزارة التربية، ٢٠٠٨، ٢٣-٢٥):

- تشكيل لجنة مشتركة مع وزارة المالية خلال العام ٢٠٠٦م، من أجل التنسيق و وضع الآليات المناسبة، لربط الخطة السنوية لوزارة التربية بسقف الميزانية المحددة من المالية، ووضع أسس ربط الميزانية بالمخرجات والنتائج، في ضوء ذلك تم الاتفاق على اعتماد ميزانية تشغيلية للمدارس من ميزانية الوزارة ، وتشكيل لجنة لوضع معايير وآليات توزيع هذه المبالغ إلى المدارس، وآليات صرفها، ومراقبة الصرف وفقاً للإجراءات المعتمدة من وزارة المالية.
- تم عقد اتفاق مع وزارة الخدمة المدنية لتوفير درجات وظيفية للمعلمات اللاتي تم التعاقد معهن، على أن يتم دفع رواتب لهن من قبل بعض شركاء التنمية.
- تشكيل لجنة مع وزارة الإدارة المحلية بشأن وضع الخطط التعليمية للمحافظات، وكيفية التنسيق في الجوانب المتعلقة بالتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم وفقاً لقانون السلطة المحلية.
- تم ربط خطط وزارة التربية بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م، بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (٨٦) لسنة٢٠٠٧م، نص على تشكيل لجنة تنسيق بين وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تسمى " لجنة تنسيق كليات التربية" تتبع المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، وقد عمدت وزارة التربية إلى رؤية لآلية التنسيق مع كليات التربية في الورشة المنعقدة بمحافظة عدن خلال الفترة١٥-١٦ يناير ٢٠٠٨م.
- التنسيق مع وزارة الشباب والرياضة وصندوق الناشئ والشاب لدعم وتمويل الأنشطة الرياضية والأندية المدرسية.

٤- تطوير الشراكة مع القطاع الخاص

شكلت توجهات ومنطلقات الحكومة في الآونة الأخيرة، أساساً قويا لإطلاق طاقات النمو للقطاع الخاص وتوسيع أنشطته الاستثمارية وتنويعها، والدخول في مجالات كانت حكراً على الدولة مثل التعليم والصحة والاتصالات وغيرها، ومثلت خطة التنمية الثالثة للتخفيف من الفقر الأداة الملائمة لتحقيق ذلك التحول، وتمكين القطاع الخاص عملياً من قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسعت الخطة إلى ذلك من خلال (وزارة التخطيط، ٢٠٠٥، ٣٥):

١- تقوية جوانب الشراكة مع القطاع الخاص

٢- إيلاء أهمية للشراكة مع منظمات المجتمع المدني وتأطيرها.

٣- تنمية الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة المحلية.

٤- تعزيز التعاون الدولي والشراكة مع المانحين.

٥- تفعيل دور السلطة المحلية وتحقيق التنمية الريفية المتوازنة.

وقد تصاعد دور القطاع الخاص في الإستثمار بالتعليم العام، من خلال إفتتاح العديد من المدارس، واستيعاب عدد من طلاب التعليم العام مما يعمل على خفض الضغوط على التعليم العام الحكومي، وقد وصل عدد المدارس الأساسية الخاصة إلى (١٦٦) مدرسة تظم (٩٤.٨٥١) طالباً وطالبة، وعدد المدارس الثانوية الخاصة إلى (١٠) مدرسة تظم (١١.٨٧١) طالباً وطالبة، وعدد المدارس الأساسية الثانوية الخاصة إلى (١٤٤) مدرسة خلال العام الدراسي ٢٠٠٥م، يعمل بها حوالي (٦٩.٩٩٤) مدرس، مع ذلك لازال دور القطاع الخاص محدوداً.(الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٦، ٢٢٥)

رابعاً: المشكلات الحالية لتمويل التعليم العام

وضعت الحكومة اليمنية التعليم في سلم أولوياتها الإستراتيجية، والذي يتجلى في الجهود الإصلاحية القائمة على اعتماد الاستراتيجيات القطاعية سبيلا لتطوير التعليم وتحديثه في مختلف مراحله وأنواعه، ومع ذلك لازال دور التعليم غير فاعل، ويشكل بوضعه الحالي عائقا أساسيا في مسار التنمية البشرية ومحبطا لتطويرها، يرجع ذلك إلى أن التعليم يواجه تحديات تبطئ من تطوره وتقعده دون القيام بمهامه ووظائفه، أهمها عدم كفاية الموارد المالية لتأمين متطلبات التعليم من منشأت تعليمية ومكتبات ومختبرات وتطوير مناهج وكذلك نفقات التشغيل والصيانة والترميم يعكس نفسه على تدني كفاءة النظام التعليمي، بالإضافة إلى تقادم وعدم صلاحية كثير من المباني المدرسية، رغم تنامي دور القطاع الخاص في التعليم العام، إلا أن استثماراته لم تبلغ مستوى الشراكة المرجوة.(وزارة التخطيط، ٢٠٠٥، ١٥٦-٢٠١)

وتكمن مشكلات تمويل التعليم العام في اليمن في الوقت الرهن، كما تشير الوثائق الرسمية، وخطط وتقارير التنمية البشرية، والأدبيات والبحوث المتعلقة بتمويل التعليم العام، إلى أنه يواجه إشكاليات متعددة في تمويل متطلبات الإنفاق على السياسة التعليمية، على الرغم من ارتفاع ميزانية التعليم وتطورها في الفترة الأخيرة، والاهتمام والدعم السياسي الذي يحظى به التعليم العام، ومحاولة حشد الجهود الحكومية والمجتمعية، ولذلك نجد أن العائد من النظام التعليمي متواضع للغاية ويهبط بالمكانة التنموية لليمن على مستوى العالم وخاصة عند مقارنتها بدول مماثلة في مستوى دخل الفرد، والناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق على التعليم، ويمكن رصد أهم المشكلات التي تواجه تمويل التعليم العام والإنفاق عليه في الوقت الراهن فيما يلي:

١- ضعف إعداد وتوزيع ميزانيات التعليم

ويتمثل ضعف الإعداد والتوزيع في النقاط التالية:

(١-١) افتقار موازنة التعليم للأسس العلمية

تفتقر عملية الموازنة السنوية في قطاع التعليم والتدريب للأسس العلمية لإعداد الموازنة التي تتبعها الدول الأخرى، والتي ترتكز على أساس رصد الموازنة وفقاً للزيادة في القبول والالتحاق السنوي والخطط والبرامج المستهدفة، حيث إنه يتم إعدادها بحسب نوع النفقات والبند والنوع واعتمادها على الأساليب التقليدية في عملية الإعداد مما يعكس العديد من مظاهر الضعف من أهمها(المجلس الأعلى،٢٠٠٦، ١٠):

- عدم الإلمام بمراحل الموازنة وتنفيذها لدي معظم القيادات وتغيب الشفافية في التنفيذ.
- ضعف آلية تدفق البيانات الدقيقة الخاصة بالمشاريع والتدريب والتوجيه...الخ، نظراً لعدم وضوح الرؤية لدى الجهاز المؤسسي بقطاعاته المختلفة على المستوى المركزي والمحلي.
- عدم وجود آلية لتنسيق الجهود مع المانحين والمنظمات غير الحكومية.
- عدم تنفيذ المشاريع التعليمية والتربوية بحسب المرحلة والجنس والحالة الحضرية(بالنسبة للمباني ، التجهيزات، ....الخ)مما أدى إلى صعوبة قياس المخطط للمنفذ، وكذا عدم اعتماد تكلفة المشروع بحسب فترة التنفيذ.
- عدم برمجة الموازنة الخاصة بالجانب الحكومي، وتحديد المشاريع بحسب المرحلة والجنس.
- ضعف مستوى الوعي بالخطط التعليمية والتربوية، كونها الأداة لتنفيذ السياسات التعليمية في إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- عدم الفهم بأن الموازنة هي الأداة، التي ينبغي أن تسمح بتنفيذ السياسات التعليمية التي تتضمنها الخطة كما ينبغي أن تكون، وأداة من أدوات التسيير التي تحقق عملية التنسيق والتنفيذ والرقابة على خطط التعليم وبرامجه.
- لازالت الموازنة تتسم بالمفهوم التقليدي (تحديد السقف المالي ومراقبة مدى توافق المصروفات مع الإيرادات)، دون الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التحديد الدقيق للأهداف المطلوب بلوغها ومؤشرات قياس تحقيق هذه الأهداف.
- طريقة عرض الموازنة لا تسمح باحتساب كلفة الطالب وفقاً لمرحلة التعليم بأنواعه ومستوياته وربط مخصصات الإنفاق بالموارد المستخدمة، وأن عملية تبويب الموازنة لا تراعي قضايا المراحل والبرامج والنوع الاجتماعي.

(١-٢)ضعف توزيع ميزانية قطاع التعليم على القطاعات المختلفة حسب المرحلة.

ويلاحظ ضعف توزيع ميزانية التعليم في انخفاض الأهمية النسبية للتعليم العام، حيث اتجهت نحو التراجع الملحوظ لصالح التعليم الفني والتعليم العالي، حيث انخفضت من ٨٥.٦% عام ٢٠٠٠م إلى حوالي ٧٤.٤% في عام ٢٠٠٦م أي أن التعليم العام فقد حوالي ١١.٦ نقطة مئوية من الموارد المالية التي كانت تخصص له من الميزانية العامة للقطاع التعليم، فيما أخذت النسبة للتعليم الفني والعالي من المخصصات المالية للتعليم في التزايد على حساب التعليم العام، وعلى الرغم من استحواذ التعليم العام على النصيب الأوفر من المخصصات المالية إلا أنه

لا يزال عاجزاً عن تحقيقه لأهدافه، وأن قرابة٢.٥ مليون في سن التعليم لازالوا خارج التعليم، ناهيك عن الطلب الاجتماعي المتزايد عليه كل عام، وكذا مواكبته التغيرات العلمية والتكنولوجية، وحاجته إلى زيادة المباني المدرسية نتيجة الزيادة المتوقعة فيه، وزيادة تكاليفه.(المجلس الأعلى،٢٠٠٦، ١٠)

(١-٣) ضعف توزيع المخصصات المالية للتعليم العام

كما تظهر ضعف توزيع المخصصات المالية في ما يخص التعليم العام نفسه، حيث تستحوذ النفقات الجارية في التعليم العام على أكثر من ٨٠% من إجمالي نفقات التعليم العام، وهو مؤشر له بعض الدلالات منها تضخم الجهاز التعليمي بالمدرسين والتربويين الأمر الذي من شأنه زيادة الأجور والمرتبات لاسيما وأن ثمة اختلالات كبيرة يواجهها التعليم بصورة عامة منها وجود نسبة من التربويين والمدرسيين لا يمارسون العمل التدريسي ويتمتعون بكافة الحقوق والمزايا التي يحصل عليها المدرسون في الميدان، كما أن "غالبية النفقات الاستثمارية في التعليم العام تخصص في توفير المبان المدرسية والأثاث المدرسي ومستلزمات التشغيل، وبذلك تقل إلى حد كبير فرص إدخال التجديدات والتغيرات في بنى التعليم ونظمه وتنظيماته ومحتواه وأساليبه وإجراء البحوث والدراسات التقويمية والتطويرية".(بشر،٢٠٠٤، ١٤٥)

وعلى الرغم من " زيادة الإنفاق الاستثماري السنوية، إلا أنها لا تزال نسبة متدنية لاسيما في ظل تدهور صلاحية كثير من المنشآت التعليمية فضلا عن محدودية المتاح من المنشآت التعليمية ذات الجاهزية الكاملة وخاصة في التعليم الثانوي في المناطق الريفية".(المجلس الأعلى،٢٠٠٥، ١٤)

٢- قصور في استغلال الموارد المالية المخصصة للتعليم العام:

يتمثل القصور في استغلال الموارد المالية المخصصة للتعليم والإنفاق علية في أنواع الهدر في النظام التعليمي الحالي، ويتمثل في التالي (المجلس الأعلى، ٢٠٠٦، ٢٠-٢٩):

(٢-١) الهدر في المباني المدرسية

هناك عدد من مظاهر الهدر في المباني المدرسية تمثلت في:

- المدارس المغلقة مؤقتا، وتأخر تنفيذ المباني المدرسية الجارية تنفيذها، ويبلغ عدد المشاريع المتعثرة مركزيا(٨٠) مشروعا تقريبا للعام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م، نظراً لعدم رصد التكلفة المالية لها وفقا لمدة العقد، ورفع تكلفة وحدة البناء.
- بناء مدارس في مواقع غير مناسبة، وبعضها غير مكتملة.
- ضعف آلية المتابعة والإشراف لسير المبان مما يؤدي لمخالفة المواصفات، إلى جانب تأخر تسليم المباني من قبل المتعهدين بالبناء.
- بناء مدارس بأحجام كبيرة في مناطق لا يتوفر بها العدد المناسب من التلاميذ.

- غياب التوزيع العادل والمخطط للمباني وفقا للريف والحضر، و على مستوى النوع لأسباب تعدد الجهات التي تقوم بالبناء، و غياب آلية التنسيق بين الجهات، وتغييب معايير الخارطة الأمر الذي يؤدي تنفيذه إلى خلق مشاكل في التشغيل والتجهيز دون أن تحقق مردودا يذكر.
- تعرض المشاريع المحلية والمركزية لعدم توفر المخصصات المالية لتنفيذها بحسب العقود، وعدم توفر الموارد المالية لتوفير التجهيزات ونفقات التشغيل إذا تم تسليمها.
- بروز ظاهرة المدارس غير المكتملة مما يؤدي إلى رفع تكاليف إضافية بسبب الزمن والإهلاك.

وتسعى وزارة التربية والتعليم ومعها أطراف متعددة من الداخل والخارج، للحد من هذا الهدر في المباني المدرسية، إلا أن هذه الجهود تبددت أمام تعاظم حاجة التعليم العام للمباني المدرسية، وبذلك أصبحت هذه الجهود عبارة عن ردود أفعال لواقع مختل، لأن أزمة المباني المدرسية مستمرة، وتزداد تعقيداً كلما تعاقبت السنون.(الحاج، ٢٠٠٧، ٩)

(٢-٢) الهدر في المعلمين بالتعليم العام

يعد المعلم الركيزة الأساسية للنظام التعليمي وأكبر المستهلكين للنفقات الجارية للتعليم وتجدر الإشارة إلى أن متوسط نسبة مرتبات المعلمين تصل (٨٣%) من النفقات الجارية، وتتجلى مظاهر الهدر في المعلمين من خلال عدم الاستغلال السليم لجهود المعلمين، إذ أن نسبة كبيرة لا تؤدي النصاب اللازم من الحصص الدراسية أو لا تشارك أساسا في تقديم حصص الدراسة، فضلا عن تكدس المعلمات في مدارس الحضر (١٤.٦%) يقابله نقص حاد في معلمات مدارس الريف (٥٠.٤%)، ويمكن استخلاص مؤشرات الهدر في الحصص الدراسية والموارد البشرية والمالية من خلال استعراض الحصص المنفذة فعلياً، ونصيب المعلم من الحصص المقررة أسبوعياً وفقاً للوائح النافذة وكمتوسط(٢٤) حصة كحد أدنى.

مثال على ذلك تم احتساب إجمالي عدد الحصص المخطط تنفيذها واستخلاص المنفذة وكذا نسبة الهدر بالإضافة للهدر المالي، من خلال نتائج المسح التربوي ٢٠٠٢- ٢٠٠٣م، حيث تبين أن الفارق بين عدد الحصص المستهدفة والمنفذة (٣٤٢.٨٤١) حصة دراسية مهدرة شهرياً، على افتراض أن عدد الحصص التي يؤديها كل معلم ما يمثل في المتوسط (٢٤) حصة شهرياً، يمكن أن يقوم بها (١٤.٢٨٤) معلماً، وباعتبار أن متوسط راتب المعلم (٢٥.٠٠٠) ريال شهرياً قبل تنفيذ المرحلة الأولى من إستراتيجية الأجور، لعل هذا يعني مالياً أن الخسارة التي تتكبدها الدولة سنويا كنتاج لعدم استكمال المدرسين للنصاب، القانوني تصل إلى (٤.٢٨٦) أربعة مليار ومائتين وستة وثمانين مليون ريال.

وهناك عدة أسباب تؤدي إلى زيادة الهدر البشري في هذا الجانب من أهمها؛ عدم توظيف الموارد البشرية بشكل أمثل، وصرف موارد مالية على نشاطات لا حاجة لها، وتركز القوة التعليمية في بعض المحافظات مع بروز عجز في محافظات أخرى، وسوء توزيع المعلمين بحسب المؤهلات والتخصصات حيث يتركز المؤهلين وذوي التخصص في مدارس، وتعاني مدارس أخرى من العجز مع وجود فائض في العاملين بالجوانب الإدارية، وضعف

الأجور والحوافز التي يتقاضاها المعلمون وهذا ينعكس على النصاب من الحصص الدراسية المقررة، إلى جانب القصور الكمي والنوعي في أعداد الموجهين والمشرفين على المستوى المركزي والمحلي والمدرسي، بالإضافة إلى عدم تأمين وسائل للمواصلات وقصور المخصصات المالية الموجهة لهذا الغرض، وضعف تأهيل وتدريب المعلمين، مما ينعكس على مستوى الأداء.

(٢-٣) الهدر في جانب الطلاب

تمثل ظاهرتي الرسوب والتسرب فاقداً تربوياً، حيث أن هاتين الظاهرتين تؤثران على مستوى الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، وتشير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب للجنسين مما يؤدي إلى تدني مستوى الكفاءة الداخلية للتعليم العام.

ويمكن حساب تكلفة الهدر من خلال استخراج أعداد الطلاب وضربها في متوسط التكلفة للطالب بالتعليم العام، فمثلاً بلغ عدد الطلاب المتسربين والباقين للإعادة بالتعليم العام (٣٦١.٨٧٠) طالب وطالبة عام ٢٠٠٦م، وبضرب هذا العدد في تكلفة الطالب خلال نفس العام البالغة (٢٧.١٣٨)، نجد أن الهدر بلغ (٩.٨) مليار ريال، أي ما يوازي (٤٧.٨) مليون دولار.(المجلس الأعلى، ٢٠٠٧، ١٠)

كما يمثل الجانب النوعي محط رحال المتعلمين ومقياس التطور الحقيقي، إذ يذهب الجهد والمال هدراً مع أعداد كبيرة من مخرجات التعليم التي لا تعكس تنمية بشرية حقيقية، بل أنها تؤدي إلى تعطيل التنمية والسير في طريق معاكس لأهدافها عندما يخرج نظام التعليم أناساً عاجزين عن متابعة التعليم والتدريب، وإيجاد فرصة عمل أو مرتدين إلى الأمية وإن بعد حين.(وزارة التخطيط،٢٠٠٤، ٨٠)

٣- ضعف كفاءة الإنفاق التعليمي:

ويتمثل ضعف كفاءة الإنفاق على التعليم العام في الجوانب التالية:

(٣-١) ضعف الجانب المؤسسي للسلطة اللامركزية

يوضح الجانب المؤسسي للسلطة اللامركزية أننا ما زلنا في مرحلة المخاض، وأبرز مظاهر هذا الضعف يتمثل في الأتي(وزارة التربية، ٢٠٠٨، ١٧-٣٠):

- ضعف التشارك المركزي – اللامركزية، وبالذات في التخطيط والمتابعة، انعكس ذلك في ظهور خطط عديدة ضعيفة الترابط في جوانب كثيرة، وهذا ينطبق على العلاقة بين الوزارة والمحافظة، وبين المحافظة والمديريات.
- التعاون المركزي- المركزي مع الإدارة المحلية مازال بدرجة لا تحقق الترابط بين خطتها وخطط الوزارات التنفيذية، بناءً على خطة مترابطة تصلها من المحافظة، واعتماداً على خطة واحدة محلية تنفيذية تأتي من المديرية (وليس خطتين للمجلس المحلي ومكتب التربية).
- العلاقة الأفقية والرأسية بين مكونات المجلس المحلي تبدو جيدة، لكنها ليست كذلك عند دخولها الأجهزة التنفيذية، كما هو الحال في المكتب التنفيذي، حيث يتسلسل تطور الخطة من المكتب

التنفيذي في المديرية إلى مجلسها المحلي، ومن هذا المجلس للمحافظة مباشرة، ودون المرور بالمكتب التنفيذي للمحافظة الذي ينص القانون على أن يقوم بـ" إعداد مشروع خطة التنمية للمحافظة"، وكأنها خطة أخرى غير تلك التي جاءت من المجالس المحلية للمديريات.

- إهمال المجالس المحلية إجمالا لدورها القانوني المتمثل في الرقابة، وتحملها لأدوار تنفيذية هي من صلاحيات الجهاز التنفيذي (مكتب التربية)، وانعكاس ذلك في توتر العلاقة بين الطرفين وبالتالي انجازهما.
- وجود أربع ميزانيات للمحافظة؛ (١) ميزانية خطة المحافظة نفسها التي تعدها" لجنة الخطة والموازنة" فيها، (٢) ميزانية البنود الخاصة بالمحافظة في الخطة الوزارية المركزية، (٣) خطة المشاريع المركزية اليمنية، (٤) ميزانية شركاء التنمية.
- تفاوت فهم التخطيط وآلياته من محافظة إلى أخرى.
- كل مكتب أو قسم أداري يرى أن إعطاءه"إعادة" الصلاحيات إليه هو حل للمشكلات التخطيطية والتنفيذية والتقويمية.
- الشكوى من قصور دور مكاتب التربية بالمحافظات على الإشراف وتوقيع المستخلصات في المشاريع الإنشائية سواء كانت مركزية أو محلية.
- ترى بعض مكاتب المديريات عدم قيامها بالمتابعة بغياب المشاريع و البرامج التي تتابعها، وهي بذلك تقصد متابعة المشاريع الإنشائية والتدريب تحديداً أثناء التنفيذ، أي أن تقييم النتائج غائب عن فهم مثل هذه المكاتب.
- عجز القيادات الإدارية المحلية في تدبير المتطلبات والنفقات لتعويض العجز في الموارد المخصصة من قبل الدولة، وفي ظل جمود اللوائح والقوانين التي تضع مزيدا من القيود أمام التبرعات والجهود الأهلية الراغبة في الإسهام في عمليات الإنفاق على التعليم، إضافة إلى البيروقراطية والروتين الإداري الذي يسيطر على المستويات الإدارية المحلية، وعدم فهم القائمين على المجالس المحلية لقوانين عمل هذه الوحدات الإدارية، والانشغال بالتنفيذ على حساب الرقابة والتخطيط.

(٣-٢) ضعف آلية التنسيق مع شركاء التنمية

ويتمثل مظاهر الضعف في الجوانب التالية (وزارة التربية،٢٠٠٨، ٥-٤٩):

- استمرار بعض شركاء التنمية في التفاوض بشأن أنشطة الخطط السنوية ودعمها مع القطاعات مباشرة، دون الرجوع إلى وزارة التربية والتعليم.
- استمرار بعض شركاء التنمية في اقتراح أنشطة أو مشاريع أو استشارات فنية موازية للخطة السنوية للوزارة أو غير موجودة فيها.

- عدم توفر البيانات عن الأنشطة لمنظمات المساعدات العربية، بسبب أن هذه الوكالات والصناديق ليست ممثلة في اليمن، وتعمل من دول خليجية أخرى، كما أن بعضها تمول عبر الوكالة الأمريكية، وغيرها ليست معروفة و يتم التعرف عليها عن طريق المصادفة أثناء الزيارات الميدانية.

(٣-٣)ضعف كفاءة الإدارات التنفيذية في المستويات المحلية

ويظهر ذلك في ضعف القدرة المؤسسية للقطاع الحكومي، حيث أن أغلب كوادر هذه المؤسسات غير مؤهلة وتحتاج إلى إعداد وتدريب لتكون قادرة على القيام بواجبها بكفاءة وفاعلية، ويتمثل هذا الضعف في الأتي:-

- ضعف كفاءة الهيئة الإدارية بالمديريات التعليمية في تقدير ميزانيات الإنفاق على التعليم العام، وغياب المعايير التي يمكن الاسترشاد بها في مسألة تقدير هذه النفقات، والاعتماد على مصدر وحيد للتمويل والإنفاق يكون غالبا الموازنة العامة للدولة، وعدم قدرتها على تفعيل المشاركات المجتمعية.(وزارة التربية، ٢٠٠٨، ١٢-١٧)
- الضعف في الإدارة المدرسية المؤهلة، حيث تكمن مشكلة التعليم العام في ضعف الإدارة المدرسية التي تعتبر مرتكز العملية التعليمية، ويعود هذا الضعف إلى المستويات التعليمية المتدنية لمدراء المدارس الذين بلغ عددهم (١١٦٢٧) مديراً، منهم (٦٥٤) إناث لعام ٢٠٠٦م، حيث يوجد أكثر من (٨.١٥٨) مدرسة من إجمالي المدارس في الجمهورية يديرها مدراء بمستويات متدنية(دبلوم بعد الثانوية فمادون) لا تتجاوز مؤهلاتهم مؤهلات معظم المعلمين العاملين فيها، إضافة إلى ذلك عدد(١٤٥) مدرسة تدار من قبل مديرين لا يحملون أي مؤهل معظمهم في الريف، وهذا الضعف يعتبر السمة الرئيسة لتدني مستوى التعليم العام ومخرجاته ناهيك عن القصور في الرقابة والتوجيه التربوي.(المجلس الأعلى،٢٠٠٧، ٣١)

٤- مشكلات الاقتصاد اليمني والإنفاق على التعليم العام

يتأثر الإنفاق على التعليم بالمشكلات الاقتصادية التي يتعرض لها المجتمع، ومنها مشكلة التضخم الذي يعنى حدوث مجموعة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي تؤثر تأثيرا مباشراً عليه، وتضعف القيمة الشرائية للعملة المحلية، فعلى الرغم من زيادة ميزانية التعليم ومخصصاته من الموازنة العامة للدول، إلا أن ارتفاع الأسعار بشكل عشوائي يبتلع هذه الزيادة ويجعل العائد منها على الطالب ضئيل، وتتمثل مشكلات الاقتصاد اليمني في النقاط الآتية:-

(٤-١) الضغوط المتزايدة على الميزانية العامة للدولة

إذا أن هنالك ضغطاً كبيراً على الموارد العامة للدولة في ظل نمو النفقات العامة للدولة بنسبة أكبر من نمو الإيرادات العامة نظراً لاعتماد الموازنة على قاعدة موارد محدودة تتمثل في عائدات النفط والضرائب والرسوم الجمركية بصورة رئيسية، وبالتالي فان الصفة الغالبة للموازنة العامة للدولة أنها تواجه بصورة متكررة عجزاً ماليا، يعكس محدودية الموارد المتاحة في ظل تعاظم الاحتياجات المختلفة لمؤسسات الدولة وجهازها الإداري، وقد ظل

هذا العجز ملازما للموازنة العامة خلال الثلاثة العقود الماضية،كما تشير التوقعات إلى أن العجز سيتزايد في السنوات القادمة بسبب انخفاض العوائد النفطية الأمر الذي يحد من نمو وزيادة التمويل من الموازنة العامة الذي يمكن أن يوجه نحو التعليم.(المجلس الأعلى ،٢٠٠٥، ١٢)

كما أن تزايد الاعتماد على الموارد النفطية يؤدي إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي الناتج عن الارتفاع أو الانخفاض في أسعار النفط بشكل كبير مما يؤثر سلباً على المخصصات المالية التي تحددها الدولة للتعليم العام، كما يشكل التراجع في العائدات النفطية التي تشهدها اليمن، وكذا نضوب بعض أبار النفط تحدياً كبيراً أمام الموازنات العامة للدولة.

وتواجه الميزانية العامة للدولة ضغوطاً لتوزيع المتوفر من الموارد سواءً من داخل القطاع التعليمي أو خارجه، وتواجه ضغوطاً لتخصيص موارد أكبر للتعليم الفني والتدريب المهني، وكذا مواجهة التوسع في التعليم العالي والجامعي من جهة، كما أن الدولة تواجه ضغوطاً لزيادة المجالات الاستثمارية والخدمية الأخرى مثل الصحة والكهرباء والمياه والتأمين الاجتماعي.

(٤-٢) انخفاض مستوى دخل الفرد

تصنف اليمن ضمن الدول الأقل نموا وتحتل المرتبة (١٥١) من بين (١٧٧) دولة ضمن مؤشر التنمية البشرية، وبإجمالي ناتج قومي لكل فرد يبلغ (٦٣١) دولار أمريكي، كما أن نصف عدد السكان يقعون تحت خط الفقر وحوالي ١٦% من إجمالي السكان بقدرة شرائية متفاوتة أقل من دولار في اليوم، وهذا يؤثر بشكل مباشر على حجم المشاركة التي يمكن أن يقدمها المجتمع لدعم التعليم العام، خاصة المشاركات ذات الطابع المالي، كما يؤدي أيضاً إلى تراجع القدرة المالية للأسر اليمنية للإنفاق على التعليم.(اليونيسيف،٢٠٠٦، ١٣)

(٤-٣) ضعف تنمية الموارد البشرية

تواجه تنمية الموارد البشرية قيوداً عديدةً أبرزها اتساع الأمية إلى ٤٧.٢% من السكان البالغين سبع سنوات فأكثر، ومحدودية المؤسسات التعليمية والتدريبية، وارتفاع التسرب في التعليم الأساسي والثانوي وخاصة بين الإناث والفجوة التعليمية بين الذكور والإناث وبين الحضر والريف، وتدني مستوى مخرجات التعليم، فضلا عن انخفاض مؤهلات المدرسين، كل ذلك يؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى إقناع المجتمع ومشاركاته في المساهمة في تمويل التعليم العام.(وزارة التخطيط، ٢٠٠٥، ٢٦)

إلى جانب الديون والقيود التي تفرضها الدول والهيئات المقرضة، والتي سببت وجود كثير من العقبات أمام التنمية الاقتصادية بالبلاد وتؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على النظام التعليمي.(بشر، ٢٠٠٤، ١٤٤)

(٤-٤) النمو السكاني

يمثل النمو السكاني المرتفع مقارنة بالموارد المتاحة أهم التحديات التي تواجه التنمية في اليمن، ورغم تراجع المعدل خلال العقد الأخير من ٣.٥% إلى ٣.٠%، إلا أنه ما يزال من بين أعلى المعدلات العالمية، ويحد من زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويفرز التشتت السكني الواسع في (١٢٩.٢٩٩) قرية ومحلة (مناطق

ريفية)، وفي (٣.٦٤٢) حارة (منطق حضرية)، وكبر حجم الأسرة اليمنية، والهرم السكاني الفتي، وتنامي الطلب على الخدمات الأساسية والمنافع العامة والإسكان، ضعف جهود التنمية الرامية إلى رفع المستويات المعيشية للمواطنين وبخاصة في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.(وزارة التخطيط، ٢٠٠٥، ٢٦)

يتضح مما سبق أن الحكومة ممثلة في وزارة التربية و التعليم و الجهات المختصة، ونتيجة لاختلال الواقع الحالي لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه كما بينا سالفاً، سعت جاهدة لإيجاد مصادر جديدة غير حكومية للمشاركة في تحمل تكاليف التعليم العام و تطويره و تجويد مخرجاته، من خلال سعيها لإقناع المجتمع ومؤسساته في تحمل بعض تكاليف التعليم العام، و توسيع جهود شركاء التنمية لدعم و تمويل التعليم العام، مع ما تقوم به من جهد لتحسين كفاءة الإنفاق، وسد ثغرات الهدر التربوي في التعليم، إلا أن هذه الجهود ما تلبث أن تتبدد أمام كم المشكلات الهائلة التي يعاني منها التعليم العام.

وليست اليمن الدولة الوحيدة من بين دول العالم التي تعرض التعليم العام بها لازمات مالية، فدول كثيرة تعرض التعليم العام فيها لازمات وكوارث، ومع ذلك استطاعت التغلب عليها وصارت أقوى مما كانت عليه، بفضل التخطيط الجيد والجد والمثابرة والإخلاص في العمل، ودراسة المشكلة، ووضع الحلول المناسبة لها، واليمن بإمكانها الاستفادة من هذه التجارب، وذلك أذا ما توفرت النية والقناعة لدي المسؤولين في الحكومة ومؤسسات التعليم العام، بضرورة صلاح التعليم العام وتطويره، حيث تشكل اليمن وحدة في المنظومة العالمية، وتتمتع بأغلب الخصائص والمميزات التي تتمتع بها معظم دول العالم، ومن أجل الاستفادة من هذه التجارب، فقد عمد الباحث إلى استخلاص أهم هذه التجارب وأنسبها لظروف اليمن وطبيعته ووضعها في استبانه لاستفتاء عينة من خبراء تمويل التعليم العام باليمن، من خلال الدراسة الميدانية كما سيتم توضيحه في الفصل التالي، والخروج بتصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن.

الفصل الخامس

إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها

محتويات الفصل:

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

١- مجتمع الدراسة وعينتها

٣- أداة الدراسة وبناؤها

٤- التطبيق الميداني للدراسة

٥- المعالجات الإحصائية

.

ثانياً: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها

ثالثاً: خلاصة النتائج

انطوت مشكلة البحث الحالي وأهدافه، على جوانب تتطلب الدراسة النظرية المكتبية، عن طريق جمع المعلومات والبيانات من الوثائق والتقارير والأدبيات المتعلقة بموضوع تمويل التعليم العام والإنفاق علية باليمن، ودراستها واستخلاص النتائج والمؤشرات منها، ورصد وتحليل أبرز الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال تمويل التعليم العام والإنفاق عليه، وقد تم هذا الجزء النظري (الدراسة النظرية) وعرضت مضامينها ومؤشراتها في الفصول الأولى من هذا البحث، كما انطوت على جوانب تتطلب الدراسة الميدانية لاستطلاع آراء عينة من خبراء تمويل التعليم العام باليمن، ودراستها واستخلاص نتائجها ودلالاتها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

تناولت الدراسة الميدانية العديد من الإجراءات، وذلك على النحو التالي:

١- مجتمع الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على ثلاث فئات، كما يلي:

أ- قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم والأجهزة والمؤسسات التابعة لها.

ب- قيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم العام وتمويله.

ج- قيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة ذات العلاقة بالتعليم العام وتمويله، التي يوجد لها مقرات باليمن.

٢- عينة الدراسة

تطلبت الدراسة اختيار عينة من أصحاب العلاقة والخبرة بالموضوع من الفئات الثلاث لمجتمع الدراسة، فيما يلي عرض خصائص العينة وطرق اختيارها:

أ- خصائص العينة

اشتملت عينة البحث على (١٥٠) شخصاً، تم تقسيمها إلى ثلاث فئات تبعاً للجهة (وزارة التربية والتعليم، المؤسسات والأجهزة الحكومية، المنظمات والجهات المانحة)، بواقع (٥٠) شخصاً لكل جهة من هذه الجهات الثلاث، بنسبة (٣٣.٣%) لكل جهة، حسب الجدول رقم (٦).

جدول (٦):
يبين توزيع العينة حسب الجهة

الجهة	العدد	النسبة
وزارة التربية والتعليم	٥٠	%٣٣.٣
المؤسسات والأجهزة الحكومية	٥٠	%٣٣.٣
الجهات والمنظمات المانحة	٥٠	%٣٣.٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

ب- اختيار عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من خلال الطرق التالية:

- (٥٠) قيادياً ومسؤولاً بوزارة التربية والتعليم والأجهزة والمؤسسات التابعة لها، مثلت قيادة الوزارة ومدراء العموم بديوان عام الوزارة والقطاعات التابعة لها ومركز البحوث والتطوير التربوي، تم اختيارهم عينة قصدية.

- (٥٠) قيادياً ومسؤولاً عن التعليم من (٥) أجهزة ومؤسسة حكومية، تم اختيارها عن طريق العينة العشوائية البسيطة من بين (١١) جهاز ومؤسسة حكومية لها علاقة بالتعليم العام، ومن ثم اختيار (١٠) أشخاص لهم علاقة بالتعليم العام وتمويله من كل جهاز أو مؤسسة من هذه الأجهزة والمؤسسات عينة قصدية، وذلك حسب الجدول رقم (٧).

جدول (٧):
يبين توزيع العينة من الأجهزة والمؤسسات الحكومية حسب الجهاز أو المؤسسة

الجهاز أو المؤسسة	العدد	النسبة
وزارة التخطيط	١٠	%٢٠
وزارة المالية	١٠	%٢٠
المجلس الأعلى لتخطيط التعليم	١٠	%٢٠
لجنة التعليم بمجلس النواب	١٠	%٢٠
كلية التربية (صنعاء)	١٠	%٢٠
المجموع	٥٠	%١٠٠

- (٥٠) قيادياً ومستشاراً للتعليم من (٥) منظمات وجهة مانحة، تم اختيارها عن طريق العينة العشوائية البسيطة من بين (٢٠) جهة ومنظمة مانحة متواجدة باليمن، ومن ثم اختيار (١٠) أشخاص من كل منظمة أوجهة من هذه المنظمات والجهات المانحة عينة قصدية، وذلك حسب الجدول رقم (٨).

جدول (٨):
يبين توزيع العينة من الجهات والمنظمات المانحة حسب الجهة أو المنظمة

الجهاز أو المؤسسة	العدد	النسبة
اليونيسيف	١٠	%٢٠
اليونسكو	١٠	%٢٠
المشروع الألماني (GTZ)	١٠	%٢٠
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	١٠	%٢٠
الصندوق الاجتماعي للتنمية	١٠	%٢٠
المجموع	٥٠	%١٠٠

٣- أداة الدراسة وبناؤها

صممت أداة الدراسة وفقاً لأهداف الدراسة الميدانية وأسئلتها، فحدد مجال كل هدف وتم تحليلها إلى أربع محاور، واستخلصت العبارات التي مثلت هذه المحاور، متقصيةً الآراء والرؤى حول موضوع الدراسة، وقد تطلب ذلك عدد من الخطوات، على النحو التالي:

أ- بناء أداة الدراسة

في ضوء ما سبق، وما أوضحته الدراسة النظرية من البحث الحالي، ومن خلال إطلاع الباحث على الأدبيات والدراسات السابقة لموضوع البحث، قام الباحث ببناء أداة الدراسة، وهي عبارة عن استبانة تكونت من قسمين هما:

القسم الأول :خطاب يحث أفراد العينة على أهمية أرائهم، وضرورة الإدلاء بها، وأنها ستبقى سرية ولن تستخدم إلا لغرض الدراسة فقط.

القسم الثاني: ويتكون من :

١- استفتاء بثلاثة اختيارات، هي (موافق ، موافق إلى حد ماء، وغير موافق)

٢- أربعة عشر (١٤) عبارة مثبتة، تقيس أراء أفراد العينة حول الأساليب التي يمكن من خلالها تطوير المصادر الحكومية لتمويل التعليم العام.

٣- عشر (١٠) عبارات مثبتة، تقيس أراء أفراد العينة حول الأساليب التي يمكن من خلالها تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام.

٤- عشر (١٠) عبارات مثبتة، تقيس أراء أفراد العينة حول الأساليب التي يمكن من خلالها زيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام.

٥- ست (٦) عبارات مثبتة، تقيس أراء أفراد العينة حول الأساليب التي يمكن من خلالها الإستفادة من المنح والقروض الأجنبية لتمويل التعليم العام.

ب- صدق أداة الدراسة

عرض الباحث الأداة (الإستبانة) في صورتها الأولية على عدد من المتخصصين في الإدارة التربوية، وأصول التربية، وعلم النفس، ومناهج البحث، من أساتذة، وأساتذة مساعدين، من كلية التربية جامعة صنعاء، ومركز البحوث والتطوير التربوي، و عددهم ١٢ محكماً للتحقق من:

١- الصدق الظاهري: وهو مدى مناسبة كل عبارة للتعريف الذي تبناه الباحث.

٢- الصدق المنطقي: وهو مدى إنتماء كل عبارة للمحور الذي تقع فيه.

وقد طلب الباحث من المحكمين تحديد مدى مناسبة العبارات للتعريف المرسوم أعلى كل مجال إضافة إلى إنتماء العبارات لمحورها، وتركت الخيارات التالية (مناسبة- غير مناسبة- مناسبة للمحور- التعديل)، واطلاع الباحث على مجموعة الملاحظات التي أبداها المحكمون، وأخذ ببعض هذه الملاحظات، وقد تركزت معظم الملاحظات في إعادة صيغة بعض العبارات لتزداد وضوحاً ودقةً في قياس ما وضعت من أجله، واختصار العبارات الطويلة وتجزئتها إلى فقرات متعددة بدلاً من تضمنها عدة عناصر، وحذف بعض العبارات الأخرى الغير ملائمة لطبيعة وظروف المجتمع اليمني، وقد تم استبعاد العبارات التي لم تحصل على نسبة موافقة ٧٥% من أراء المحكمين، حيث تم استبعاد ١٢ عبارة من ٥٢ عبارة مثلت الإستبانة في صورتها الأولية، ومن ثم أعدت الإستبانة في شكلها

النهائي بعد التأكد من صدقها الظاهري ليصبح عدد العبارات ٤٠ عبارة موزعة على أربعة محاور، حسب الجدول رقم (٩).

جدول (٩):
يبين عدد عبارات محاور الإستبانة في صياغتها الأولية والنهائية

م	المحور	عدد العبارات في صياغتها الأولية	عدد العبارات في صياغتها النهائية
١	التمويل الحكومي	٢٠	١٤
٢	التمويل الذاتي	١١	١٠
٣	التمويل المجتمعي	١٥	١٠
٤	المنح و القروض	٦	٦
	المجموع الكلي للعبارات	٥٢	٤٠

جـ- ثبات أداة الدراسة

تم احتساب ثبات الإستبانة بإيجاد معاملات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach ، وقد بلغت قيمة ألفا للمقياس باستخدام هذه الطريقة (٩٣.٣%)، مما يدل على أن الأداة على درجة مقبولة من الثبات، وأنها يمكن أن تقيس ما وضعت من أجل قياسه.

٤- التطبيق الميداني للدراسة

قام الباحث بتوزيع الأداة (الإستبانة) على أفراد العينة، خلال الفترة من ١٥-٥-٢٠٠٨م إلى ١٥-٦-٢٠٠٨م، حيث تم توزيع عدد (١٥٠) استبانه على أفراد العينة البالغ عددها (١٥٠) شخصاً، ومن ثم استرجاعها منهم، وقد تم استرجاع عدد(١١٠) استبانه منها، وهو ما يعادل (٧٣.٣٣%) يتضح ذلك من خلال الجدول (١٠).

جدول (١٠):
يبين توزيع الاستبانه ونسبة الراجع منها

الجهة	العدد الموزع	الراجع	النسبة
وزارة التربية والتعليم	٥٠	٣٨	%٧٦
المؤسسات والأجهزة الحكومية	٥٠	٣٣	%٦٦
الجهات والمنظمات المانحة	٥٠	٣٩	%٧٨
المجموع	١٥٠	١١٠	%٧٣.٣٣

يتضح من خلال الجدول السابق:

- (٥٠) استبانة إلى قيادة ومسؤولي وزارة التربية والتعليم والأجهزة والمؤسسات التابعة لها، وقد عاد منها (٣٨) استبانة، أي ما يعادل نسبة (٧٦%).

- (٥٠) استبانة إلى قيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية (كلية التربية صنعاء، وزارة التخطيط، وزارة المالية، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم،لجنة التربية بمجلس النواب)، وقد عاد منها (٣٣) استبانة، أي ما يعادل نسبة (٦٦%)، يتضح ذلك من خلال الجدول (١١).

جدول (١١):
يبين توزيع الاستبانه إلى المؤسسات والأجهزة الحكومية ونسبة الراجع منها

الجهاز أو المؤسسة	العدد الموزع	الراجع	النسبة
وزارة التخطيط	١٠	٦	%٦٠
وزارة المالية	١٠	٥	%٥٠
المجلس الأعلى لتخطيط التعليم	١٠	٧	%٧٠
لجنة التعليم بمجلس النواب	١٠	٦	%٦٠
كلية التربية(صنعاء)	١٠	٩	%٩٠
المجموع	٥٠	٣٣	%٦٦

- (٥٠) استبانة إلى قيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة (اليونيسيف، اليونسكو، المشروع الألماني (**gtz**)، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الصندوق الاجتماعي للتنمية)، وقد عاد منها (٣٩) استبانة، أي ما يعادل نسبة (٧٨%)، يتضح ذلك من خلال الجدول (١٢).

جدول (١٢) :
يبين توزيع الاستبانه إلى المنظمات والجهات المانحة

الجهة أو المنظمة	العدد الموزع	الراجع	النسبة
اليونيسيف	١٠	٨	%٨٠
اليونسكو	١٠	٩	%٩٠
المشروع الألماني (GTZ)	١٠	٨	%٨٠
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	١٠	٨	%٨٠
الصندوق الاجتماعي للتنمية	١٠	٦	%٦٠
المجموع	٥٠	٣٩	%٧٨

٥- المعالجات الإحصائية:

تم تحليل ومعالجة المعلومات والبيانات لإغراض البحث الحالي بمركز البحوث والتطوير التربوي التابع لوزارة التربية والتعليم بصنعاء، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (**spss**) عن طريق الحاسب الآلي لتحديد الآتي:

أ) إيجاد التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، وذلك لتحديد درجة موافقة العينة، على الوسائل والأساليب التي يمكن من خلالها تطوير مصادر تمويل التعليم العام.

ب) إيجاد معامل ألفا كرونباخ لحساب معامل ثبات الأداة، للتأكد من أن الأداة على درجة مقبولة من الثبات.

ت) تحليل التباين (**ANOVA**) لمعرفة الدلالة الإحصائية للفروق في استجابات أفراد العينة حول عبارات الإستبانة تبعاً للجهة.

ث) استخدام اختبار شيفيه (**Scheffe**)، لتحديد اتجاه الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد العينة حول عبارات الإستبانة تبعاً للجهة.

وقد تم احتساب الوزن النسبي لكل عبارة عن طريق إعطاء درجة لكل استجابة من الإستجابات الثلاث وفقاً لطريقة ليكرت (موافق=٣)، و(موافق إلى حد ما=٢)، و(غير موافق=١).

ثانياً: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها

عرضت نتائج الدراسة وفقاً للإجابة على أسئلتها، وذلك على النحو التالي:

أ) نتائج موافقة أفراد العينة على عبارات الإستبانة

السؤال (٣) الذي نصه: ما الأساليب التي يمكن من خلالها تطوير مصادر تمويل التعليم العام من وجهة نظر العينة؟، وللإجابة على هذا السؤال تم تفريعه إلى أربعة أسئلة تبعاً لمحاور الإستبانة، والإجابة عليها كما يلي:

السؤال الأول ونصه:

ما الأساليب التي يمكن من خلالها تطوير المصادر الحكومية لتمويل التعليم العام من وجهة نظر العينة؟

جدول رقم (١٣):

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة حول أساليب تطوير المصادر الحكومية

م	العبـــــــــارة	ترتيب العبارة	التكرار	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	النسبة المئوية	المتوسط
١.	تحديد نسبة من الضرائب المفروضة على السجائر والقات لصالح التعليم العام.	٤	ت	٨٢	٢٢	٦	٨٩.٧	٢.٦٩١
			٪	٧٤.٥	٢٠	٥.٥		
٢.	فرض رسوم على الإعلانات في وسائل الإعلام المختلفة لصالح تمويل التعليم العام.	٩	ت	٨٨	٦	١٦	٨٨.٥	٢.٦٥٥
			٪	٨٠	٥.٥	١٤.٥		
٣.	رفع مخصصات التعليم العام السنوية من الميزانية العامة، والدخل القومي للدولة.	١	ت	٧٥	٢٦	٧	٨٦.١	٢.٥٨٣
			٪	٦٨.٢	٢٣.٦	٦.٤		
٤.	إنشاء صندوق وطني مركزي لصالح تمويل التعليم العام.	٢	ت	٧٧	٢٠	١٣	٨٦.١	٢.٥٨٢
			٪	٧٠.٠	١٨.٢	١١.٨		
٥.	تخصيص نسبة من أراضي الوقف وعقارات الدولة لإقامة المباني المدرسية عليها.	٦	ت	٧٣	٢٥	١٢	٨٥.٢	٢.٥٥٥
			٪	٦٦.٤	٢٢.٧	١٠.٩		
٦.	تحديد نسبة من أموال الزكاة لصالح التعليم العام.	٣	ت	٧٧	١١	٢٢	٨٣.٣	٢.٥٠٠
			٪	٧٠	١٠	٢٠		
٧.	فرض ضرائب على السلع الكمالية وشبه الكمالية لصالح التعليم العام.	١١	ت	٦٦	٢٦	١٨	٨١.٢	٢.٤٣٦
			٪	٦٠	٢٣.٦	١٦.٤		
٨.	تخصيص نسبة من عائدات البترول لصالح التعليم العام.	٥	ت	٦٧	٢٩	٧	٨٠.٦	٢.٤١٩
			٪	٦٠.٩	٢٦.٤	٦.٤		
٩.	فرض ضريبة تعليمية على الأنشطة الترفيهية، كالحفلات والمهرجانات الفنية والمباريات الرياضية لصالح التعليم العام.	١٠	ت	٦٤	٢٣	٢٠	٧٨.٢	٢.٣٤٦
			٪	٥٨.٢	٢٠.٩	١٨.٢		
١٠.	فرض رسوم على تذاكر السفر لصالح التعليم العام.	٨	ت	٥١	٣٩	٢٠	٧٦.١	٢.٢٨٢
			٪	٤٦.٤	٣٥.٥	١٨.٢		
١١.	استخدام عائدات أو فوائد الأموال المجمدة في البنوك لصالح التعليم العام.	١٤	ت	٥١	٣٦	١٨	٧٣.٦	٢.٢٠٨
			٪	٤٦.٤	٣٢.٧	١٦.٤		
١٢.	فرض ضريبة دمغة على جميع المعاملات الحكومية لصالح التعليم العام.	١١	ت	٣٩	٤٣	٢٣	٧١.٧	٢.١٥٢
			٪	٣٥.٥	٣٩.١	٢٠.٩		
١٣.	فرض ضريبة على العمالة الوافدة لصالح التعليم العام.	١٢	ت	٤٢	٤٦	١٧	٧١.٢	٢.١٣٦
			٪	٣٨.٢	٤١.٨	١٥.٥		
١٤.	إضافة رسوم على شبكة الاتصالات المحمولة والعادية لصالح التعليم العام.	٧	ت	٤٨	٢٢	٤٠	٦٩.١	٢.٠٧٣
			٪	٤٣.٦	٢٠	٣٦.٤		

يتضح من الجدول رقم (١٣) ما يلي:

١- موافقة عالية لأفراد العينة بنسب مئوية تراوحت بين (٨٠.٦%- ٨٩.٧%)، ومتوسطات حسابية (٢.٤٢- ٢.٦٩) للعبارات من (١) إلى (٨)، وتعتبر موافقة كبيرة لأفراد العينة على أساليب تطوير المصادر الحكومية لتمويل التعليم العام، ويرجع ذلك إلى اعتقاد أفراد العينة ضرورة اعتماد الحكومة مبالغ إضافية للتعليم العام وزيادة مخصصاته لتلبية متطلباته وحاجاته، حيث أفاد (٨٩.٧%) من أفراد العينة بضرورة فرض ضرائب لصالح التعليم العام على السجائر والقات، ويرجع ذلك إلى قناعة أفراد العينة أن القات يستهلك بصورة كبيرة في اليمن، وتبعاً لكتاب الإحصاء السنوي٢٠٠٦م، فقد تجاوز استهلاك القات الـ(١٤٧.٤٤٤) طن بقيمة (١٩٩.٣٠٠) مليون ريال خلال عام واحد فقط ٢٠٠٦م، ويستحوذ على (١٠%) من مساحة الأراضي الزراعية وخصوصاً الخصبة منها، إلى جانب الأضرار المادية والصحية الناتجة عنه وعن السجائر، حيث يعتبر القات والسجائر من الأسباب الرئيسية لكثير من الأمراض والعلل مثل مرض السل والسرطان وغيرها من الأمراض، حيث بلغ متوسط نسبة الإصابة بالسل والسرطان في اليمن (١٠.٠٠٠) شخص كل عام، نتيجة المبيدات والسموم المستخدمة في زراعة القات، السجائر بأشكالها وأحجامها، لذا يرى أفراد العينية أن فرض ضرائب لصالح التعليم العام على السجائر والقات يحقق الايجابية من شقين، الأول الإستفادة من هذه الضرائب في دعم وتمويل التعليم العام، والثاني الحد من انتشار زراعة وتناول القات وتعاطي السجائر،كما يرى أفراد العينة ضرورة تخصيص نسبة من أموال الزكاة وعائدات البترول، وتحديد نسبة من أراضي الأوقاف وعقارات الدولة لصالح التعليم العام، وضرورة إنشاء صندوق وطني من أجل تأمين مورداً ثابتاً للتعليم العام ودعم مشروعاته، وقد جاءت هذه النتائج موافقة للإتجاهات العالمية نحو زيادة الإنفاق على التعليم العام من حكومة الولايات أو السلطات المحلية، من خلال زيادة الضرائب العامة أو فرض ضرائب جديدة لصالح التعليم، كما هو موجود في الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا، أو من خلال تخصيص نسبة من الميزانيات العامة للدولة كما في الدول النامية ودول الخليج العربي، أو إنشاء صندوق وطني لدعم التعليم مثل صندوق دعم المشروعات التعليمية بمصر والصناديق الوقفية في الولايات المتحدة ودولة الكويت، ومن جانب أخر فقد جاءت نتائج الدراسة حول فرض ضرائب لصالح التعليم، مخالفة للنتائج التي توصلت لها دراسة(الشامي ، ٢٠٠٤م)، والتي ترى صعوبة فرض ضرائب لصالح التعليم في الوقت الحالي ما لم تكن هناك مبادرة من القطاع الخاص على ذلك.

٢-موافقة جيدة لأفراد العينة وبنسب مئوية تراوحت بين (٧١.٢%-٧٨.٢%)، ومتوسطات حسابية بين (٢.١٣٦- ٢.٣٤٦) للعبارات من (٩) إلى (١٣)، وتعبر عن قناعة أفراد العينة بضرورة تدبير مبالغ مالية للتعليم العام، وذلك عن طريق فرض بعض الضرائب، على الأنشطة الترفيهية والحفلات، وضريبة دمغة على جميع المعاملات الحكومية، والعمالة الوافدة، وفرض رسوم على تذاكر السفر، والسماح لوزارة التربية والتعليم باستخدام عائدات وفوائد الأموال المجمدة في البنوك، وذلك كما هو معمول ومتبع في كثير من دول العالم.

٣-حصلت العبارة (١٤)، على أقل نسبة موافقة لأفراد العينة (٦٩.١%)، وعلى أقل متوسط حسابي من سابقتها (٢.٠٧٣)، وتعتبر في نفس الوقت موافقة متوسطة، ويرجع تحفظ أفراد العينة على العبارة، أن فرض رسوم على شبكة الاتصالات المحمولة والعادية، ستثقل كاهل المواطن الذي سيتحملها أولاً وأخيراً، لأن الاتصالات تعتبر سمة العصر وضرورة من ضرورياته، ولا غنى لأي فرد عنها من أجل توفير الجهد والمال والوقت.

السؤال الثاني ونصه:

ما الأساليب التي يمكن من خلالها تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام من وجهة نظر العينة؟

جدول رقم (١٤):

يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة حول أساليب تطوير المصادر الذاتية

م	العبـــــــــارة	ترتيب العبارة	التكرار	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	النسبة المئوية	المتوسط
١.	تصميم برمجيات تعليمية في جميع المقررات الدراسية والفنية والترفيهية، التي تباع للطلبة والمجتمع .	٥	ت	٦٧	٣٤	٩	٨٤.٢	٢.٥٢٧
			%	٦٠.٩	٣٠.٩	٨.٢		
٢.	إقامة الفرق الثقافية و الفنية المدرسية، وتخصيص نسبة من دخلها لصالح المدارس.	٦	ت	٦٦	٣٣	١٠	٨٣.٠	٢.٤٩٠
			%	٦٠	٣٠	٩.١		
٣.	استثمار قاعات مصادر التعلم والإنترنت، والمكتبات، والملاعب الرياضية، وغيرها خارج الدوام الرسمي وفي العطل الصيفية، لصالح المدارس.	٨	ت	٦٧	٢٦	١٧	٨١.٨	٢.٤٥٥
			%	٦٠.٩	٢٣.٦	١٥.٥		
٤.	ترشيد الإنفاق من خلال استغلال الموارد المتاحة للتعليم العام بكفاءة.	١٠	ت	٥١	٣٩	٢٠	٧٦.١	٢.٢٨٢
			%	٤٦.٤	٣٥.٥	١٨.٢		
٥.	استثمار ألآت الطباعة الكمبيوتر وألآت التصوير لصالح المدارس.	٧	ت	٤٢	٤٦	١٧	٧١.٢	٢.١٣٦
			%	٣٨.٢	٤١.٨	١٥.٥		
٦.	إقامة الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والصحة، والموسيقى، والرسم مقابل رسوم للمدارس التي تقام بها.	٤	ت	٤٤	٣١	٣٥	٦٩.٤	٢.٠٨٢
			%	٤٠	٢٨.٢	٣١.٨		
٧.	إصلاح المرافق التابعة للمدارس، وتأجيرها لصالح المدارس	٩	ت	٤٨	٢٢	٤٠	٦٩.١	٢.٠٧٣
			%	٤٣.٦	٢٠	٣٦.٤		
٨.	فرض بعض الغرامات المالية على الطلاب في حالة تكرار مخالفتهم الأنظمة واللوائح المدرسية.	٣	ت	٢٦	٣٤	٥٠	٥٩.٤	١.٧٨٢
			%	٢٣.٦	٣٠.٩	٤٥.٥		
٩.	تحميل الطلاب جزأ من نفقات تعليمهم كرسوم دراسية، مع مراعاة الطلاب أبناء الأسر الفقيرة والمعدمة.	١	ت	١٨	٢٩	٦٣	٥٣.١	١.٥٩١
			%	١٦.٤	٢٦.٤	٥٧.٣		
١٠	فرض رسوم إضافية على الطلاب الراسبين والباقين للإعادة.	٢	ت	١٧	١٥	٧٨	٤٨.٢	١.٤٤٦
			%	١٥.٥	١٣.٦	٧٠.٩		

يتضح من خلال الجدول رقم (١٤) الأتي:

١- موافقة كبيرة لأفراد العينة على العبارات (١)، (٢)، (٣)، بنسب مئوية بلغت (٨٤.٢%)، (٨٣.٠%)، (٨١.٨%) على التوالي، ومتوسطات حسابية (٢.٥٢٧)، (٢.٤٩٠)، (٢.٤٥٥)، ويرجع ذلك إلى قناعة

أفراد العينة بضرورة تطوير المصادر الذاتية للتعليم العام، عن طريق تصميم البرامج التعليمية والترفيهية التي تباع للطلبة والمجتمع والإستفادة من هذه المساهمات في تمويل الأنشطة التعليمية، وإقامة الفرق الثقافية والفنية المدرسية، واستثمار قاعات مصادر التعلم والإنترنت، والمكتبات والملاعب الرياضية، خارج الدوام الرسمي، وفي العطل الصيفية، حيث يرى أفراد العينة إيجابية ذلك من شقين، الأول تنمية المواهب والإبداع عند الطلاب وأفراد المجتمع، وربط الطلاب والمجتمع بالمدارس أثناء العطل الصيفية وخارج الدوام الرسمي، والثاني المردود المادي، إلى جانب زيادة ثقة المجتمع بهذه المدارس، شريطة أن يُعمل لوائح وقوانين تنظم هذه العمليات والأنشطة وتحافظ على أثاث ومقتنيات المدرسة.

٢- موافقة جيدة لأفراد العينة على العبارة (٤) و العبارة (٥)، بنسب مئوية بلغت (٧٦.١%) و(٧١.٢%)، ومتوسطات حسابية (٢.٢٨) و(٢.١٤)، وهي تمثل قناعة أفراد العينة، بضرورة ترشيد الإنفاق على التعليم العام من خلال استغلال الموارد المتاحة بكفاءة، واستثمار آلات الطباعة والتصوير المتوفرة في المدارس.

٣-موافقة متوسطة لأفراد العينة للعبارتين (٦) و(٧)، وقد حصلتا على نسبة مئوية (٦٩.٤%) و(٦٩.١%)، ومتوسطات حسابية (٢.٠٨)، (٢.٠٧)، حيث يرى أفراد العينة ضرورة إقامة الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والصحة والموسيقى، والرسم، وإصلاح المرافق مثل المطاعم والبوفيات والإستفادة من عائداتها لصالح المدارس، وقد جاءت نتيجة العبارتين مدعمة للتجربة القطرية في تأجير المقاصف وإسناد تشغيلها إلى شركات متخصصة، وتأجير بعض القاعات المدرسية.

٤- حصلت العبارة (٨) والعبارة (٩) على نسبة موافقة مقبولة لأفراد العينة بنسب مئوية (٥٩.٤%)، و(٥٣.١%)، ومتوسطات حسابية مقبولة (١.٧٨٢)، (١.٥٩١)، وتنص على فرض غرامات على الطلاب في حالة تكرارهم المخالفات، وتحميل الطلاب جزءاً من نفقات تعليمهم، وقد أظهرت النتائج عدم تحمس أفراد العينة للعبارتين، ويرجع ذلك إلى اعتقاد أفراد العينة صعوبة فرض رسوم دراسية على الطلاب، في ظل الأوضاع الحالية للمجتمع اليمني، نتيجة الظروف الإقتصادية الصعبة، وكذا الإعتقاد السائد بدور الحكومة في تقديم التعليم لكافة أبناء المجتمع من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية أمام الجميع، وقد جاءت هذه النتائج مدعمة لنتائج دراسة (الشامي،٢٠٠٤م) التي ترى صعوبة فرض رسوم على الطلاب، كما صدر في هذا الشأن قراراً وزارياً في مايو ٢٠٠٦م، قضى بإلغاء الرسوم الدراسية على الصفوف من ١-٦ للفتيات، و١-٣ للأولاد من التعليم الأساسي، وقد أجريت دراسة من قبل اليونيسيف "مسح المدارس والأسر عن تأثير إلغاء الرسوم الدراسية"، وأقامت منظمة اليونيسيف بالتعاون مع البنك الدولي ورشة عمل، حول إلغاء الرسوم المدرسية بمركز البحوث والتطوير التربوي صنعاء في ٩-١٠ أبريل ٢٠٠٧م، كما يرى أفراد العينة أن فرض رسوم على الطلاب في حالة مخالفتهم الأنظمة واللوائح المدرسية، سيعمل على مزيد من الفوضى وبالتالي شراء الأنظمة واللوائح المدرسية، كما أن مثل هذه الرسوم تبقى عرضة للنهب من قبل مُديري المدارس، في ظل عدم

وجود القوانين واللوائح التي تنظم العملية، وقد جاءت هذه النتائج مخالفة للإتجاه العالمي في تحمل الطلاب جزءاً من نفقاتهم، كما هو موجود في اليابان وكوريا الجنوبية، وبعض الدول العربية مثل مصر ولبنان والأردن.

٥- حصلت العبارات (١٠) على موافقة ضعيفة لأفراد العينة بلغت (٤٨.٢%)، كما حصلت على أقل متوسط حسابي (١.٤٤٦)، وتنص على فرض رسوم على الطلاب الراسبين والباقين للإعادة، وهي تعبر على عدم قناعة أفراد العينة في فرض رسوم إضافية على الطلاب الراسبين والباقين للإعادة، لأن ذلك من شأنه العمل على زيادة حالات التسرب وترك المدرسة وخاصة في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة.

السؤال الثالث ونصه:

ما الأساليب التي يمكن من خلالها زيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام من وجهة نظر العينة؟

جدول رقم (١٥):

يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة حول المشاركة المجتمعية

م	العبـــــــــارة	ترتيب العبارة	التكرار	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	النسبة المئوية	المتوسط
١.	تشجيع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم عن طريق الهبات والتبرعات والمنح من رجال الأعمال والقادرين.	١	ت	١٠٣	٦	١	٩٧.٦	٢.٩٢٧
			%	٩٣.٦	٥.٥	٠.٩		
٢.	تفعيل دور مجالس الآباء، للمساهمة في الجوانب التمويلية للمدارس.	٣	ت	٨٥	١٧	٨	٩٠.١	٢.٧٠٠
			%	٧٧.٣	١٥.٥	٧.٣		
٣.	حجز بعض الأراضي العامة وتسويرها لإقامة مباني مدرسية عليها في المستقبل.	٥	ت	٨٦	١٤	١٠	٨٩.٧	٢.٦٩١
			%	٧٨.٢	١٢.٧	٩.١		
٤.	تفعيل دور أولياء أمور الطلاب، للمشاركة مادياً ومعنويا في الأنشطة والأعمال المدرسية.	٢	ت	٧٩	٢٦	٥	٨٩.١	٢.٦٧٢
			%	٧١.٨	٢٣.٦	٤.٥		
٥.	إنشاء صندوق لدعم التعليم على مستوى كل مدرسة.	٤	ت	٧٣	٢٥	١٢	٨٥.٢	٢.٥٥٥
			%	٦٦.٤	٢٢.٧	١٠.٩		
٦.	إشراك القطاع الخاص في إدارة وتمويل التعليم العام.	٦	ت	٥٦	٣٥	١٩	٧٧.٩	٢.٣٣٦
			%	٥٠.٩	٣١.٨	١٧.٣		
٧.	تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في طباعة الكتب، والوسائل التعليمية، والأدوات المعملية، والتجهيزات المدرسية.	٨	ت	٥٧	٣٣	٢٠	٧٧.٩	٢.٣٣٦
			%	٥١.٨	٣٠	١٨.٢		
٨.	تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في بناء مدارس واستنجارها منه مدة محددة لتعود بعد ذلك ملكيتها للدولة.	٧	ت	٥٣	٤٠	١٧	٧٧.٦	٢.٣٢٧
			%	٤٨.٢	٣٦.٤	١٥.٥		
٩.	تخفيض الضريبة على المؤسسات والشركات التي تقدم منح أو تبرعاً لمؤسسات التعليم العام.	٩	ت	٣٩	٤٣	٢٣	٧١.٧	٢.١٥٢
			%	٣٥.٥	٣٩.١	٢٠.٩		
١٠.	دعم مدارس التعليم العام الأهلية و الخاصة ببعض المدرسين من وزارة التربية والتعليم.	١٠	ت	٣٤	٤٠	٣٢	٦٤.٩	١.٩٤٦
			%	٣٠.٩	٣٦.٤	٢٩.١		

يتضح من الجدول رقم (١٥) ما يلي:

١-موافقة عالية لأفراد العينة للعبارة (١) والعبارة (٢) بنسبة مئوية كبيرة بلغت (٩٧.٦%) و(٩٠.١%) ومتوسطات حسابية (٢.٩٣) و(٢.٧٠)، وهي تشير إلى أن أفراد العينة يوافقون على أن التعليم العام يحتاج

فعلاً إلى التمويل من مصادر غير حكومية، لأن الدولة لم تعد قادرة على تحمل تكاليف التعليم العام وتطويره ومجابهة الطلب المتزايد عليه، ويرو ضرورة مشاركة كافة قطاعات المجتمع ومؤسساته وشركاته وأفراده، عن طريق الهبات والتبرعات والمنح من المؤسسات والشركات ورجال الأعمال والقادرين، وتفعيل دور مجالس الآباء والأمهات، ويدركون تماماً أهمية المشاركة المجتمعية واعتبارها واجباً وطنياً، كما هو توجه معاصر في الإنفاق على التعليم في معظم الدول العالم.

وقد جاءت النتائج مدعمة لنتائج دراسة (رفاعي، ٢٠٠٠م)، و(الشامي،٢٠٠٤م)، و(الصائغ ومتولي،٢٠٠٥م)، و(الغامدي،٢٠٠٦م)، التي تشير إلى ضرورة إشراك المجتمع ومؤسساته في تحمل تكاليف التعليم لأن الدول غير قادرة على تحمل أعباء التعليم لوحدها.

٢- موافقة كبيرة لأفراد العينة على العبارات (٣)، (٤)، (٥) بنسب مئوية بلغت (٨٩.٧%)، (٨٩.١%)، (٨٥.٢%)، ومتوسط حسابي (٢.٦٩)، (٢.٦٧)، (٢.٥٦)، حيث تمثل قناعة أفراد العينة بضرورة حجز بعض الأراضي العامة وتسويرها لإقامة مباني مدرسية عليها في المستقبل كمساهمة من قبل الأهالي والمجتمعات المحلية، كونها في أغلب الحالات مصدراً للمشاكل والثارات بين الأهالي أو المجتمعات المحلية، وتعتبر معرضة في كثير من الحالات للنهب من قبل أصحاب الأموال والنفوذ، وذلك لأنها غالباً ما تكون مشاعة بين عدد من الأفراد أو المجتمعات المحلية، كما يرى أفراد العينة ضرورة تفعيل دور أولياء الأمور للمساهمة في دعم وتمويل التعليم العام، وبخاصة القادرين وأصحاب الجاه والمراكز والذين لهم قدرة في التواصل مع اللجان والمنظمات المحلية والدولية، كما تشير النتائج إلى قناعة أفراد العينة بضرورة إقامة الصناديق المدرسية، وذلك لصيانة المباني المدرسية، وتمويل الأنشطة والوسائل التعليمية وشراء الأجهزة والأدوات المعملية وصيانتها، وسد العجز الناتج عن قرار إلغاء الرسوم الدراسية الذي أداء إلى زيادة في أعداد الطلاب مقابل نقص في الموارد التمويلية.

٣-حصلت العبارات من (٦) إلى (٩)، على موافقة جيدة لأفراد العينة بنسب مئوية تراوحت بين (٧٧.٩%- ٧١.٧%) ومتوسطات حسابية بين (٢.٣٤- ٢.١٥)، وهذه النتائج تشير إلى قناعة أفراد العينة بضرورة إشراك القطاع الخاص في إدارة وتمويل التعليم العام، وتفعيل دوره ليتجاوز إفتتاح مدارس في التعليم العام إلى الإستثمار في بناء مدار س وتأجيرها من الدولة، وطباعة الكتب وإنتاج الوسائل التعليمية والأدوات والمواد والأجهزة المعملية والمدرسية، كما يرى أفراد العينة ضرورة تخفيض الضريبة على المؤسسات والشركات التي تقدم تبرعاً للتعليم العام، من أجل زيادة التبرعات والمنح من قبل المؤسسات والشركات للتعليم العام، وذلك للتخفيف من أعباءه والضغوط المتزايدة عليه.

وقد جاءت هذه النتائج مدعمة لنتائج دراسة (رحمة، ٢٠٠٢م)، و(الصائغ ومتولي،٢٠٠٥م)، و(الغامدي،٢٠٠٦م)، التي تشير إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص ومؤسسات الأعمال والإنتاج في إدارة وتمويل التعليم، وتوسيع الإستثمارات في التعليم.

كما جاءت هذه النتائج مسايرة للتوجهات العالمية، نحو الخصخصة الكاملة للتعليم كما في الولايات المتحدة وبريطانيا، واليابان وكوريا، والدول الأوربية، أو من خلال افتتاح مدارس والإستثمار في طباعة الكتب والأدوات المعملية كما في بعض الدول العربية والنامية مثل السعودية ومصر ولبنان.

٤-حصلت العبارة (١٠) على أقل نسبة موافقة من سابقاتها، حيث بلغت (٦٤.٩%)، ومتوسط حسابي (١.٩٥)، وهي تشير إلى وجود نوع من التحفظ لدى أفراد العينة حول دعم المدارس الخاصة والأهلية ببعض المدرسين من وزارة التربية والتعليم، في ظل العجز القائم في المعلمين خصوصا الإناث، وبالأخص معلمي المواد العلمية.

السؤال الرابع نصه:

ما الأساليب التي يمكن من خلالها زيادة المنح والقروض الأجنبية في تمويل التعليم العام من وجهة نظر العينة؟

جدول رقم (١٦)

يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة حول زيادة المنح والقروض

م	العبـــــــــارة	ترتيب العبارة	التكرار	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	النسبة المئوية	المتوسط
١.	المشاركة في المؤتمرات الدولية التي تناقش مشكلات التعليم وحث الدول المشاركة إلى دعم التعليم العام باليمن.	٢	ت	١٠١	٩	==	٩٧.٣	٢.٩١٨
			%	٩١.٨	٨.٢	==		
٢.	توجيه المنح والقروض لمشروعات التعليم الحقيقية التي تدعم تحقيق الأهداف المجتمعية.	٥	ت	١٠١	٩	==	٩٧.٣	٢.٩١٨
			%	٩١.٨	٨.٢	==		
٣.	توطيد علاقة الشراكة بين الحكومة وشركاء التنمية وتعزيز إشراك ممثلي الجهات المانحة في الإعداد والتنفيذ والتقييم .	٣	ت	٩٢	١٧	١	٩٤.٢	٢.٨٢٧
			%	٨٣.٦	١٥.٥	٠.٩		
٤.	تحسين الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية التي تقدم لتطوير وتحسين البرامج التربوية .	٤	ت	٩٦	٩	٥	٩٤.٢	٢.٨٢٧
			%	٨٧.٣	٨.٢	٤.٥		
٥.	دعوة الدول الصديقة والشقيقة إلى دعم مشروعات تطوير التعليم العام.	١	ت	٨٩	٢١	==	٩٣.٦	٢.٨٠٩
			%	٨٠.٩	١٩.١	==		
٦.	إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية، لتمويل مشاريع التعليم.	٦	ت	٥٦	٢٨	١٩	٧٣.٧	٢.٢١٠
			%	٥٠.٩	٢٥.٥	١٧.٣		

يتضح من الجدول رقم (١٦) التالي:

١- حصلت الخمس العبارات الأولى على نسب عالية من الموافقة، تراوحت بين (٩٣.٦%-٩٧.٣%)، ومتوسطات كبيرة بين (٢.٨١-٢.٩٢)، وهي تمثل قناعة أفراد العينة بضرورة المشاركة في المؤتمرات الدولية التي تناقش مشكلات التعليم وحث الدول المشاركة إلى دعم التعليم العام باليمن، والإستفادة الكاملة من المنح والقروض المخصصة للتعليم العام، وتوجيهها لمشروعات التعليم الحقيقة التي تدعم تحقيق الأهداف المجتمعية، كما يأتي ذلك عن طريق توطيد علاقة الشراكة بين الحكومة وشركاء التنمية وتعزيز إشراك ممثلي الجهات المانحة في الإعداد والتنفيذ والتقييم، لضمان تحقيق الهدف من هذه الأموال، وبالأخص المنح وضمان توافر المزيد من

المنح والقروض في تمويل التعليم العام، والتعرف على تجارب الآخرين وكيف تغلبوا على مشاكل تمويل التعليم، وبالتالي مزيداً من المشاركة والحلول لتمويل التعليم العام باليمن.

كما جاءت هذه النتائج مدعمة للإتجاهات العالمية نحو تحسين الشراكة مع المانحين، والسعي إلى زيادة التعاون من قبل المنظمات والدول المانحة للدول الفقيرة والنامية، مثل نموذج المساعدات متعددة الأطراف المقدمة للحكومة الكينية، أو تقديم نفقات إصلاح وتطوير التعليم المقدمة من البنك الدولي والإتحاد الأوربي لجمهورية مصر.

٢-حصلت العبارة (٦) على أقل موافقة بالنسبة للعبارات التي سبقتها، على الرغم أنها في نفس الوقت موافقة كبيرة حيث بلغت نسبتها(٧٣.٧%)، ومتوسط (٢.٢١)، ويرى أفراد العينة ضرورة إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية، لإيجاد التكامل العربي العربي، والتخلص من القيود والالتزامات التي غالباً ما تصاحب المنح والقروض الأجنبية.

ب) الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد العينة

الإجابة على السؤال رقم (٤) الذي نصه:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠١) في آراء أفراد العينة نحو أساليب تطوير مصادر تمويل التعليم العام تبعاً لمتغير الجهة (وزارة التربية و التعليم، المؤسسات و الأجهزة الحكومية، المنظمات و الجهات المانحة)؟

وللإجابة على هذا السؤال تم تفريعه إلى أربعة أسئلة كما يلي:

السؤال الأول ونصه:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة نحو أساليب تطوير المصادر الحكومية لتمويل التعليم العام وفقاً للجهة؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين(ANOVA)، لمعرفة دلالة الفروق في آراء أفراد العينة من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، حول أساليب تطوير المصادر الحكومية لتمويل التعليم العام، وفقاً لاختلاف الجهة، كما في الجدول رقم (١٧).

حيث يتضح من الجدول رقم (١٧) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة، حول أساليب تطوير المصادر الحكومية لتمويل التعليم العام، وفقاً لاختلاف الجهة، عدا العبارات رقم (٣) و هي رفع مخصصات التعليم العام السنوية من الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة.

جدول رقم (١٧):
تحليل التباين(ANOVA) للكشف عن الفروق في آراء أفراد العينة حول أساليب تطوير المصادر الحكومية وفقاً لاختلاف الجهة.

العبارة	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة*
١.	بين المجموعات	٢	١.٦٩٨	٠.٨٤٩	٢.٦٨٨	٠.٠٧٣
	داخل المجموعات	١٠٧	٣٣.٧٩٣	٠.٣١٦		
٢.	بين المجموعات	٢	٢.٠٨٥	١.٠٤٣	٢.٠٣٦	٠.١٣٦
	داخل المجموعات	١٠٧	٥٤.٧٨٧	٠.٥١٢		
٣.	بين المجموعات	٢	٦.١٣٨	٣.٠٦٩	٩.٧٥٠	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	١٠٥	٣٣.٠٤٧	٠.٣١٥		
٤.	بين المجموعات	٢	٠.٣٩٧	٠.١٩٨	٠.٤٠٥	٠.٦٦٨
	داخل المجموعات	١٠٧	٥٢.٣٦٧	٠.٤٨٩		
٥.	بين المجموعات	٢	٠.٣١٢	٠.١٥٦	٠.٣١٧	٠.٧٢٩
	داخل المجموعات	١٠٦	٥٢.١١٠	٠.٤٩٢		
٦.	بين المجموعات	٢	١.٢٥٢	٠.٦٢٥	٠.٩٥٤	٠.٣٨٩
	داخل المجموعات	١٠٧	٧٠.٢٤٨	٠.٦٥٧		
٧.	بين المجموعات	٢	١.٤٧٥	٠.٧٣٨	١.٢٨٢	٠.٢٨٢
	داخل المجموعات	١٠٧	٦١.٥٧٩	٠.٥٧٦		
٨.	بين المجموعات	٢	٠.١٦٦	٠.٠٨٣	٠.٢١٣	٠.٨٠٨
	داخل المجموعات	١٠٠	٣٨.٨٨٣	٠.٧٨٩		
٩.	بين المجموعات	٢	١.٤٠١	٠.٧٠١	١.١٣٠	٠.٣٢٧
	داخل المجموعات	١٠٤	٦٤.٥٠٥	٠.٦٢٠		
١٠.	بين المجموعات	٢	٠.٧٦٥	٠.٣٨٣	٠.٦٦٦	٠.٥١٦
	داخل المجموعات	١٠٧	٦١.٤٩٩	٠.٥٧٥		
١١.	بين المجموعات	٢	٢.٦٩٩	١.٣٤٩	٢.٤٦١	٠.٠٩٠
	داخل المجموعات	١٠٢	٥٥.٩٣٠	٠.٥٤٨		
١٢.	بين المجموعات	٢	١.٠٠٠	٠.٥٠٠	٠.٨٧٠	٠.٤٢٢
	داخل المجموعات	١٠٢	٥٨.٥٦٢	٠.٥٧٤		
١٣.	بين المجموعات	٢	١.٠٨٢	٠.٥٤١	١.٠٦١	٠.٣٥٠
	داخل المجموعات	١٠٢	٥١.٩٦٦	٠.٥٠٩		
١٤.	بين المجموعات	٢	٥.٧٧٠	٢.٨٨٥	٣.٧٨١	٠.٠٢٦
	داخل المجموعات	١٠٧	٨١.٦٤٨	٠.٧٦٣		

*عند مستوى دلالة (٠.٠١)

وقد تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) لتحديد الفروق بين المجموعات من أفراد العينة حول رفع مخصصات التعليم العام السنوية من الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، وفقاً لاختلاف الجهة، ويتضح ذلك من الجدول رقم (١٨).

جدول رقم (١٨):
نتيجة اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين المجموعات من أفراد العينة حول رفع مخصصات التعليم العام السنوية من الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، وفقاً لاختلاف الجهة.

الرقم	العبارة		الجهة	المتوسط	١	٢	٣
٣	رفع مخصصات التعليم العام السنوية من الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة.	١	وزارة التربية والتعليم	٢.٧٣٧		*	
		٢	الأجهزة و المؤسسات الحكومية	٢.٢٥٨			
		٣	المنظمات و الجهات المانحة	٢.٨٢١		*	

***عند مستوى دلالة (٠.٠١)**

يتضح من خلال الجدول رقم (١٨) وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسط تقديرات المجموعة الأولى والثالثة (وزارة التربية والتعليم، والمنظمات والجهات المانحة) ومتوسط تقديرات المجموعة الثانية (الأجهزة والمؤسسات الحكومية) لصالح المجموعة الأولى والثالثة، نحو عبارة رفع مخصصات التعليم العام السنوية من الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، وتفسير ذلك أن أفراد العينة في المجموعة الأولى والثالثة، يرو ضرورة رفع مخصصات التعليم العام السنوية من الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، وذلك لمواجهة الطلب المجتمعي المتزايد علية والتوسع المضطرد فيه، نتيجة ارتفاع أعداد الملتحقين بالتعليم العام تبعاً للزيادة في أعداد السكان وتشتته، في حين يرى أفراد العينة في المجموعة الثانية بأن مخصصات التعليم العام مناسبة وأنها بحاجة إلى إصلاح وتدبير أكثر منها زيادة، كما يعتقدوا أن هنالك صعوبة في رفع مخصصات التعليم العام وخاصة في مثل هذه الظروف نتيجة الضغوط على الميزانية العامة للدولة من قبل مجالات التنمية الأخرى، وضرورة تحقيق التوازن بينها في الإنفاق.

السؤال الثاني نصه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة نحو أساليب تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام تبعاً للجهة؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين(ANOVA)، لمعرفة دلالة الفروق في آراء أفراد العينة من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، حول أساليب تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام، وفقاً لاختلاف الجهة، كما في الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩):
تحليل التباين(ANOVA)، للكشف عن الفروق في آراء أفراد العينة حول أساليب تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام لاختلاف الجهة.

العبارة	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة*
١.	بين المجموعات	٢	٠.٢٦٦	٠.١٣٣	٠.٣١٥	٠.٧٣٠
	داخل المجموعات	١٠٧	٤٥.١٥٢	٠.٤٢٢		
٢.	بين المجموعات	٢	١.١٣٣	٠.٥٦٦	١.٣٠٣	٠.٢٧٦
	داخل المجموعات	١٠٦	٤٦.٠٩٦	٠.٤٣٥		
٣.	بين المجموعات	٢	١.٦٣٨	٠.٨١٩	١.٤٦٩	٠.٢٣٥
	داخل المجموعات	١٠٧	٥٩.٦٣٥	٠.٥٥٧		
٤.	بين المجموعات	٢	١.٤٠١	٠.٧٠١	١.١٣٠	٠.٣٢٧
	داخل المجموعات	١٠٤	٦٤.٥٠٥	٠.٦٢٠		
٥.	بين المجموعات	٢	١.٠٨٢	٠.٥٤١	١.٠٦١	٠.٣٥٠
	داخل المجموعات	١٠٢	٥١.٩٦٦	٠.٥٠٩		
٦.	بين المجموعات	٢	١٦.٢٢٩	٨.١١٥	١٣.٩٩٦	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	١٠٧	٦٢.٠٣٤	٠.٥٨٠		
٧.	بين المجموعات	٢	٨.٠٩٧	٤.٠٤٩	٦.٦٣٨	٠.٠٠٢
	داخل المجموعات	١٠٧	٦٥.٢٥٧	٠.٦١٠		
٨.	بين المجموعات	٢	٢.٦٩٩	١.٣٤٩	٢.٤٦١	٠.٠٩٠
	داخل المجموعات	١٠٢	٥٥.٩٣٠	٠.٥٤٨		
٩.	بين المجموعات	٢	١.٣٩٢	٠.٦٩٦	١.٢١٧	٠.٣٠٠
	داخل المجموعات	١٠٧	٦١.١٩٩	٠.٥٧٢		
١٠.	بين المجموعات	٢	١.٠٥١	.٠٥٢٥	٠.٩٣٥	٠.٣٩٦
	داخل المجموعات	١٠٧	٦٠.١٢٢	٠.٥٦٢		

***عند مستوى دلالة (٠.٠١)**

يتضح من الجدول رقم (١٩) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة، حول أساليب تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام وفقاً لاختلاف الجهة، عدا العبارات رقم (٦) و(٧)، إقامة الدورات مقابل رسوم رمزية للمدارس، وإصلاح المرافق وتأجيرها لصالح المدارس.

وقد تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) لتحديد الفروق في آراء أفراد العينة حول إقامة الدورات مقابل رسوم رمزية للمدارس، وإصلاح المرافق وتأجيرها لصالح المدارس تبعاً لاختلاف الجهة، يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠):
نتيجة اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين المجموعات من أفراد العينة حول إقامة الدورات، وإصلاح المرافق وتأجيرها لصالح المدارس، وفقاً الجهة.

م	العبارة		الجهة	المتوسط	١	٢	٣
٦-	إقامة الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والصحة، و الموسيقى، و الرسم، وغير ذلك، مقابل رسوم رمزية للمدارس التي تقام بها.	١	وزارة التربية والتعليم	١.٨٦٨			
		٢	الأجهزة و المؤسسات الحكومية	٢.٦٦٧			*
		٣	المنظمات و الجهات المانحة	١.٧٩٤			
٧-	إصلاح المرافق التابعة للمدارس، وتأجيرها لصالح المدارس	١	وزارة التربية والتعليم	٢.٠٠٠			
		٢	الأجهزة و المؤسسات الحكومية	٢.٦٢٥	*		
		٣	المنظمات و الجهات المانحة	٢.٢٨٢			

*عند مستوى دلالة (٠.٠١)

يتضح من خلال الجدول رقم (٢٠) الأتي:

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات المجموعة الثانية (الأجهزة والمؤسسات الحكومية) ومتوسط تقديرات المجموعة الثالثة (المنظمات والجهات المانحة) لصالح المجموعة الثانية، نحو عبارة إقامة الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والصحة، والموسيقى، والرسم..وغير ذلك، مقابل رسوم رمزية للمدارس التي تقام بها، وتفسير ذلك أن أفراد العينة في المجموعة الثانية يرو ضرورة إقامة الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والصحة، والموسيقى، والرسم... وغير ذلك، مقابل رسوم رمزية للمدارس التي تقام بها، وذلك لتتمكن من تغطية بعض احتياجاتها، في حين يرى أفراد العينة في المجموعة الثالثة أنه من الضروري إقامة مثل هذه الدورات التدريبية لكن دون مقابل، وأنه من الضروري إقامة مثل هذه الدورات وخاصة للطلاب بالمجان، كما أنها من واجبات الوزارة، ثم إن مردودها ضعيف، وسيعمل على حرمان الطلاب من أصحاب الأسر ذوي الدخل المحدود من هذه الدورات، وبالتالي عدم تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية التي إلتزمت الدولة بتحقيقها.

٢- هناك فروق دالة إحصائياً تبعاً للجهة، بين متوسط تقديرات المجموعة الأولى (وزارة التربية والتعليم) ومتوسط تقديرات المجموعة الثانية (الأجهزة والمؤسسات الحكومية) لصالح المجموعة الثانية، نحو عبارة إصلاح المرافق التابعة للمدارس وتأجيرها لصالح المدارس، وتفسير ذلك أن أفراد العينة في المجموعة الثانية يرو ضرورة إصلاح المرافق التابعة للمدارس، والعمل على استثمار مثل هذه المرافق وبذات في المدن حيث المدارس الكبيرة ذات الكثافة الطلابية، واستخدام عائداتها في الإنفاق على أنشطتها التعليمية وشراء بعض الوسائل والأجهزة والأدوات المعملية، في حين يرى أفراد العينة في المجموعة الأولى ضرورة إصلاح هذه المرافق ليتمكن الطلاب من استخدامها تبعاً للغاية التي وجدت من أجلها، كما أن تأجيرها سيعمل على التقليل من استخدام الطلاب لها

وبالتالي تفقد الميزة والوظيفة التي وجدت من أجلها، كما أن بيع خدمات هذه المرافق للطلاب سيحرم منه الطلاب أبناء الأسر الفقيرة والدخل المحدود.

السؤال الثالث ونصه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة نحو أساليب زيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام تبعاً للجهة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين(**ANOVA**)، لمعرفة دلالة الفروق في آراء أفراد العينة من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، حول أساليب زيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام وفقاً لاختلاف الجهة، كما في الجدول رقم (٢١).

جدول رقم (٢١):
تحليل التباين(ANOVA) للكشف عن الفروق في آراء أفراد العينة حول زيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام وفقاً الجهة.

العبارة	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة*
١.	بين المجموعات	٢	٠.١١١	٠.٠٥٥	٠.٦٣٧	٠.٥٣١
	داخل المجموعات	١٠٧	٩.٣٠٧	٠.٠٨٧		
٢.	بين المجموعات	٢	٠.٨٥٣	٠.٤٢٧	١.١٩٣	٠.٣٠٧
	داخل المجموعات	١٠٧	٣٨.٢٤٧	٠.٣٥٧		
٣.	بين المجموعات	٢	٣.٥٨٥	١.٧٩٣	٤.٨٠٧	٠.٠١٠
	داخل المجموعات	١٠٧	٣٩.٩٠٦	٠.٣٧٣		
٤.	بين المجموعات	٢	٠.٧١٥	٠.٣٥٧	١.١٤١	٠.٣٢٣
	داخل المجموعات	١٠٧	٣٣.٥٠٤	٠.٣١٣		
٥.	بين المجموعات	٢	٠.٣١٢	٠.١٥٦	٠.٣١٧	٠.٧٢٩
	داخل المجموعات	١٠٦	٥٢.١١٠	٠.٤٩٢		
٦.	بين المجموعات	٢	١٩.١٣٤	٩.٥٦٧	٢٣.٥٧٥	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	١٠٧	٤٣.٤٢١	٠.٤٠٦		
٧.	بين المجموعات	٢	٥.٠٢٢	٢.٥١١	٤.٥١٣	٠.٠١٣
	داخل المجموعات	١٠٧	٥٩.٥٣٢	٠.٥٥٦		
٨.	بين المجموعات	٢	١.٢١٦	٠.٦٠٨	١.١٤٢	٠.٣٢٣
	داخل المجموعات	١٠٧	٥٧.٠٠٢	٠.٥٣٣		
٩.	بين المجموعات	٢	١.٠٨٢	٠.٥٤١	١.٠٦١	٠.٣٥٠
	داخل المجموعات	١٠٢	٥١.٩٦٦	٠.٥٠٩		
١٠.	بين المجموعات	٢	١٠.٣٢٨	٥.١٦٤	٩.٥٦٠	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	١٠٣	٥٥.٦٣٥	٠.٥٤٠		

***عند مستوى دلالة (٠.٠١)**

يتضح من الجدول رقم (٢١) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول أساليب زيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام وفقاً لاختلاف الجهة، عدا العبارات رقم (٦) و(١٠)، إشراك القطاع الخاص في إدارة وتمويل التعليم العام، ودعم المدارس الخاصة ببعض المدرسين.

وقد تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) لتحديد الفروق بين المجموعات من أفراد العينة حول إشراك القطاع الخاص في إدارة وتمويل التعليم العام، ودعم المدارس الخاصة ببعض المدرسين تبعاً لاختلاف الجهة، كما في الجدول رقم (٢٢).

جدول رقم (٢٢):
نتيجة اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين المجموعات من أفراد العينة حول إشراك القطاع الخاص في إدارة وتمويل التعليم العام، ودعم المدارس الخاصة ببعض المدرسين، وفقاً الجهة.

م	العبارة	الجهة		المتوسط	١	٢	٣
٦-	إشراك القطاع الخاص في إدارة و تمويل التعليم العام .	١	وزارة التربية والتعليم	١.٧٨٩			
		٢	الأجهزة و المؤسسات الحكومية	٢.٤٥٤	*		
		٣	المنظمات و الجهات المانحة	٢.٧٦٩	*		
١٠-	دعم مدارس التعليم العام الأهلية و الخاصة ببعض المدرسين من وزارة التربية والتعليم .	١	وزارة التربية والتعليم	١.٦١١			
		٢	الأجهزة و المؤسسات الحكومية	٢.٣٧٥	*		
		٣	المنظمات و الجهات المانحة	٢.١٠٥			

***عند مستوى دلالة (٠.٠١)**

يتضح من خلال الجدول رقم (٢٢) الأتي:

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات المجموعة الأولى (وزارة التربية والتعليم)، ومتوسط تقديرات المجموعة الثانية والثالثة (الأجهزة والمؤسسات الحكومية، والمنظمات والجهات المانحة)، لصالح المجموعة الثانية والثالثة تبعاً للجهة، نحو عبارة إشراك القطاع الخاص في إدارة وتمويل التعليم العام، وتفسير ذلك أن أفراد العينة في المجموعة الثانية والثالثة يرو ضرورة إشراك القطاع الخاص في إدارة وتمويل التعليم العام في ظل توجه الدول نحو الخصخصة الكاملة للتعليم العام، وذلك من أجل تخفيف الضغط على التعليم العام الحكومي نتيجة نموه وتوسعه ومواجهة التحديات المستقبلية عليه، في حين يتحفظ أفراد العينة من المجموعة الأولى على إشراك القطاع الخاص في إدارة التعليم العام، لوجود قناعة لديهم بضعف القائمين على القطاع الخاص، وتدني مستوياتهم التربوية واهتمامهم بالجوانب الربحية على حساب العملية التعليمية.

٢- هنالك فروق دالة إحصائياً تبعاً للجهة بين متوسط تقديرات المجموعة الأولى (وزارة التربية والتعليم) وبين متوسط تقديرات المجموعة الثانية (الأجهزة والمؤسسات الحكومية) لصالح المجموعة الثانية، نحو عبارة دعم مدارس التعليم العام الأهلية والخاصة ببعض المدرسين من وزارة التربية والتعليم، وتفسير ذلك أن أفراد العينة في المجموعة الثانية يرو ضرورة دعم مدارس التعليم العام الأهلية والخاصة ببعض المدرسين من وزارة التربية والتعليم، من أجل تشجيع القطاع الخاص للإستثمار في التعليم العام، في حين يرى أفراد العينة في المجموعة الأولى وجود عجز في المدرسين بالتعليم العام وخاصة التخصصات النادرة وكذا العجز الناتج في المعلمات، وغالباً ما يتم فتح مدارس خاصة من أجل تغطية العجز في مدارس التعليم العام الحكومية أو في جانب الإناث أو التخصصات النادرة، حيث يرو إشكالية حول، من سيدفع مرتباتهم؟ فإذا كانت الوزارة هي التي ستدفع

مرتبات لهؤلاء المدرسين، فإن ذلك من شأنه مضاعفة التكاليف المالية عليها في الوقت الذي هي في أمس الحاجة لمن يخفف عنها هذه التكاليف، وإن كان سيدفع لهم القطاع الخاص فهذا ما لا يرضى به المدرسين لضعف الرواتب التي يقدمها القطاع الخاص للمدرسين بمدارس التعليم العام الأهلية والخاصة.

السؤال الرابع ونصه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة نحو أساليب زيادة الإستفادة من المنح والقروض الأجنبية في تمويل التعليم العام تبعاً للجهة؟

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين(ANOVA)، لمعرفة دلالة الفروق في آراء أفراد العينة حول أساليب زيادة الإستفادة من المنح والقروض الأجنبية في تمويل التعليم العام، وفقاً لاختلاف الجهة، كما في الجدول رقم (٢٣).

جدول رقم (٢٣):
تحليل التباين(ANOVA) للكشف عن الفروق في آراء أفراد العينة حول أساليب زيادة المنح والقروض الأجنبية في تمويل التعليم العام، وفقاً لاختلاف الجهة.

العبارة	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة*
١.	بين المجموعات	٢	٠.١٣١	٠.٠٦٦	٠.٨٦٣	٠.٤٢٥
	داخل المجموعات	١٠٧	٨.١٣٢	٠.٠٧٦		
٢.	بين المجموعات	٢	٠.٠٥٢	٠.٠٢٦	٠.٣٣٨	٠.٧١٤
	داخل المجموعات	١٠٧	٨.٢١٢	٠.٠٧٧		
٣.	بين المجموعات	٢	٠.٦٩٣	٠.٣٤٦	٢.١٧٨	٠.١١٨
	داخل المجموعات	١٠٧	١٧.٠٢٥	٠.١٥٩		
٤.	بين المجموعات	٢	١.٢٢٣	٠.٦١٢	٢.٦٧٢	٠.٠٧٤
	داخل المجموعات	١٠٧	٢٤.٤٩٥	٠.٢٢٩		
٥.	بين المجموعات	٢	٠.١٤٣	٠.٠٧١	٠.٤٥٤	٠.٦٣٧
	داخل المجموعات	١٠٧	١٦.٨٤٨	٠.١٥٧		
٦.	بين المجموعات	٢	٣٠.٦١٨	١٥.٣٠٩	٤٩.٢٣٩	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	١٠٠	٣١.٠٩١	٠.٣١١		

***عند مستوى دلالة (٠.٠١)**

يتضح من الجدول رقم (٢٣) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة حول أساليب زيادة المنح والقروض الأجنبية في تمويل التعليم العام، وفقاً لاختلاف الجهة، عدا العبارة رقم (٦) وهي إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية.

وقد تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) لتحديد الفروق بين المجموعات من أفراد العينة حول إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية لتمويل مشاريع التعليم تبعاً لاختلاف الجهة، يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٢٤).

جدول رقم (٢٤):
نتيجة اختبار شيفيه (Scheffe) لدلالة الفروق بين المجموعات من أفراد العينة حول إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية، وفقاً لاختلاف الجهة.

م	العبارة	الجهة		المتوسط	١	٢	٣
٦-	إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية، لتمويل مشاريع التعليم.	١	وزارة التربية والتعليم	٢.٧٢٢			*
		٢	الأجهزة و المؤسسات الحكومية	٢.٧٨١			*
		٣	المنظمات و الجهات المانحة	١.٦٠٠			

***عند مستوى دلالة (٠.٠١)**

يتضح من خلال الجدول رقم (٢٤) وجود فروق دالة إحصائياً تبعاً للجهة، بين متوسط تقديرات المجموعة الأولى والثانية (وزارة التربية والتعليم، والأجهزة والمؤسسات الحكومية) ومتوسط تقديرات المجموعة الثالثة(المنظمات والجهات المانحة) لصالح المجموعة الأولى والثانية، نحو عبارة إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية لتمويل مشاريع التعليم، وتفسير ذلك أن أفراد العينة في المجموعة الأولى والثانية يرو ضرورة إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية لتمويل مشاريع التعليم، لما في ذلك من عائد تنموي على مستوى المجتمع العربي، ولتجنب الشروط التي غالباً ما تصاحب المنح أو القروض الأجنبية وتؤثر على قرارات وخطط التنمية، في حين يرى أفراد العينة في المجموعة الثالثة أنه ليس من الضروري إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية، لتمويل مشاريع التعليم، ولا يوجد فرق بين صندوق عربي أو أجنبي مادام أنه يقدم منحة أو قرضاً يمكن استخدامه في هذا المجال في ظل سياسات وتوجهات الدولة، ثم إن الصناديق العربية لا يوجد لها دور كبير في دعم التعليم العام باليمن وإن وجد فهو ضعيف ولا يرقى إلى مستوى الدعم المقدم للتعليم العام من المنظمات والصناديق الأجنبية.

ثالثاً: خلاصة النتائج

أولاً:

يوافق أفراد العينة من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، على أساليب تطوير المصادر الحكومية لتمويل التعليم العام، ويدركون تماماً أهمية التطوير وضرورة الأخذ بهذه الأساليب إذا ما أرادت الدولة النهوض بالتعليم العام وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً:

يوافق أفراد العينة من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، على أساليب تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام، ويتحفظ أفراد العينة حول أساليب فرض رسوم أو غرامات على الطلاب سواء منهم المترفعين أو الراسبين والباقين للإعادة أو المخالفين، في الوقت الراهن نظراً للظروف الاقتصادية الحالية الصعبة، التي تحول دون تمكن الطلاب وأسرهم من سداد مثل هذه الرسوم والغرامات خصوصا في الوقت الراهن.

ثالثاً:

يوافق أفراد العينة من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، على أساليب زيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام، ويعتبرون ذلك واجباً وطنياً، ويرون ضرورة المشاركة المجتمعية في تحمل تكاليف التعليم والتواصل مع شركات المجتمع ومؤسساته، لإنجاح مثل هذه الأساليب والوسائل، وضرورة إشراك القطاع الخاص في إدارة وتمويل التعليم العام.

رابعاً:

يوافق أفراد العينة من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، على أساليب زيادة المنح والقروض الأجنبية في تمويل التعليم العام، وضرورة تفعيل لجان التنسيق مع هذه المنظمات والجهات المانحة، ومشاركة أعضاء من المنظمات والجهات المانحة في مراحل إعداد الخطط وتنفيذها.

خامساً:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة، من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، حول أساليب تطوير المصادر الحكومية لتمويل التعليم العام، وفقاً لاختلاف الجهة، عدا عبارة رفع المخصصات المالية للتعليم العام، حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة الأولى والثالثة والمجموعة الثانية لصالح المجموعة الأولى والثالثة.

سادساً:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، حول أساليب تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام وفقاً لاختلاف الجهة، عدا عبارة إقامة الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والصحة، والموسيقى، والرسم..وغير ذلك، مقابل رسوم رمزية للمدارس التي تقام بها، حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة والمجموعة الثالثة لصالح المجموعة الثانية، وعبارة إصلاح المرافق التابعة للمدارس، وتأجيرها لصالح المدارس، حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة الأولى والمجموعة الثانية لصالح المجموعة الثانية.

سابعاً:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية ، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، حول أساليب زيادة المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام وفقاً لاختلاف الجهة، عدا عبارة إشراك القطاع الخاص في إدارة وتمويل التعليم العام، حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة والمجموعة الثانية والثالثة لصالح المجموعة الثانية والثالثة، وعبارة دعم مدارس التعليم العام الأهلية والخاصة ببعض المدرسين من وزارة التربية والتعليم، حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة الأولى والمجموعة الثانية لصالح المجموعة الثانية.

ثامناً:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة من قيادة ومسؤولي التعليم بوزارة التربية والتعليم، وقيادة ومختصي التعليم بالأجهزة والمؤسسات الحكومية، وقيادة ومستشاري التعليم بالمنظمات والجهات المانحة، حول أساليب زيادة الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية في تمويل التعليم العام وفقاً لاختلاف الجهة، عدا عبارة إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية لتمويل مشاريع التعليم وفقاً لاختلاف الجهة، حيث توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعة الأولى والثانية والمجموعة الثالثة لصالح المجموعة الأولى والثانية.

في ضوء النتائج السابقة، وضرورة تطوير مصادر تمويل التعليم العام في اليمن لتمكينه من القيام بمهامه ومسؤولياته والوفاء بمتطلباته، وكما هو سائد ومتبع ليس في الكثير من دول العالم الخارجي فحسب وإنما أيضاً في البلاد العربية ومنها دول الخليج العربي الغنية بالموارد النفطية، ومن هذا المنطلق فقد عمد الباحث إلى وضع تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن، من أجل مساعدته في البحث عن موارد ومصادر جديدة غير تقليدية تعمل على الوفاء بمتطلباته وحاجاته الآنية والمستقبلية، وإعانته للقيام بواجباته ومسئولياته بما فيه الكفاية وبما يضمن تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وهذا ما سيتم تناوله خلال الفصل التالي.

الفصل السادس

التصور المقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن

محتويات الفصل:

أولاً: مصادر بناء التصور المقترح.

ثانياً: مرتكزات التصور المقترح.

ثالثاً: محاور التصور المقترح و آلية تطبيقها.

المحور الأول: تطوير المصادر الحكومية لتمويل التعليم العام..

المحور الثاني: توسيع المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام .

المحور الثالث تطوير المصادر الذاتية لتمويل التعليم العام

المحور الرابع: توسيع الجهود الإقليمية والدولية البينية لدعم التعليم العام

المحور الخامس: إنشاء صندوق مركزي لدعم مشروعات التعليم العام

المحور السادس: تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم العام.

رابعاً: تدابير و متطلبات إضافية لضمان تحقيق التصور المقترح

شكلت الدراسة النظرية والدراسة الميدانية للبحث الحالي، خلفية وأساس ومنطلق لتقديم تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام باليمن، يرسم للقيادات التربوية والمسؤولين عن التعليم العام باليمن الخطوط العريضة المناسبة تربوياً واقتصادياً لظروف وطبيعة المجتمع اليمني، ومن أجل الوصول إلى رؤية واضحة لهذا التصور، فقد اتبع الباحث عدد من الخطوات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مصادر بناء التصور

تم بناء هذا التصور وفقاً لآليات وأطر تناسب وتلائم ظروف وطبيعة المجتمع اليمني، كما مثلت أهداف وسياسات وتوجهات التعليم في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م، والإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٣-٢٠١٥م، والإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الثانوي في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٥-٢٠١٥م، المرجعيات الأساسية والإطار العام لهذا التصور، وقد تم بناء هذا التصور بالاستفادة من المشاريع والدراسات التالية:

١- نتائج الدراسة النظرية للبحث الحالي.

٢- نتائج الدراسة الميدانية للبحث الحالي.

٣- الأدبيات والدراسات السابقة للبحث الحالي.

٣- مشروع الصندوق الوطني "مشروع مقترح مقدم لوزير التربية والتعليم باليمن" للدكتور أحمد الحاج.

ثانياً: مرتكزات التصور

١- التوسع في اللامركزية في إدارة وتمويل التعليم العام، وإعطاء المحليات دور أكبر في تمويل التعليم العام وتوفير الموارد المالية للإنفاق عليه، كما هو الحال في الكثير من دول العالم، كما أن قيام المحليات بدورها في تمويل التعليم والإنفاق عليه، يعمق التحول من المركزية إلى اللامركزية في إدارة وتمويل التعليم العام، ودعم تكافؤ الفرص التعليمية بين الجهات والمناطق المختلفة، والمتباينة اقتصادياً واجتماعياً.

٢- إن الاعتماد على الضرائب كمصدر أساسي في تمويل التعليم العام، سواء من خلال الضرائب العامة، أو فرض ضرائب لصالح التعليم، أو تحديد نسب من بعض الضرائب، وتوجيهها مباشرة لتمويل التعليم، يمثل مصدراً حكومياً وسيادياً لتوفير الموارد والإحتياجات المالية، حيث تعد الضريبة مظهراً من مظاهر سيادة الدولة، ولذلك تستخدم سلطتها القاهرة لتحصيلها.

٣- ضرورة توفير التمويل اللازم للتعليم العام والإنفاق عليه، وتدبير موارد ومصادر تمويلية متنوعة، حيث أن الإحتياجات المالية للتعليم لا تنتهي أبداً، بسبب طموح الدول وأهدافها الآنية والمستقبلية.

٤- إن تمويل التعليم وتوفير الموارد المالية له، يسهم في تحسين جودته وزيادة فعاليته، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، وديمقراطية التعليم باعتباره العنصر المؤثر في كفاءة وجودة العناصر الأخرى للمنظومة التعليمية.

٥- إن توفير فرص المشاركة المجتمعية لتمويل التعليم والإنفاق عليه، وتحميل رجال الأعمال والهيئات والمؤسسات النصيب الأوفر للوفاء بالمتطلبات التمويلية للتعليم العام من أجل إصلاحه وتطويره، من شأنه العمل على جعل التعليم العام قضية إجتماعية وواجب وطني، يتحمل الجميع مسئوليته.

٦- إن حاجة المجتمع إلى التوسع في التعليم العام وتجويده، تجاوزت إمكانات التعليم الحكومي، لذلك فان الإدارة التربوية مدعوة إلى الإنفتاح على القطاع الخاص، للإفادة من إمكاناته في إقامة المشروعات التعليمية التي تساند التعليم الحكومي، وتخفف من أعبائه، وتسهم في الوفاء بحاجات المجتمع التربوية.

٧- إن ربط الإنفاق على التعليم العام باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترتيب الأولويات في مسار التنمية، والتفاهم في ذلك مع الدول والمنظمات والبنوك المانحة والمقرضة، وحث هذه الدول والمنظمات على الوفاء بما تعهدت به في هذا المجال، كل ذلك من شأنه دعم السياسات الوطنية والمصالح القومية، وتحقيق الأهداف المجتمعية.

ثالثاً: محاور التصور وآليات تنفيذها

يقوم هذا التصور على عدد من المحاور، التي من شانها العمل على تطوير مصادر تمويل التعليم العام الحكومي باليمن، كما تتطلب هذه المحاور العديد من الآليات والخطوات، لتتمكن من إثبات وجودها في حيز التنفيذ، ومما تجدر الإشارة به في هذا الشأن أن الباحث لا يمتلك سلطة اتخاذ القرار السياسي أو التنفيذي، ولكن يقدم الباحث أفكار أولية بين يدي المسؤولين ومتخذي القرار، يعتقد الباحث أنها قد تساعدهم في التنفيذ إذا ما استحسنوا هذا التصور والعمل به، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: العمل على زيادة التمويل الحكومي للتعليم العام

وذلك عن طريق:

- **زيادة المخصصات السنوية للتعليم العام من الميزانية العامة للدولة.**

آلية التنفيذ:

١- إنشاء وحدة لاقتصاديات التعليم بوزارة التربية، على أن تضم الوحدة في عضويتها، مختص سكان من الجهاز المركزي للإحصاء، وباحثين من جامعة صنعاء كلية التربية ومركز البحوث والتطوير التربوي، يكون من مهامها ما يلي:

- صياغة خطة شاملة بعيدة المدى لاقتصاديات التعليم.
- إعداد الخطط والبرامج لنشاطات الإدارة، وتنفيذها بعد اعتمادها.
- إبداء المشورة لوزير التربية فيما يتعلق بقضايا إقتصاديات التعليم.
- إدارة الموارد المالية للتعليم على أسس اقتصادية.
- دراسة وتحليل موازنات التعليم العام، وإجراء المقارنات المفيدة في هذا المجال.
- حساب كلفة الطالب السنوية، والأساليب العلمية لزيادة نصيب الطالب بالتعليم العام.

- تحليل كلفة المباني والأثاث والتجهيزات المدرسية، وإعداد التوصيات المناسبة .
- استخراج درجة الإرتباط أو العلاقة بين المستوى التعليمي ومستوى الدخل القومي للفرد.
- استخراج درجة الكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.
- اقتراح الوسائل الإقتصادية التي يمكن أن ترفع من كفاءة وفعالية النظام التعليمي.
- إجراء الدراسات المستقبلية لأعداد الطلاب، في ضوء الإسقاطات السكانية، وذلك لمواجهة احتياجاتهم المستقبلية، من المباني، والتقنيات، والتجهيزات، والأنشطة التعليمية وغيرها.

٢- قيام وزارة التربية والتعليم، بتقدم مذكرة تفسيرية مقنعة لرئاسة الوزراء ووزارة المالية في ضوء الدراسات المقدمة من هذه الوحدة، بضرورة رفع ميزانية التعليم العام بنسبة ١% سنوياً من الميزانية العامة للدولة، إلى أن تصل النسبة إلى ٢٥% من الميزانية العامة للدولة.

٣- قيام وزارة التربية والتعليم، بتقدم مذكرة تفسيرية مقنعة لرئاسة الوزراء ووزارة المالية في ضوء الدراسات المقدمة من الوحدة السابقة، بضرورة استخدام المبالغ المرجعة من بعض الوزارات والهيئات العامة إلى وزارة المالية، والتي لم يتم استخدامها في السنة المالية المحددة لها، وتصريفها لتغطية العجز في موازنة التربية والتعليم.

٤- قيام وزارة التربية والتعليم، بتقدم مذكرة تفسيرية مقنعة لرئاسة الوزراء ووزارة المالية في ضوء الدراسات المقدمة من الوحدة، بضرورة توجيه الحصة المالية المخصصة للتنمية الاجتماعية والمحصلة من الشركات والاستثمارات الأجنبية لصالح ميزانية التعليم العام.

٥- قيام وزارة التربية والتعليم، بتقدم مذكرة تفسيرية مقنعة لرئاسة الجمهورية والوزراء ووزارة المالية، بضرورة تخصيص نسبة من عائدات البترول لصالح ميزانية التعليم العام.

٦- قيام وزارة التربية والتعليم، بتقدم مذكرة تفسيرية مقنعة لرئاسة الجمهورية والوزراء ووزارة المالية، بضرورة تخصيص نسبة من أراضي الوقف وعقارات الدولة لصالح التعليم العام.

٧- تكليف المكتب الفني بوزارة التربية والتعليم بإعداد نشرة سنوية، يبين فيها الإحتياجات المالية الإضافية والضرورية للسنوات القادمة، لإنجاز البرامج والمشاريع المهمة لتطوير التعليم العام، وتقديمها إلى رئاسة الوزراء ووزارة المالية، ولجان الموازنات والحسابات القومية، ليتم إدراجها ضمن الموازنات.

- **تحديد نسبة من حصيلة الضرائب العامة على المستوى المحلي (المحافظة، المديرية) لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه.**

آلية التنفيذ:

١- تحديد نسبة من الضرائب المفروضة على القات والسجائر.

٢- تحديد نسبة من أموال الزكاة لصالح التعليم العام.

٣- تحديد نسبة من ضريبة الدخل وألمهن التجارية.

٤- تحديد نسبة من الضرائب المفروضة على الثروة العقارية.

٥- تحديد نسبة من ضريبة المبيعات.

٦- تحديد نسبة من ضريبة الجمركية.

- **فرض ضرائب تعليمية، على المستوى المحلي (المحافظة، المديرية) لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه.**

آلية التنفيذ:

١- فرض ضريبة تعليمية على الأنشطة التجارية والصناعية، والمشروعات الاستثمارية.

٢- فرض ضريبة تعليمية على الإعلانات في وسائل الإعلام المختلفة.

٣- فرض ضريبة تعليمية على السلع الكمالية وشبه الكمالية.

٤- فرض ضريبة تعليمية على الأنشطة الترفيهية، كالحفلات والمهرجانات الفنية والمباريات الرياضية.

٥- فرض ضريبة تعليمية على تذاكر السفر.

٦- فرض ضريبة دمغة على جميع المعاملات الحكومية لصالح التعليم العام.

٧- فرض ضريبة تعليمية على العمالة الوافدة.

٨- فرض ضريبة تعليمية على العمالة في الخارج.

٩- ضريبة تعليمية على شبكة الاتصالات المحمولة والعادية.

المحور الثاني: توسيع المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم العام.

وذلك عن طريق:

- **العمل على توسيع وتفعيل مساهمة مؤسسات قطاع الأعمال والإنتاج الخاصة والعامة، الصناعية، والتجارية، والمالية، والعقارية، والورش في تمويل التعليم العام.**

آلية التنفيذ:

١- تشكيل لجنة دائمة مشتركة بوزارة التربية والتعليم تضم ممثلين عن قطاع الأعمال والإنتاج وخبراء الاقتصاد تتبع وحدة اقتصاديات التعليم المستحدثة في المحور الأول، يضاف إلى مهامها ما يلي:

- دراسة سبل تمويل التعليم العام وتنويع موارده.
- إيجاد آلية معينة ومنظمة لنمو التمويل المؤسسي والوقفي للتعليم العام
- تحديد أولويات البرامج التي تتطلب تمويلاً من قطاع الأعمال والإنتاج واقتراح أساليب تمويلها.
- إعداد دليل تعريفي يوضح مجالات التبرع الممكنة للتعليم العام، من قبل رجال المال والأعمال والأفراد، ومؤسسات المجتمع ومنظماته.
- تقويم ومتابعة توزيع الموارد الحالية المتاحة للتعليم العام.
- دعوة القطاع الخاص للمشاركة في إدارة وتمويل التعليم العام.
- فتح قنوات مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص لحثهم على المشاركة في تكاليف التعليم.

٢- أن تعلن وزارة التربية والتعليم عن مشروع مدارس الهبات ومدارس الوقف، وتقوم بإنشاء هذه المدارس من عائدات استثمار الأموال الموقوفة والوصايا من رجال الأعمال والشركات، وكذا مدارس الهبات من الأثرياء والمحسنين، أو الممولين للصناديق المعفاة من الضرائب.

٣- إصدار تعليمات تسمح لمدراء المدارس الاتصال بالشركات والبنوك والتجار والأثرياء، للعرض عليهم بما تحتاجه مدرسهم من الإمكانات والأجهزة، وحثهم على تقديم ما يستطيعون منها، حتى تتمكن المدارس من تلبية احتياجاتها المادية التي سوف تتزايد باطراد.

٤- تبني بعض الأساليب التي تركز على الحوافز المعنوية للمتبرعين، مثل إطلاق أسمائهم على المدارس أو القاعات أو الملاعب أو الكراسي التي يمولونها، والإشادة بهم في بعض وسائل الإعلام.

٥- تقديم الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص والأهالي للتوسع في افتتاح مدارس التعليم العام، في عموم محافظات الجمهورية وفقاً لتدابير تضمن جودة التعليم، وتكليف اللجنة السابقة بوضع خريطة تين مواقع وأعداد مدارس التعليم العام الخاص، كي تكون دليلا للتوسع في إفتتاح مدارس جديدة.

٦- تكليف بعض القيادات التربوية بوزارة التربية، بتقديم مقترح عملي لما يمكن أن تقدمة وزارة التربية من حوافز وتسهيلات لدعم القطاع الخاص والأهلي، لتوسع في افتتاح مدارس جديدة، وفي هذا الشأن يمكن أن تساهم وزارة التربية ببعض الحوافز والتسهيلات التالية:

- أشراك ممثلين عن القطاع الخاص في مختلف مراحل أعداد الخطط والاستراتيجيات.
- تقديم أراضي لبناء بعض المدارس الخاصة التي تخفض رسومها الدراسية، أو التي تم إنشائها في مناطق فقيرة، أو تسهم بجزء من قيمة هذه الأراضي لهذه المدارس.
- تقديم قروض ميسرة لبناء مدارس وتجهيزها.
- منحها الكتب المدرسية، وبعض الوسائل التعليمية المتوفرة.
- منح بعض المدرسين من وزارة التربية للمدارس الخاصة التي تخفض الرسوم الدراسية، والمدارس المتميزة في مستواها التعليمي، أو المدارس التي تخصص مقاعد للفقراء.
- تدريب معلمين المدارس الخاصة، والتوسع في تقديم الخدمات المتاحة بوزارة التربية لتطويرها.

- **تشجيع وتفعيل دور المجالس المحلية في المحافظات والمديريات، ومنظمات المجتمع المدني، والجمعيات الخيرية، والأهالي، للاضطلاع بواجبهم في الإنفاق على المؤسسات التعليمية، ودعمها مادياً وإدارياً وفنياً، للقيام بوظائفها ودفع مسيرة تطويرها.**

آلية التنفيذ:

١- إنشاء مجلس تعليمي على المستوى المحلي يضم، أمين عام المجلس المحلي، ومدير الإدارة التعليمية، ورئيس الوحدة المحاسبية، واستحداث منصب مديراً للاستثمارات يكون عضواً في المجلس، يرأس المجلس مدير عام المديرية، ويقوم بالإختصاصات التالي:

- تقدير الإحتياجات المالية للوحدات التعليمية بالمديرية على مستوى المناطق والقرى.
- توزيع المخصصات المالية على مناطق وقرى المديرية في ضوء الإحتياجات الفعلية للوحدات التعليمية.
- تقدير العجز في موازنة التعليم بالمديرية والعمل على تدبيره، من السلطات المركزية أو مصادر أخرى.
- اقتراح مقدار الضريبة أو النسبة المحددة لصالح التعليم العام من الضرائب العامة على مستوى المديرية، وبما يفي باحتياجاتها في المستقبل.
- اقتراح مقدر الإستثمارات الممكنة للتعليم العام، على مستوى المدارس والمديرية.
- اقتراح مقدر الإستثمارات الممكنة في التعليم العام، على مستوى المناطق والمديرية.

٢- قيام وزارة التربية والتعليم بوضع دراسة تحليلية، لبحث الأوجه المختلفة لمشاركة المجتمع في الإنفاق على التعليم العام، بالاستفادة من التجارب الناجحة في هذا الشأن المحلية والعالمية، للخروج برؤية محددة لإمكانات ومجالات توسيع المشاركة المجتمعية حاضراً ومستقبلاً.

٣- قيام وزارة التربية والتعليم بإصدار اللوائح والتعليمات، التي تنظم أوجه التعاون بين المؤسسات التعليمية والسلطات المحلية(المجالس المحلية) تبين أوجه الإختصاصات والمسؤوليات لكل طرف، في ضوء القانون العام للسلطة المحلية.

٤- إصدار قرار وزاري لإشراك أحد أعضاء المجالس المحلية ليكون عضواً في مجلس إدارة المدرسة.

٥- إصدار تعليمات لمدراء المدارس بإشراك الأهالي في دعم وتمويل المدارس، بالمساهمة في البناء أو الصيانة، أو المساهمة في التجهيزات، مثل شراء الأجهزة المدرسية وصيانتها، وتوفير الوسائل التعليمية، أو المساهمة في نقل الطلاب ومساعدة الطلاب الفقراء.

٦- تدريب الكادر الوظيفي في القطاعات المالية للتعليم العام، على أساليب التعامل مع كافة قطاعات المجتمع، لإشراكهم في تمويل التعليم العام، من خلا التبرع والإستثمار، وتدريبهم على كيفية استغلال واستثمار الموارد المتاحة بكفاءة.

٧- تصميم برامج توعوية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، يتم فيها تعريف المجتمع ومؤسساته بأهداف التربية والتعليم، وأهمية التعليم في التنمية الاقتصادية، في سبيل خدمة المجتمع ورفاهيته، لحثهم على المساهمة في تمويله.

٨- تعميم مجالس الإباء والأمهات، لتشمل كافة مدارس التعليم العام بعموم محافظات الجمهورية، ووضع برامج لتفعيل دور أولياء الأمور ومجالس الإباء والأمهات، للمشاركة في دعم التعليم العام مادياً ومعنوياً.

المحور الثالث: تطوير مصادر التمويل الذاتية للتعليم العام.

وذلك عن طريق:

- **تكوين البيئة السياسية والتنظيمية والتشريعية، لا يجاد توجه عام داخل الوزارة والمدارس وخارجها بتقبل البحث عن بدائل للتمويل الذاتي للتعليم العام.**

آلية التنفيذ:

١. تشكيل وحدة إدارية بوزارة التربية والتعليم، تكون مهمتها دراسة البدائل التي تقترحها المدارس للتمويل الذاتي، وإقرارها للتنفيذ ومتابعة تنفيذها وتقويمها، والرقابة على أوجه الصرف، ويمكن أن تسمى هذه الإدارة" إدارة التطوير الذاتي لمدارس التعليم العام".

٢. تقديم وزارة التربية والتعليم دراسة لمجلس لوزراء، شاملة تجارب التمويل الذاتي لمدارس التعليم العام في العديد من دول العالم، وأهميتها ومبررات الأخذ بها مع نماذج من تجارب وسبل تنفيذها، والفوائد المالية والتربوية والاجتماعية المتوخاه منها، تمهيدا لإقرارها من قبل المجلس.

٣. قيام الجهات المسئولة بوزارة التربية والتعليم بحملات توعية، عبر وسائل الإعلام لتكوين رأى عام يتقبل التغيير ودعمه.

٤. البدأ ببعض المدارس تنفيذ بعض هذه التجارب ومراقبتها بدقة، لإدخال التعديلات عليها تمهيداً للتوسع في تنفيذها على المدارس الأخرى.

- **توظيف الطاقات والإمكانات المتاحة للمدارس لتقديم خدمات متنوعة للمجتمع المحلي أو الجمهور، من خلال الأتي:**

- عقد دورات متنوعة للطلبة والجمهور في الفترة المسائية أو الصيف مثل، دورات في الحاسوب والانترنت والبرمجة واللغة الانجليزية وحفظ الأغذية والتدبير المنزلي، وتعليم الكبار والسكرتارية والدعاية والإعلان لفترات قصيرة أو متوسطة برسوم رمزية تحدد سلفا، وهنا يمكن للمدارس الاستعانة بخبرات من خارج المدرسة.
- فتح بعض قاعات المدارس للجمهور، أيام العطل والمناسبة الرسمية، وفي الفترة المسائية والصيف نظير رسوم رمزية لصالح هذه المدارس، وتحت إشراف مدراء المدارس، مثل استخدام القاعات والملاعب الرياضية وقاعات الفنون لتعلم الموسيقى والرسم والمكتبة ومصادر التعليم والانترنت للاطلاع وإجراء البحوث، ويمكن تخصيص أكثر من قاعة للعب الشطرنج والبلياردو وغيرها من لعب الأطفال.
- إقامة معارض تسويق مؤقتة للمنتجات المحلية، أو لبعض الشركات في أيام العطل والمناسبات، في ساحات المدرسة أو القيام بالدعاية والإعلان لبعض الشركات والمنتجات والمشاريع الجديدة.

- دعم المدارس بأجهزة الكومبيوتر وتدريب المعلمين على المهارات الأساسية لاستخدامه، وإنتاج البرمجيات التعليمية وبيعها للطلبة والجمهور، وإيجاد محل تجاري لبيع القرطاسية وملابس الطلاب، أو بيع التحف والهدايا.
- تأجير بعض المساحات الملاصقة لأسوار المدارس كمحلات تجارية لصالح المدارس.
- تكليف مدراء المدارس ومعاونيهم، لوضع تصور عام لما يمكن أن يوجدوه من بدائل للتمويل الذاتي لمدارسهم، وسبل تنفيذها، كما يتم مناقشة هذا التصور مع مدير التعليم المعني بالمديرية وبعض خبراء ومسئولي التعليم بالمحافظة التابعة لها، تمهيدا للموافقة عليها وبالتالي إقرارها.

- **تحضير المناخ السياسي والتشريعي والإداري والاجتماعي، للبدء بفرض رسوم على الطلبة التعليم العام، تحت مسمى "رسوم أنشطة طلابية" وفق ضوابط تراعي حالات الطلبة الفقراء.**

آلية التنفيذ:

١- تكليف عدد من الباحثين من مركز البحوث وجامعه صنعاء والمنظمات الإقليمية والدولية لإجراء دراسة مسحية تقيمية لواقع الأنشطة الطلابية بكل أنواعها، العلمية والثقافية والفنية والرياضية والترويحية والاجتماعية، وتقدير احتياجاتها المالية في ضوء التغيرات التربوية المتسارعة في دول العالم، وتقديم نسخة منها لمجلس الوزراء والبرلمان ووزارة المالية وغيرها.

٢- تكليف لجنة من الباحثين، وبعض قيادات وزارة التربية والتعليم، وأخصائيها في الإدارة المالية، لإجراء دراسة موسعة لواقع الرسوم الدراسية التي يتحملها الطلبة في العديد من البلدان العربية والنامية كضرورة حملتها التوجهات الاقتصادية والتقنية المعاصرة، على أن تقدم هذه الدراسة مشروعاً بقرار إلى مجلس الوزراء لمناقشة إصدار قرار بفرض رسوم على الطلبة تحت مسمى " رسوم الأنشطة الطلابية".

٣- تكليف اللجنة السابقة، إلى جانب باحثين من الشؤون الاجتماعية، للإجراء مسح اجتماعي للطلبة الفقراء في محافظات الجمهورية، على أن تخلص هذه الدراسة إلى تحديد مقدار الرسوم التي سوف يتحملها الطلبة في ضوء الاحتياجات الفعلية لممارسة المدرسة لأنشطتها الطلابية، وكذا وضع معيار أساسه دخل الأسرة، لمن يجب عليهم دفع هذه الرسوم ومن يستثنى منها من الطلبة وكذا وضع نظام محاسبي لمراقبة ومراجعة نواحي الصرف.

٤- عقد لقاءات ومشاورات بين ممثلي الوزارة ومنظمات المجتمع المدني والأهالي، لشرح مبررات فرض رسوم على الطلبة، والتعرف على أرائهم وتقديم تقرير بذلك إلى قيادة الوزارة.

٥- القيام بحملات توعية في الإذاعة والتلفزيون والصحف حول ضرورة فرض رسوم على الطلبة مقابل الأنشطة الطلابية في مدارس التعليم العام، وتجميع ردود أفعالهم لأخذها في الاعتبار عند بدء التنفيذ، ووضع معيار يستثني الطلبة الفقراء، وإرساله إلى مدراء المدارس مع نشرة تعليمات بسبل تنفيذ ونواحي صرف هذه الرسوم.

٦- تكليف مدراء المدارس والمختصين الاجتماعيين بالمدارس، بعمل مسح بالطلاب الفقراء، لاستثنائهم من دفع الرسوم، أو تتحملها الجمعيات الخيرية أو من خلال القروض الطلابية المقدمة من قبل المدرسة .

٧- إصدار وزارة التربية والتعليم تعليمات إلى مدراء المدارس، على أن هذه الرسوم حافز للتحصيل الدراسي أكثر منه عقاباً، وأن لمدير المدرسة الصلاحية، أن يعفي أي طالب يلتزم بأنه سيحقق تقدماً ملحوظاً في دراسته، وإذا لم يستطيع الوفاء فعليه دفع هذه الغرامات.

- **إنشاء صندوق مدرسي، لدعم الأنشطة المدرسية، يكون برئاسة مدير المدرسة، وعضوية رئيس مجلس الآباء والأمهات، وعضو المجلس المحلي بالمنطقة، وتحت إشراف مكتب التربية والتعليم بالمحافظة، يعمل على دعم الأنشطة وصيانة الأجهزة والمباني المدرسية، تتكون موارده من المبالغ التي تخصصها وزارة التربية لكل مدرسة بالإضافة إلى:**
  - تبرعات مجلس الآباء والأمهات، وأولياء أمور الطلاب.
  - التبرعات والهبات، من الجمعيات التعاونية، والخيرية، ورجال المال والأعمال .
  - نسبة من عائدات الدورات التدريبية في جميع المجالات التعليمية، والثقافية، والرياضية، والصحة.
  - نسبة من دخل البرمجيات التعليمية والفنية والترفيهية، التي تباع للطلبة والمجتمع .
  - نسبة من دخل الفرق الثقافية والفنية المدرسية.
  - حصيلة استثمار آلات الطباعة الكمبيوتر وآلات التصوير لصالح المدارس.
  - رسوم استثمار قاعات مصادر التعلم والانترنت، والمكتبات، والملاعب الرياضية.
  - رسوم تأجير بعض الساحات.
  - رسوم تأجير المرافق التابعة للمدارس.
  - الرسوم المحصلة من الطلاب كرسوم أنشطة دراسية.
  - الرسوم المحصلة من الطلاب الراسبين والباقين للإعادة.
  - الرسوم المحصلة كغرامات مالية على الطلاب، في حالة تكرار مخالفتهم الأنظمة واللوائح المدرسية.
  - استثمارات فائض أموال الصندوق.
  - أي موارد أخرى مثل تبرعات البنوك والأفراد وغيرها.

١- وضع برنامج تدريجي لمنح الصلاحيات الإدارية والمالية والتعليمية إلى مكاتب التربية بالمحافظات والمديريات والمدارس، وفقا للقوانين واللوائح النافذة.

٢- تشكيل إدارة بمكتب التربية بالمحافظات تتبع إدارة" التطوير الذاتي لمدارس التعليم العام" بوزارة التربية المستحدثة سابقاً، تعمل على دراسة البدائل الذاتية للمدارس واعتمادها.

٣- تعيين مسئولاً للاستثمارات المدرسية بالمديرية يتبع المجلس التعليمي بالمديرية، يعمل على دراسة الاقتراحات المقدمة من المدارس ورفعها إلى مجلس المديرية لإقرارها.

٤- يكلف أحد أعضاء الهيئة الإدارية للصندوق، بإدارة وتنفيذ بدائل التمويل الذاتي للمدرسة واستثمارات الصندوق، على أن يكون من ذوي الاختصاصات اللازمة، ويكون عضواً في مجلس إدارة المدرسة.

٥- لا تتم أي عملية من هذا الشأن إلا عبر مجلس إدارة المدرسة، وبموافقة مجلس المديرية، وتحت نظر إدارة" التطوير الذاتي لمدارس التعليم العام" بمكتب التربية بالمحافظة.

٦- يتم فتح حساب لصندوق المدرسة، عبر البريد أو أحد فروع البنك المركزي، أو أي بنك موثوق به في المحافظة، كما تتم عملية التوريد لحساب صندوق المدرسة مباشرة.

المحور الرابع: زيادة الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية في تمويل التعليم العام.

وذلك عن طريق:

- **التنسيق والتعاون والتكامل مع دول مكتب التربية لدول الخليج العربي، وحثهم على دعم التعليم العام مادياً وفنياً.**

آلية التنفيذ:

١- دعوة دول مكتب التربية لدول الخليج العربي إلى دعم تمويل التعليم العام باليمن، لضمان تأهيل انضمام اليمن الكامل للمجلس التعاون الخليجي، من خلال تقديم المنح والقروض اللازمة لإصلاح التعليم العام وتطويره.

٢- تبادل المدرسين والخبرات التربوية والإدارية والفنية، ويأتي في المقام الأول التخصصات العلمية والنادرة، بين أعضاء مكتب التربية لدول الخليج العربي، وعلى نفقة الدول المرسلة.

٣- إنشاء مدارس للتعليم العام بين مختلف دول الأعضاء، تحمل اسم الدولة وتتبعها مباشرة في الإدارة والتمويل، بحيث تكون نموذج لبقية مدارس التعليم العام.

- **التنسيق والتعاون والتكامل مع شركاء التنمية، بما يضمن الاستفادة من المنح والقروض وتوجيهها نحو مشروعات التعليم الحقيقية التي تدعم السياسات الوطنية والمصالح القومية، وتحقق الأهداف المجتمعية.**

آلية التنفيذ:

١- تأسيس وحدة تناغم للتعاون والتفاهم مع شركاء التنمية بوزارة التربية والتعليم، وإشراك ممثلين عن هذه الجهات والمنظمات في مراحل الإعداد المختلفة، وذلك لإطلاعهم على الواقع، وضمان شفافية وصول الدعم للمكان المخصص له، وبما يضمن:

- اعتبار الخطة السنوية لوزارة التربية والتعليم الإطار الوحيد، الذي يترجم النتائج التربوية.
- أن يعمل كل شركاء التنمية على توفير كل الموارد لدعم مخرجات خطط الوزارة، وعدم تمويل أي نشاط أو برنامج خارج خطط الوزارة.
- تتم كل أشكال التفاوض بين وزارة التربية وشركاء التنمية، من خلال هذه الوحدة بالوزارة.
- تكون المراجعة السنوية المشتركة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي، هي الآلية الوحيدة لمراجعة وتقييم الخطط والبرامج.

٢- تكليف مركز البحوث لدراسة وتقييم تجربة المدارس الصديقة للأطفال في الخمس المحافظات المقامة حالياً فيها هذه المدارس، والمدعومة من قبل المنظمة العالمية اليونيسيف، وتقييم جهود المنظمة ودراسة تأثيراتها.

٣- في ضوء الدراسة السابقة يتم التوسع في فتح المدارس الصديقة للأطفال المدعومة من المنظمات في كافة محافظات الجمهورية، بالاستفادة من التجربة السابقة.

٤- التوسع في الدعم المقدم من المنظمات المانحة للمحافظات والمديريات والمدارس، وتوزيعها وفق الآليات التالية:

- وضع معايير لتوزيع الدعم على مستوى المدرسة(حسب المدرسة، التدريب، الصيانة، كلفة الطالب، ودعم الالتحاق حسب الجنس).
- وضع نظام للتوزيع والإدارة والإشراف والمحاسبة للدعم المقدم للمدارس، من خلال تطوير وتحديث السجلات المدرسية الحالية، وإعداد برنامج الكتروني لها، وإعداد الحسابات الختامي.
- استكمال الجهود و الآليات والقوانين والنظام المحاسبي، لبرامج الحوافز الأسرية للتلاميذ.

٥- تكليف مركز البحوث لدراسة وتقييم تجربة مشروع"بريدج" تحسين المدرسة الشاملة بمحافظة تعز، الممول من قبل"جايكا" وتقييم جهود المنظمة ودراسة تأثيراتها.

٦- في ضوء الدراسة السابقة يتم التنسيق مع الوكالة اليابانية"جايكا" لتوسيع عمل نموذج مشروع"بريدج" تحسين المدرسة الشاملة، بحيث يشمل كافة محافظات الجمهورية، بمشاركة الحكومة اليمنية، والإستفادة من التجربة السابقة.

٧- عقد لقاءات شهرية للتواصل مع ممثلي الوزارة والجهات والمنظمات المانحة، للوقوف أمام المعوقات والصعوبات ووضع المعالجات وتحديد الإنجازات بشكل دوري، وخاصة ما يتعلق بمشروع تطوير التعليم الأساسي ومشروع تطوير التعليم الثانوي وتعليم الفتاة.

المحور الخامس: إنشاء صندوق وطني مركزي لدعم مشروعات تطوير التعليم العام.

وذلك عن طريق:

١- تقدم وزارة التربية والتعليم لرئاسة الوزراء مشروعاً، بتشكيل لجنة أو هيئة عليا، برئاسة وزير التربية أو أحد وكلائه، تتكون من أعضاء قياديين من وزارة التربية والمالية والتجارة والصناعة والعمل، والغرف التجارية، وبعض البنوك، والعمل على إصدار قرار من رئاسة الوزراء بهذه اللجنة، تتولى هذه اللجنة تقديم خطة تفصليه لأهداف الصندوق، وتحديد الجهات التي ستساهم في دعمه، وتحديد موارده وطرق جمعها ونواحي صرفها، وما يسبق ذلك ويرافقه من حملة توعوية، وغير ذلك من الإجراءات التي تمكن الصندوق من القيام بمهامه من أجل تحقيق الأهداف المنوط به، بحيث يكون من مهامها:

- إجراء دراسة مسحية لحصر كافة المؤسسات الصناعية والتجارية، والشركات الاستثمارية والبنوك.
- تحديد نسبة مئوية من الأرباح السنوية لكل هذه المؤسسات، يتفق في تحديدها في ضوء ظروف كل مؤسسة.

- إيجاد مصادر تمويل جديدة تدعم الجهود الحكومية لضمان تلبية الإحتياجات المالية لمؤسسات التعليم العام في المستقبل.
- إشراك المجتمع بكل مؤسساته وتنظيماته، وفي طليعتها السلطة المحلية في دعم مسيرة التعليم العام مادياً ومعنوياً، وإدارياً وفنياً، والإشراف عليها بما يخدم المطالب المحلية والأنشطة السكانية، ويلبي حاجة الدارسين.
- إعادة توظيف الموارد والإمكانات العامة للمجتمع، من أجل توفير الإحتياجات المادية لمؤسسات التعليم العام، من أراضي وعقارات الدولة، ومن موارد الزكاة والأوقاف بما يحقق الفائدة الاجتماعية والاقتصادية المرجوة منها.
- التنسيق مع كل الأجهزة والمؤسسات الحكومية، والمؤسسات العامة والخاصة وكل الجهات الشعبية، في جمع مساهمتها المالية للتعليم، ووضع خطة لكيفية صرفها على مشاريع التعليم، وكيفية مراقبة هذا الصرف.
- جمع التبرعات من التجار والمحسنين والأهالي.
- دعم المدارس والمشروعات والأنشطة التعليمية، بشتى صور الدعم المادي والفني.
- تفعيل المساعدات الإقليمية والدولية وإعادة توظيفها بما يخدم مباشرة دعم التعليم ومؤسساته فنيا ومادياً.
- التركيز في المرحلة القادمة، على إنشاء مؤسسات تعليمية نوعية بنظم ومحتوى وأساليب متطورة توائم البيئات المحلية وأنشطة السكان.

٢- تحدد موارد الصندوق الوطني المركزي لدعم مشروعات تطوير التعليم العام من خلال الأتي:

- ٥٠% حصة الحكومة المركزية.
- مساهمة سنوية ثابتة من ميزانية وزارة التربية والتعليم.
- مساهمة سنوية ثابتة من صندوق النشء والشباب.
- نسبة ٢% من الأرباح السنوية للشركات والمؤسسات التجارية.
- الهبات والتبرعات من التجار والمحسنين والأهالي.
- وضع طابع للتعليم وإيداع موارده في الصندوق.
- ٢% من عائدات مطابع الكتاب المدرسي.
- ٢% من عائدات وأرباح مؤسسة الأثاث والتجهيزات المدرسية.
- ٢% من قيمة عطاءات مناقصات المشاريع المنفذة في التعليم العام.
- ٥٠ ريال من تجديد وثائق المركبات.
- ١٠% من أموال الزكاة لصالح التعليم العام .

- ١٠% من الضرائب المفروضة على السجائر والقات.
- ٢% من عائدات البترول.
- الرسوم المضافة على شبكة الاتصالات المحمولة والعادية لصالح التعليم.
- الرسوم المفروضة على تذاكر السفر لصالح التعليم.
- الرسوم المفروضة على الإعلانات في وسائل الإعلام لصالح التعليم.
- الضريبة التعليمية على الأنشطة الترفيهية، كالحفلات والمهرجانات الفنية والمباريات الرياضية.
- ضريبة الدمغة على جميع المعاملات الحكومية لصالح التعليم.
- الضريبة المفروضة على العمالة الوافدة لصالح التعليم.
- الضرائب المفروضة على السلع الكمالية وشبه الكمالية لصالح التعليم.
- عائدات وفوائد الأموال المجمدة في البنوك.
- عائدات واستثمارات موارد الصندوق على أن تكون الاستثمارات مربحة.
- المبالغ المحصلة كغرامات وجزاءات، في الموازنة العامة للوزارة.

المحور السادس:تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم العام

وذلك عن طريق:

- **تطبيق مشروع ميزانية المدارس كوحدة تربوية أساسية، والتوجه نحو إعطاء المدارس دوراً أكبر ومنحها صلاحيات الصرف المباشر في حدود مبالغ معينة، وفقاً لضوابط مالية محاسبية واضحة، بما يمكن من تحقيق الأتي:**
  - تحديد الموارد المالية لكل محافظة ومديرية، في ضوء الاحتياجات الفعلية لكل وحدة تعليمية (المدرسة).
  - تحقيق التوازن عند توزيع المخصصات المالية للمدارس على مجالات الإنفاق التعليمية المختلفة، والأبواب، بما يساعد في تحسين النفقات الرأسمالية وتخفيف النفقات الجارية، بما يضمن سد الفجوة الموارد المالية ومواجهة النمو السنوي.
  - إعطاء المؤسسات التعليمية قدراً من الاستقلالية، في ضوء القانون العام لسلطة المحلية، وبعيد عن الروتين الإداري.
  - وضع نظام مالي يربط الميزانية بالنتائج، ويكون أساسا لإعداد ومناقشة الميزانية وتخصيص وصرف النفقات والمتابعة والتقييم، والانتقال من الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنة إلى موازنة البرامج والأداء، المعتمد على ربط التمويل بالانجاز.
  - اعتماد النفقات التشغيلية السنوية من قبل الحكومة في ضوء دراسات للمتطلبات الحقيقة، مستفيدين من التجربة الجارية تنفيذها في محافظة تعز الممولة من قبل "جايكا"، في إطار مشروع المدرسة المتكاملة.
  - وضع آلية فاعلة لتسهيل الإجراءات المالية والإدارية للبنود الراكدة وجوانب تمويلها.

- تدريب الكادر الوظيفي العامل في القطاع المالي والتمويلي في مجالات التخطيط والإدارة المالية والتمويل، وإعداد الكلف المعيارية لنفقات التعليم وتوزيعها وفي أسس وأساليب إعداد الموازنات المدرسية.

- **الحد من الهدر التربوي المادي والبشري، الكمي والكيفي، في الإنفاق على التعليم وفق الآليات التالية:**

١- تكليف باحثين من الوزارة أو مركز البحوث ، بدراسة عوامل الهدر التربوي، تهدف الدراسة إلى تحديد هذه العوامل والعمل على الحد منها، وخفض متوسط الرسوب والتسرب إلى ١%.

٢- إصدار تعميم وزاري يقضي بتوفير حاسب آلي على الأقل لكل مدرسة وإدارة تعليمية، والعمل ربطها بمكاتب التربية بالمحافظات ووزارة التربية مباشرة عن طريق الشبكة العالمية"الانترنت"، وعمل دورت تدريبية للقائمين عليها لتعلم المهارات الأساسية لعمل هذه الحواسيب وصيانتها.

٣- الاستخدام الاقتصادي للأدوات والأجهزة والمواد التعليمية، والأثاث والمحافظة عليه، بما يضمن:

- خفض تكاليف طباعة الكتب المدرسية.
- خفض تكاليف الأثاث والتجهيزات المدرسية.
- خفض مصروفات المياه والكهرباء والهاتف.
- الاستخدام الأمثل للوسائل والتقنيات التربوية، وتشجيع إنتاج واستخدام وسائل من الخامات المتوفرة في البيئة المحلية.

٤- تكليف إدارة الصيانة والخدمات، بإجراء دراسة ميدانية تهدف إلى استخراج متوسط الاستهلاك الحالي للكهرباء والماء والتلفون والانترنت والقرطاسية، والخروج بمعايير للاستهلاك، بناءً على مؤشرات عدة تلتزم به المدارس، وتجاوزه إسراف يجب تصحيحه.

٥- إصدار تعميم لمدراء الإدارات التعليمية بالمديريات بتكليف مسئول الإحصاء بالتعاون مع مدراء المدارس، برفع تقرير نهاية العام الدراسي بالأثاث والأدوات والأجهزة الموجودة بالمدارس، والتي تحتاج إلى إصلاح أو تبديل ، والتي تعتبر زيادة عن حاجة المدرسة.

٦- إصدار تعميم لمدراء المدارس ، بان يتحمل أي فرد تكاليف الأشياء المتلفة من قبله، خاصة خارج الدوام أو الاستخدام غير الرسمي للمواد والأجهزة.

٧- تطبيق مبدأ المسألة والمحاسبة داخل الأجهزة الإدارية التعليمية، وخاصة لجان المناقصات.

٨- إصدار تعميم لمدراء المكاتب بالمحافظات، بترشيد الجهاز الإداري العامل في المحافظات والمديريات والمدارس، لتفعيل النواحي التدريسية والتوجيهية بعد وضعهم في برامج تحويلية.

٩- تطبيق إستراتيجية الأجور والمرتبات للمعلمين والإداريين، بما نص عليه قانون التربية والتعليم رقم(٤٥) لعام١٩٩٢م، وتحديثه دورياً كلما تطلبت الحاجة إليه، كوسيلة لرفع الكفاءة والفعالية للمدرسين.

١٠- فصل ميزانية التعليم الأساسي عن التعليم الثانوي، وإعداد ميزانية لكل مرحلة حسب الاحتياجات الفعلية للمرحلة، وأعداد الطلاب بكل مرحلة.

١١- وضع الآليات الكفيلة بتنفيذ قرار مجلس الوزراء، بربط الدرجة الوظيفية بالمدارسة، والاستفادة من نتائج تنفيذ بدل طبيعة العمل في إعادة توزيع المعلمين والمعلمات وفقاً للاحتياج، وتفعيل الأساليب المختلفة التي تؤدي إلى تحفيز المعلمين والمعلمات للعمل في المناطق الريفية.

١٢- التدقيق في الإجازات والأعذار الطبية للمعلمين بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة، وفقا للقوانين الصادرة من الخدمة المدنية، والتأكيد على تجديدها سنوياً.

١٣- تنفيذ مشروع التقاعد المبكر ليتم استبدال المعلمين القدامى المتقاعدين بالمعلمين الجدد وضمان أن يكون التوفير أعلى من التكلفة وضمان المحافظة على النوعية الجيدة من المعلمين.

١٤- تفعيل أجهزة التوجيه والتفتيش المدرسي، وتوفير كافة المتطلبات والتسهيلات اللازمة التنفيذ مهامها، وإعادة تعيين العاملين فيها وفقاً لمعايير وأسس وضوابط خاصة.

- **الحد من الهدر في بناء وصيانة وتنفيذ المبنى المدرسي مركزيا ومحلياً، وفق الآليات التالية:**

١- استكمال مشروع الخارطة المدرسية واعتمادها في عملية التخطيط والتوزيع للمباني المدرسية.

٢- إقرار معايير وأسس تربوية وفنية لموقع ومواصفات وتصميم المبنى المدرسي، مع التركيز على تحديد الحد الأدنى من المرافق اللازمة وتوفيرها في المبنى.

٣- أتناج نماذج لتصميم المبنى المدرسي ملائمة لجميع الظروف الطبيعية والتربوية و تراعي خصوصية ذوي الاحتياجات الخاصة، وطرق استيعابها لأعداد الطلاب، وعدد الفصول الدراسية وشعبها، تحقق جودة التصميم وتخفيض التكلفة.

٤- إنشاء ورشة ثابتة للقيام بأعمال الصيانة الذاتية على مستوى المحافظات، وتامين سيارة مجهزة على الأقل، تعمل كورشة متحركة بين مدارس المحافظة.

٥- توزيع ودليل عام الصيانة المدرسية، ودليل العمليات الإدارية والمالية للصيانة البسيطة والمستمرة، التي تقوم بها المدارس والمجتمعات المحلية.

٦- تدريب معلم واحد على الأقل في كل مدرسة، لتطوير مهارتهم وخبراتهم في استخدام وصيانة الأثاث والأجهزة والمعامل والمختبرات.

٧- الاعتماد في بعض الأمور على الجهود الذاتية لتوفير مصادر تمويل بناء فصول دراسية جديدة بالمدارس القائمة، والاستفادة من الخامات المتوفرة في البيئة المحلية.

٨- تفعيل مساهمات المجتمع في المشاريع المقدمة، لتشمل كافة مشاريع البناء والصيانة والتجهيزات للمدارس.

٩- التوثيق القانوني لأراضي وعقارات المنشآت التعليمية.

رابعاً: تدابير و متطلبات إضافية لضمان تحقيق التصور

١- إعادة النظر بالتشريعات والقوانين و اللوائح المالية والإدارية في ضوء قانون السلطة المحلية، لضمان التوسع في اللامركزية في إدارة وتمويل التعليم العام، وإعطاء المحليات دوراً أكبر في إدارة وتمويل التعليم العام، بما يسمح بالمرونة للأجهزة الإدارية والمالية على مستوى الوحدات الإدارية اقتراح مقدار الضريبة أو النسبة المحددة لصالح التعليم العام من الضرائب العامة على مستوى المديرية، وبما يفي باحتياجاتها في المستقبل.

٢- التنسيق والتعاون مع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة، من أجل تفعيل دور هذه الوزارات لتحقيق النتائج والأهداف المخطط لها، وبحسب التالي:

- التنسيق مع وزارة المالية للاتفاق، حول إنشاء حسابات المدارس في البنوك أو البريد، وكيفية إدارتها من قبل المدارس والمجتمع المحلي، وآلية الصرف وإخلاء العهد، وفق للأنظمة المالية المعتمدة، والاتفاق على اعتماد سقوف الميزانية المحددة للتعليم، في إطار إسقاطات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م.
- التنسيق مع وزارة التخطيط للاتفاق حول المخرجات والنتائج المستهدفة للتعليم، في إطار الخطط الوطنية، وحول المؤشرات والمخرجات التي سيتم متابعتها وتقييمها، لتحقيق أهداف خططها القطاعية، في إطار الخطط الوطنية.
- التنسيق مع وزارة الخدمة المدنية، للاتفاق على مؤشرات ومعايير تثبيت المعلمين وفقاً للكفايات المطلوبة منهم، لضمان تحسين جودة ونوعية التعليم، والاتفاق على توفير المعلمات في المناطق الريفية المعزولة، وآلية التثبيت، والتنسيق مع برامج الخدمة المدنية لإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم ووفقا للنتائج الأهداف المرجوة منها.
- التنسيق مع وزارة الإدارة المحلية، لإدماج خطط الوزارة المركزية في خطط الوزارة المحلية، على مستوى المحافظات والمديريات، ووضع نظام متكامل للتخطيط والمتابعة في هذه المستويات.
- التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لتطوير برامج الإعداد والتأهيل القبلي، لتتناسب من حيث الكم والكيف مع احتياجات التعليم العام، وربط التأهيل بالكفاية المطلوبة للمعلمين.
- التنسيق مع وزارة الشباب والرياضة وصندوق النشء والشباب، من أجل أقامة الأندية والفرق الرياضية المدرسية، وتفعيل النشاطات الرياضية الموسمية والفصلية.

٣- الاهتمام بتكلفة الطالب في التعليم العام، والعمل على رفعها على الأقل بما يوازي ثلث الإنفاق على الطالب في هذا النوع من التعليم في دول الخليج العربية.

٤- إيجاد توازن بين الإيرادات والمصروفات في الموازنة العامة للدولة، بترشيد الإنفاق أو العمل على سد العجز تدريجياً بتوفير مبالغ لكل سنة مالية، وذلك للسيطرة على العجز في الموازنة العامة، واللجوء إلى اعتمادات إضافية.

٥- العمل على أقامة الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية، وعمليات الهدر التربوي، وتوجيهها فيما ينتج عن طريق تخطيط الإنفاق على التعليم، وتحديد الأولويات، ووضع الأهداف للخطط المستقبلية، واقتراح الحلول للمشكلات الحالية والمستقبلية.

٦- إيجاد نظام فعال يضمن حسن تقدير الاحتياجات المالية ومتطلبات الوحدات التعليمية، والقدرة على توفير الموارد المالية للإنفاق على الخدمات التعليمية، من خلال النظام الضريبي العام وتحديد مخصصات التعليم العام منه.

٧- تطوير الهيكل الضريبي عن طريق ربط الضريبة برقم قومي، والتوريد مباشرة عبر البنك المركزي أو احد فروعه لحساب الوحدات التعليمية.

٨- إنشاء قنوات اتصال وعلاقات، لتأسيس حوار ديمقراطي مسؤول يعني بالشأن التربوي كقضية مجتمعية، وذلك بين المؤسسات التعليمية ومختلف شرائح المجتمع ومستوياته، من خلال ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المهنية والتعاونية والأحزاب والمؤسسات الإنتاجية والحكومية ذات العلاقة.

٩- وضع الأطر القانونية والتنظيمية التربوية اللازمة، لتوسيع قاعدة مشاركة المجتمع المحلي في الإدارة والإشراف والتخطيط للنشاط التربوي، في إطار علاقة شراكة حميمية ومسؤولة وهادفة بين الجانبين.

١٠- تكوين الأطر القانونية والتنظيمية، للإنشاء مجالس تضم ممثلي القيادات التربوية وممثلي القطاع الخاص وقطاع الأعمال والإنتاج والخدمات على المستوى المركزي والمحلي.

١١- عقد اجتماعات ومؤتمرات إعلامية موسعة لقيادة الوزارة على كافة المستويات، تتناول القضية التربوي كقضية مجتمعية، ويهدف إلى تقرير علاقة الإنفتاح والثقة المتبادلة في إطار من الشفافية والمسؤولية وقبول المساءلة.

١٢- مراعاة الأوقات المناسبة لتنفيذ البرامج المقترح في التصور، بما لا يؤثر على سير العملية التعليمية، في إطار من التنسيق التكاملي مع مكاتب التربية بالمحافظات، والإدارات التعليمية بالمديريات.

١٣- وضع نظام فعال للرقابة على الصرف والأداء، من جهات حكومية متعددة، مثل مجلس النواب والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وزارة المالية، وزارة التربية والتعليم.

١٤- إعداد الخطة السنوية لوزارة التربية والتعليم بمشاركة جميع الأطراف.

١٥- التدريب الشامل لمكونات السلطة المحلية بما يبين لها أدوارها، وأين تستقل وأين تتكامل، وكيف تنسق أعمالها أفقياً وراسياً.

المراجع

المـــراجـــع

أولاً: الدساتير و القوانين والقرارات

١. القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية (٢٦٧).

٢. صحيح مسلم : حديث رقم (٣٠٨٤).

٣. القانون العام للتربية والتعليم رقم (٤٥) لعام ١٩٩٢م.

٤. القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٨م بشان اللائحة التنفيذية لقانون المعلم و المهن التعليمية، صنعاء.

٥. قرار رئيس الوزراء رقم (١٢٨) بشان اللائحة التنفيذية لقانون المعلم و المهن التعليمية، لستة ١٩٩٨م.

٦. وزارة الإدارة المحلية(٢٠٠١م): قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، صنعاء.

ثانياً: التقارير و الوثائق و النشرات الرسمية

١. الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٧): كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٦م، نوفمبر٢٠٠٧م، صنعاء.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٦): كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٥م، نوفمبر٢٠٠٦م، صنعاء.

٣. الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٥): كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٤م، نوفمبر٢٠٠٥م، صنعاء.

٤. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم(٢٠٠٧): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة(٢٠٠٥/٢٠٠٦م)،أغسطس٢٠٠٧م، صنعاء.

٥. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم(٢٠٠٦): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة(٢٠٠٤/٢٠٠٥م)،أغسطس ٢٠٠٦م، صنعاء.

٦. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم(٢٠٠٥): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة(٢٠٠٣/٢٠٠٤م)،أغسطس٢٠٠٥م، صنعاء.

٧. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم(٢٠٠٤): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة(٢٠٠٢/٢٠٠٣م)،أغسطس٢٠٠٤م، صنعاء.

٨. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم(٢٠٠٣): مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله أنواعه المختلفة(٢٠٠١/٢٠٠٢م)،أغسطس٢٠٠٣م، دار المصباح للطباعة، صنعاء.

٩. وزارة التخطيط والتنمية (١٩٩٦): الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٦-٢٠٠٠)، صنعاء.

١٠. وزارة التخطيط والتنمية (٢٠٠١م): الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، (٢٠٠١-٢٠٠٥)، الجزء الثاني، صنعاء.

١١. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٤م): تقرير التنمية البشرية، صنعاء.

١٢. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٥م): خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر(٢٠٠٦-٢٠١٥)، صنعاء.

١٣. وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٤): التقرير العام لنتائج المسح التربوي الدوري ٢٠٠٢/٢٠٠٣م، يناير٢٠٠٤م، مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء.

١٤. وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٤): التقرير العام لنتائج المسح التربوي الدوري ٢٠٠٣/٢٠٠٤م، أكتوبر٢٠٠٤م، مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء.

١٥. وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٤): الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي، مطابع الكتاب المدرسي، صنعاء.

١٦. وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٧م): تقرير بعدد مدراء العموم ونوابهم، إدارة النظم والمعلومات.

١٧. وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٨): تقرير الانجاز السنوي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي لعام ٢٠٠٧، المراجعة السنوية المشتركة الرابعة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (الملتقى التربوي)، ٥-٧ مايو٢٠٠٨م، صنعاء.

١٨. وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٨): تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي في الإطار المركزي، المراجعة السنوية المشتركة الرابعة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (الملتقى التربوي)، ٥-٧ مايو٢٠٠٨م، صنعاء.

١٩. وزارة التربية والتعليم (٢٠٠٨): وقفة تقييمية لآليات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (٢٠٠٣-٢٠٠٧م)، المراجعة السنوية المشتركة الرابعة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي (الملتقى التربوي)، ٥-٧ مايو٢٠٠٨م، صنعاء.

٢٠. وزارة المالية (٢٠٠٦): موازنة السلطة المركزية للسنة المالية ٢٠٠٧م، الجزء الأول، نوفمبر، صنعاء.

٢١. وزارة المالية (٢٠٠٥): موازنة السلطة المركزية للسنة المالية ٢٠٠٦م، الجزء الأول، أكتوبر، صنعاء.

٢٢. وزارة المالية (٢٠٠٤): موازنة السلطة المركزية للسنة المالية ٢٠٠٥م، الجزء الأول، أكتوبر، صنعاء.

٢٣. وزارة المالية (٢٠٠٣): موازنة السلطة المركزية للسنة المالية ٢٠٠٤م، الجزء الأول، أكتوبر، صنعاء.

ثالثاً: التقارير و النشرات الصادرة من المؤتمرات والمنظمات الدولية

١. الأمم المتحدة (١٩٩٩م): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

٢. البنك الدولي (٢٠٠١م): تقرير التنمية البشرية، الرياض.

٣. اليونسكو(١٩٩٦م): مشاركة المجتمع في الإدارة التربوية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

٤. اليونيسيف (٢٠٠٧م): ورشة إلغاء الرسوم المدرسية من ٩-١٠ أبريل بمركز البحوث و التطوير التربوي،منظمة اليونيسيف، صنعاء.

رابعاً: رسائل الماجستير و الدكتورة و البحوث المقدمة للمؤتمرات

١. الحاوري، محمد أحمد (٢٠٠٥م): التعليم في اليمن بين قيود التمويل ومتطلبات التطوير، دراسة مقدمة للمجلس الأعلى لتخطيط التعليم باليمن، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، صنعاء.

٢. الحاج، أحمد على (٢٠٠٥م): نحو إستراتيجية لتطوير مصادر جديدة لتمويل مدارس المستقبل في مملكة البحرين، دراسة مقدمة لجائزة مكتب التربية العربي لدول الخليج للبحوث التربوية٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

٣. الحوثي، إبراهيم وأفكار الشامي (٢٠٠١): مراجعة الإنفاق العام على التعليم، دراسة غير منشورة، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء.

٤. الصائغ، عبد الرحمن، مصطفى محمد (٢٠٠٥م): التنسيق والتعاون والتكامل بين مؤسسات الأعمال والإنتاج(تجارب بعض الدول المتقدمة)، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

٥. العبيدي، سيلان (٢٠٠٢م): تمويل التعليم في ظل العولمة، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، صنعاء.

٦. العقوري، عبد الواحد (٢٠٠٠م): التمويل الحكومي للتعليم العالي ومشكلاته، بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالي الأهلي ، من ٣٠ مايو – ١ يونيو، صنعاء.

٧. العولقي، حسن أبو بكر فريد(١٩٩٨م):تجارب محلية وعربية ودولية لمصادر وبدائل لتمويل التعليم، دراسة مقدمة إلى اجتماع تمويل التعليم في الدول الأعضاء وسبل تنمية، أكتوبر، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الكويت.

٨. الغامدي، عبد الله بن مغرم (٢٠٠٦م): الإنفاق على التعليم، دراسة أعدها بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

٩. المنصوب، محمد عبد الكريم (٢٠٠٧م): تقرير مسح المدارس والأسر عن تأثير إلغاء الرسوم الدراسية(دراسة ميدانية)، مقدمة لمنظمة اليونيسيف، صنعاء.

١٠. حلمي، فؤاد أحمد وأخرون (١٩٩١م): تمويل التعليم الأساسي في مصر(رؤية مستقبلية)، دراسة مقدمة للمركز القومي للبحوث التربوية و التنمية، القاهرة.

١١. رحمة، أنطوان حبيب (٢٠٠٢م): استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج العربية (رؤية مستقبلية)، دراسة أعدها بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

١٢. رفاعي، عقيل محمود (٢٠٠٥): إستراتيجية مقترحة لتمويل التعليم العام و الإنفاق عليه في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر، العربي الرابع، (١٨-١٩ ديسمبر)، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعه عين شمس.

١٣. شجاع، عبد الكريم أحمد (١٩٨٩): دراسة تكلفة وتمويل التعليم في الجمهورية اليمنية من الفترة " ١٩٧٥ . ١٩٨٥"، ماجستير، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة القاهرة.

١٤. شجاع، عبد الكريم أحمد (١٩٩٦م): كفاءة الإنفاق العام مع التطبيق على قطاع التعليم في اليمن، رسالة كتوراة مقدمة لجامعة ألمستنصريه، بغداد.

١٥. شيخ، خالد راجح (٢٠٠٠): اقتصاديات التعليم العالي وآفاق المستقبلة، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي والأهلي (٣٠ مايو .١ يونيو)، صنعاء.

خامساً: الدوريات و المجلات العلمية

١. أحمد الوطحي (٢٠٠٠): واقع التعليم في الجمهورية اليمنية وأولويات تجديده على طريق مدرسة المستقبل، مجلة البحوث و الدراسات التربوية، العدد (١٥)، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء.

٢. الحاج، أحمد علي (٢٠٠٢):نحو إستراتيجية لتطوير الإدارة المدرسية، مجلة الثوابت، العدد(٢٨)، صنعاء.

٣. الحاج، أحمد على (٢٠٠٧): تحديات التعليم في اليمن، مجلة جامعة صنعاء للعلوم التربوية و النفسية، المجلد(٤)، العدد(١)، يناير، كلية التربية، صنعاء.

٤. الشامي، عبدا لله محمد (٢٠٠٦م): تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء بعض الخبرات العالمية المعاصرة، مجلة الدراسات والبحوث التربوية، العدد(٢١)، مركز البحوث والتطوير التربوي، صنعاء.

٥. العرباوي، آمال (١٩٩٧م): الاستثمار في التعليم وعوائده الاجتماعية، مجلة التربية بالمنصورة، العدد (٣٥)، جامعة المنصورة.

٦. باطويح، محمد عمر (٢٠٠١م): تمويل التعليم الجامعي بين الواقع وتطلعات التغيير، مجلة حضرموت للدراسات والبحوث، العدد الأول، ، جامعة حضرموت.

٧. بشر، يحي منصور (٢٠٠٤): واقع تمويل نظام التعليم في الجمهورية اليمنية، مجلة الباحث الجامعي، العدد(٧)، جامعة إب.

٨. بيومي، كمال حسني (١٩٩٧م): توجهات سياسة تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة وزمبابوي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مستقبل التربية العربية، المجلد الثالث، العددان التاسع و العاشر، القاهرة.

٩. حسن، محمد صديق (٢٠٠٦): التعليم و التمويل"تأثير متبادل و مسئولية مشتركة"، مجلة التربية، العدد(١٥٨)، السنة الخامسة والثلاثون، اللجنة الوطنية القطرية للتربية و الثقافة و العلوم، الدوحة.

١٠. عبد المعطي، يوسف (١٩٨٣م): امة معرضة للخطر، مجلة رسالة الخليج، العدد (١٢)، مكتب التربية لدول الخليج العربي، الرياض.

١١. لاسبيل، جيرار وغوميز(١٩٩٠): التنبؤات المتعلقة بنفقات التعليم الابتدائي في البلدان النامية(مستقبليات)، مجلة التربية الفصلية، المجلد العشرين، العدد(١٤)، اليونسكو.

١٢. متبولي، صلاح محمد (١٩٩٥م): التعليم المصري و القروض الأجنبية،كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد(٨٩)، القاهرة.

١٣. مصطفى، يوسف عبد المعظم (٢٠٠٤م): تصور مقترح لزيادة المواد المالية بالجامعات المصرية في ضوء خبرات بعض الجامعات الأجنبية، مجلة التربية، العدد (٢١) ، القاهرة.

١٤. نصار، سامي محمد (١٩٩٩م): دور القطاع الخاص في تمويل التعليم في دول الخليج العربي، رؤية مقترحة ، مجلة العلوم التربوية، العدد (١٦) ، القاهرة.

١٥. وزارة المعارف (٢٠٠٠م): التعليم من حولنا-تجارب من دول العالم، كتاب المعرفة، العدد(١٦)، الرياض.

١٦. وزارة المعارف(٢٠٠٠م): رؤية مستقبلية ١٤٢٠-١٤٣٠هـ، مجلة المعرفة، العدد(٦٠)، الرياض.

سادساً: الكتب العربية و المترجمة

١. إسماعيل، محمد محروس (١٩٩٠م): اقتصاديات التعليم، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية.

٢. الأغبري، بدر سعيد (٢٠٠٣م): إصلاح التعليم وتطويره في اليمن، دار الشوكاني، صنعاء.

٣. الأغبري، بدر سعيد (٢٠٠٤م): التربية والتعليم في اليمن، مركز التربية للطباعة والنشر، ، صنعاء، ط١.

٤. الأغبري، بدر سعيد (٢٠٠٢م) : نظام التعليم في اليمن، دار الشوكاني للطباعة، صنعاء.

٥. الأغبري، بدر سعيد (٢٠٠٧م): اتجاهات معاصرة في التعليم اليمني ، أوان للخدمات الإعلامية، صنعاء.

٦. الحاج، أحمد علي (٢٠٠١): اقتصاديات التعليم من النظرية إلى التطبيقي، دار الشوكاني للتوزيع والنشر، صنعاء.

٧. الحاج، أحمد علي (٢٠٠٧): دراسات في التربية، مؤسسة أبرار للنشر و التوزيع، صنعاء.

٨. جابر، جابر عبد الحميد واحمد خيري كاظم (١٩٩٢م): مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة.

٩. رشاد، عبد الناصر محمد (١٩٩٧م): التعليم و التنمية الشاملة، دراسة في النموذج الكوري، سلسلة المراجع في التربية وعلم النفس (٢)، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٠. رفاعي، عقيل محمود (٢٠٠٨): تطوير التعليم العام و تمويله (دراسات مقارنة)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.

١١. العبيدي، سيلان وعلى رهيف (١٩٩٨): اقتصاديات التعليم و طرائقه التقنية، مكتب ماك للنشر و التوزيع، بغداد.

١٢. عابدين، محمود عباس (٢٠٠٣): قضايا تخطيط التعليم و اقتصادياته بين العالمية و المحلية، الطبعة الأولى، ابريل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

١٣. فهمي، محمد سيف الدين (١٩٩٦م): التخطيط التعليمي، أسسه وأساليبه ومشكلاته ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

١٤. نوفل، محمد نبيل (١٩٧٩):التعليم والتنمية الاقتصادية، الانجلو المصرية، القاهرة.

١٥. فرانسيس كيلودز (٢٠٠٣): البيئة التربوية الجديدة (التخطيط للمشاركة)، كتاب التخطيط التربوي، تحرير ففرانسيس ن. كيميرر–دو جلاس م.وندام، ترجمة محمد أمين وعاطف عيث، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة.

١٦. فرانسيس ن. كيميرر (٢٠٠٣): الشراكة بين الدولة والمحليات في تمويل التعليم الأساسي والثانوي، كتاب التخطيط التربوي، تحرير ففرانسيس ن. كيميرر–دو جلاس م.وندام، ترجمة محمد أمين وعاطف عيث، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة.

سابعاً: المراجع الأجنبية

1- **Ahmed. M(1975). *The Economics of Non-formal Education. Resources Costs and Benefits*. N.Y: Prager Publisher.**

2- **Bilr B.Howasd and Milles Upton(1963). *Introducing to Business Finance*. N.Y: Hill Book Company.**

3- **Cohn, Elchanan, and Gesk, G.Terry(1990). *Economics of Education*. N.Y: Bergman Press.**

4- **Croker .Horstman. J(1983). *The Financing of Education England Comparative*. Education review, Volume. 31,No.2.**

5- **Dnnison. W.F(1984). *Educational Finance and Resources* :Croon Hdm, London.**

6- **Guire, Kent(1990).*Emerging Issues in State Level School Fiance*. Eric Digest.**

7- **Gesk, G. Terrg and Mcmahon , W. Walter(1982). *Financing Education. Overcoming Inefficiency and Inequity* :The University of Olinois Press .U .S.A.**

8- **Kinght, Blan(1983). *Managing School Finance*. Liver Pool, England.**

9- **Odden, Allan and Picas Lawrence(1992). *School Finance (A Policy Perspective)* Mc Graw Hall, U.A.S.**

10- **UNISCO(1970). *A world survey of Problems – and prospect- ion (Educational planning)* Paris**.

ثامناً: مراجع الانترنت

1- http://abrokenheart.maktoobblog.com
2- http://arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID=952
3- http://arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID=459
4- http://ar.rian.ru/society/20071222/93756163.html
5- http://www.ameinfo.com/ar-105674.html
6- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67746
7- http://www.al-moharer.net/moh217/hobeika217.htm
8- http://www.alsahwanet.net/view_news.asp?sub_no=1_2008_08_10_65264
9- http://www.alwasat-ye.net/modules.php?name=News&file=article&sid=358

10- http://www.althawranews.net/detailes.aspx?newsid=17537
12- 11-http://www.ensan.net/news/121/ARTICLE/1836/2008-02-8.html
13- http://www.sabanews.net/ar/news85285.htm
14- http://www.saleh-ibrahim.com/2_3_5.php
15-http://www.pogar.org/arabic/govnews/2005/issue3/yemen.
html#m11
16- http://tharwacommunity.typepad.com/tharwa_yemen/2008/
01/post-5.html
17- http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/Article-
Details.aspx?Language=ar&id=1305691
18- http://yemen-embassy-egy.com/yemen-egypt.asp
19- http://www.siironline.org/alabwab/edare
%20eqtesad(27)/184.htm
20-ttp://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME
/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/0,,menuPK:595734~
pagePK:146732~piPK:64003010~theSit ePK:475954,00.html
21- http://www.web-japan.org/

الملاحق

ملحق(1):الإستبانة في صورتها الأولية قبل التحكيم

جامعة صنعاء

نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي

كلية التربية (قسم الإدارة والتخطيط)

الأخ الدكتور/ **الأكرم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان(تطوير مصادر تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة) لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي. وبناءً على ذلك تم إعداد استبانه لأخذ وجهات نظر المسؤولين عن تمويل التعليم العام في وزارة التربية والتعليم ،ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمؤسسات المجتمعية بالجمهورية اليمنية، وذلك بهدف وضع تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة وبما يلائم ظروف المجتمع اليمني.

ونظراً لما لكم من خبرة ودراية في هذا المجال، برجاء اطلاعكم على هذه الإستبانة لبيان مدى صلاحية فقراتها وحذف وتعديل وإضافة ما ترونه مناسبا، وسيكون لإسهامكم هذا أهمية بالغة في خدمة البحث العلمي.

ولكم فائق التقدير والاحترام

الباحث/

فائز ناصر على مجاهد

وسائل وأساليب تطوير مصادر تمويل التعليم العام

فضلا ضع علامة (√) أمام الخانة التي تمثل رأيكم.

م	العبـــــارة	مناسبة	غير مناسبة	مناسبة للمحور	التعديل
١.	أولا: التمويل الحكومي :- رفع مخصصات التعليم العام السنوية من الميزانية العامة، والدخل القومي للدولة.				
٢.	إنشاء صندوق وطني مركزي لصالح تمويل التعليم العام.				
٣.	تحديد نسبة من أموال الزكاة لصالح التعليم العام .				
٤.	تحديد نسبة من حصيلة ضريبة الدخل لصالح التعليم العام.				
٥.	تحديد نسبة من حصيلة الضريبة الجمركية لصالح التعليم العام.				
٦.	تحديد نسبة من حصيلة ضريبة المبيعات لصالح التعليم العام.				
٧.	تحديد نسبة من حصيلة ضريبة المهن التجارية لصالح التعليم العام.				
٨.	تحديد نسبة من حصيلة ضريبة الثروة العقارية لصالح التعليم العام.				
٩.	تحديد نسبة من الضرائب المفروضة على السجائر والقات، لصالح التعليم العام.				
١٠.	تخصيص نسبة من عائدات البترول لصالح التعليم العام.				
١١.	تخصيص نسبة من عوائد الأوقاف لصالح التعليم العام .				
١٢.	تخصيص نسبة من أراضي الوقف وعقارات الدولة لإقامة المباني المدرسية عليها.				
١٣.	إضافة رسوم على شبكة الاتصالات المحمولة والعادية لصالح التعليم العام.				
١٤.	فرض رسوم على تذاكر السفر لصالح التعليم العام .				
١٥.	فرض رسوم على الإعلانات في وسائل الإعلام المختلفة لصالح تمويل التعليم العام				
١٦.	فرض ضريبة تعليمية على الأنشطة الترفيهية، كالحفلات والمهرجانات الفنية والمباريات الرياضية لصالح التعليم العام.				
١٧.	فرض ضريبة دمغة على جميع المعاملات الحكومية لصالح التعليم العام.				
١٨.	فرض ضريبة على العمالة الوافدة لصالح التعليم العام .				
١٩.	فرض ضرائب على السلع الكمالية وشبه الكمالية لصالح التعليم العام.				
٢٠.	استخدام عائدات أو فوائد الأموال المجمدة في البنوك لصالح التعليم العام.				
٢١.	ثانيا : التمويل الذاتي:-تحميل الطلاب جزاً من نفقات تعليمهم كرسوم دراسية، مع مراعاة الطلاب أبناء الأسر الفقيرة والمعدمة.				
٢٢.	فرض رسوم إضافية على الطلاب الراسبين والباقين للإعادة.				
٢٣.	فرض بعض الغرامات المالية على الطلاب في حالة تكرار مخالفتهم الأنظمة واللوائح المدرسية.				
٢٤.	إقامة المعارض الخاصة لبيع المنتجات الطلابية وتخصيص نسبة من الدخل لصالح المدرسة				
٢٥.	إقامة الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والصحة، والموسيقى، والرسم، وغير ذلك، مقابل رسوم رمزية للمدارس التي تقام بها.				
٢٦.	تصميم برمجيات تعليمية في جميع المقررات الدراسية والفنية،التي تباع للطلبة والمجتمع .				
٢٧.	إقامة الفرق الثقافية و الفنية المدرسية، وتخصيص نسبة من دخلها لصالح المدارس.				
٢٨.	استثمار آلات الطباعة الكمبيوتر و آلات التصوير لصالح المدارس.				
٢٩.	استثمار قاعات مصادر التعلم والانترنت، والمكتبات، والملاعب الرياضية، وغيرها خارج الدوام الرسمي وفي العطل الصيفية، لصالح المدارس.				
٣٠.	إصلاح المرافق التابعة للمدارس، وتأجيرها لصالح المدارس.				

٣١.	ترشيد الإنفاق من خلال استغلال الموارد المتاحة للتعليم العام بكفاءة.				
٣٢.	ثالثا: التمويل المجتمعي:-تشجيع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم عن طريق الهبات والتبرعات والمنح من رجال الأعمال والقادرين.				
٣٣.	تفعيل دور أولياء أمور الطلاب، للمشاركة ماديا ومعنويا في الأنشطة والأعمال المدرسية.				
٣٤.	تفعيل دور مجالس الآباء ، للمساهمة في الجوانب التمويلية للمدارس.				
٣٥.	استغلال المناسبات لإقامة المهرجانات والاحتفالات الخاصة بالتبرعات لصالح التعليم العام				
٣٦.	إنشاء صندوق لدعم التعليم على مستوى كل مدرسة .				
٣٧.	تفعيل مشاركات المجتمع ومساهماته لتشمل كافة المشاريع التربوية المقدمة.				
٣٨.	حجز بعض الأراضي العامة و تسويرها لإقامة مباني مدرسية عليها في المستقبل.				
٣٩.	تشجيع المنظمات والجمعيات غير الحكومية لتقديم المشروعات والخدمات التعليمية والخيرية للطلاب.				
٤٠.	توجيه مؤسسات القطاع الخاص والشركات والبنوك للاستثمار في التعليم العام.				
٤١.	إشراك القطاع الخاص في إدارة و تمويل التعليم العام .				
٤٢.	تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في بناء مدارس و استئجارها منه مدة محددة لتعود بعد ذلك ملكيتها للدولة.				
٤٣.	تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في طباعة الكتب، والوسائل التعليمية، والأدوات المعملية، والتجهيزات المدرسية.				
٤٤.	تخفيض الضريبة على المؤسسات والشركات التي تقدم منح أو تبرعاً لمؤسسات التعليم العام.				
٤٥.	تقديم قطع أراضي مجانية للقطاع الخاص لإنشاء مباني مدرسية عليها.				
٤٦.	دعم مدارس التعليم العام الأهلية و الخاصة ببعض المدرسين من وزارة التربية والتعليم				
٤٧.	رابعا- الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية :- دعوة الدول الصديقة والشقيقة إلى دعم مشروعات تطوير التعليم العام.				
٤٨.	المشاركة في المؤتمرات الدولية التي تناقش مشكلات التعليم وحث الدول المشاركة إلى دعم التعليم العام باليمن.				
٤٩.	توطيد علاقة الشراكة بين الحكومة وشركاء التنمية وتعزيز إشراك ممثلي الجهات المانحة في الإعداد والتنفيذ والتقييم .				
٥٠.	تحسين الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية التي تقدم لتطوير وتحسين البرامج التربوية .				
٥١.	توجيه المنح والقروض لمشروعات التعليم الحقيقية والتي تدعم تحقيق الأهداف المجتمعية.				
٥٢.	إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية، لتمويل مشاريع التعليم.				

ملحق(٣):الإستبانة في صورتها النهائية بعد التحكيم

جامعة صنعاء

نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي

كلية التربية (قسم الإدارة والتخطيط)

الأخ /..... **الأكرم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان(تطوير مصادر تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة) لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة والتخطيط التربوي، تهدف الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير مصادر تمويل التعليم العام بالجمهورية اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، وبما يلاءم ظروف المجتمع اليمني.

ونظراً لما لكم من خبرة ودراية في هذا المجال، برجاء اطلاعكم على هذه الإستبانة، لأخذ وجهات نظركم، من خلال الإجابة على عبارات الاستبيان المرفقة، علماً بأن إجابتكم ستكون خدمة للبحث العلمي، ولا تمثل التزاما من أي نوع، وأن هذه المعلومات لغرض الدراسة فقط، وستبقى سرية.

ولكم فائق التقدير والاحترام

الباحث/

فائز ناصر على مجاهد

أساليب تطوير مصادر تمويل التعليم العام

فضلا ضع علامة (√) أمام الخانة التي تمثل رأيكم.

م	العبـــــــارة	موافق	موافق إلى حداً ما	غير موافق
١.	**أولا: التمويل الحكومي :-** رفع مخصصات التعليم العام السنوية من الميزانية العامة، والدخل القومي للدولة.			
٢.	إنشاء صندوق وطني مركزي لصالح تمويل التعليم العام.			
٣.	تحديد نسبة من أموال الزكاة لصالح التعليم العام .			
٤.	تحديد نسبة من الضرائب المفروضة على السجائر والقات، لصالح التعليم العام.			
٥.	تخصيص نسبة من عائدات البترول لصالح التعليم العام.			
٦.	تخصيص نسبة من أراضي الوقف وعقارات الدولة لإقامة المباني المدرسية عليها.			
٧.	إضافة رسوم على شبكة الاتصالات المحمولة والعادية لصالح التعليم العام.			
٨.	فرض رسوم على تذاكر السفر لصالح التعليم العام .			
٩.	فرض رسوم على الإعلانات في وسائل الإعلام المختلفة لصالح تمويل التعليم العام			
١٠.	فرض ضريبة تعليمية على الأنشطة الترفيهية، كالحفلات والمهرجانات الفنية والمباريات الرياضية لصالح التعليم العام.			
١١.	فرض ضريبة دمغة على جميع المعاملات الحكومية لصالح التعليم العام.			
١٢.	فرض ضريبة على العمالة الوافدة لصالح التعليم العام .			
١٣.	فرض ضرائب على السلع الكمالية وشبه الكمالية لصالح التعليم العام.			
١٤.	استخدام عائدات أو فوائد الأموال المجمدة في البنوك لصالح التعليم العام.			
١٥.	**ثانيا : التمويل الذاتي:-** تحميل الطلاب جزاً من نفقات تعليمهم كرسوم دراسية، مع مراعاة الطلاب أبناء الأسر الفقيرة والمعدمة.			
١٦.	فرض رسوم إضافية على الطلاب الراسبين والباقين للإعادة.			
١٧.	فرض بعض الغرامات المالية على الطلاب في حالة تكرار مخالفتهم الأنظمة واللوائح المدرسية.			
١٨.	إقامة الدورات التدريبية في اللغة الإنجليزية، والحاسب الآلي، والصحة، و الموسيقى، و الرسم، مقابل رسوم رمزية للمدارس التي تقام بها.			
١٩.	تصميم برمجيات تعليمية في جميع المقررات الدراسية والفنية والترفيهية ،التي تباع للطلبة والمجتمع .			
٢٠.	إقامة الفرق الثقافية و الفنية المدرسية، وتخصيص نسبة من دخلها لصالح المدارس.			
٢١.	استثمار آلات الطباعة الكمبيوتر و آلات التصوير لصالح المدارس.			
٢٢.	استثمار قاعات مصادر التعلم والانترنت، والمكتبات، والملاعب الرياضية، وغيرها خارج الدوام الرسمي وفي العطل الصيفية، لصالح المدارس.			
٢٣.	إصلاح المرافق التابعة للمدارس، وتأجيرها لصالح المدارس.			
٢٤.	ترشيد الإنفاق من خلال استغلال الموارد المتاحة للتعليم العام بكفاءة.			
٢٥.	**ثالثا: التمويل المجتمعي:-** تشجيع المشاركة الشعبية في تمويل التعليم عن طريق			

	الهبات والتبرعات والمنح من رجال الأعمال والقادرين.				
٢٦.	تفعيل دور أولياء أمور الطلاب، للمشاركة ماديا ومعنويا في الأنشطة والأعمال المدرسية.				
٢٧.	تفعيل دور مجالس الآباء ، للمساهمة في الجوانب التمويلية للمدارس.				
٢٨.	إنشاء صندوق لدعم التعليم على مستوى كل مدرسة .				
٢٩.	حجز بعض الأراضي العامة و تسويرها لإقامة مباني مدرسية عليها في المستقبل				
٣٠.	إشراك القطاع الخاص في إدارة و تمويل التعليم العام .				
٣١.	تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في بناء مدارس و استئجارها منه مدة محددة لتعود بعد ذلك ملكيتها للدولة.				
٣٢.	تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في طباعة الكتب، والوسائل التعليمية، والأدوات المعملية، والتجهيزات المدرسية.				
٣٣.	تخفيض الضريبة على المؤسسات والشركات التي تقدم منح أو تبرعاً لمؤسسات التعليم العام.				
٣٤.	دعم مدارس التعليم العام الأهلية و الخاصة ببعض المدرسين من وزارة التربية والتعليم .				
٣٥.	**رابعا – الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية :-** دعوة الدول الصديقة والشقيقة إلى دعم مشروعات تطوير التعليم العام.				
٣٦.	المشاركة في المؤتمرات الدولية التي تناقش مشكلات التعليم وحث الدول المشاركة إلى دعم التعليم العام باليمن.				
٣٧.	توطيد علاقة الشراكة بين الحكومة وشركاء التنمية وتعزيز إشراك ممثلي الجهات المانحة في الإعداد والتنفيذ والتقييم .				
٣٨.	تحسين الاستفادة من المنح والقروض الأجنبية التي تقدم لتطوير وتحسين البرامج التربوية .				
٣٩.	توجيه المنح والقروض لمشروعات التعليم الحقيقية والتي تدعم تحقيق الأهداف المجتمعية.				
٤٠.	إعطاء أولوية أكبر للصناديق العربية للتنمية، لتمويل مشاريع التعليم.				

ملحق(٣):يبين تطور عدد الطلاب في التعليم العام خلال الاعوام٢٠٠٠م-٢٠٠٦م

البيان	أساسي			ثانوي			المجموع العام		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
٢٠٠٠م	١٨٣٢٨٢٢	٩٥٥٤٥٩	٢٧٨٨٢٨١	٢٧٦٤٤٠	٩٧٢٤١	٣٧٣٦٨١	٢١٠٩٨٤٦	١٠٥٢٩١٨	٣١٦٢٧٦٤
٢٠٠٦م	٢٣٧٩٩١٢	١٥٠٥٥٢٩	٣٨٨٥٤٤١	٣٤٣٥٧٣	١٦٩١٤٨	٥١٢٧٢١	٢٦٣٩١٢٨	١٧٣٨٣٧٤	٤٣٧٧٥٠٢
نسبة الزيادة	%٢٢.٩٩	%٣٦.٥٤	%٢٨.٢٢	%١٩.٥	%٢.٥١	%٢٧.١	%٧٩.٩٤	%٣٩.٤٣	%٢٧.٧٥

*كتاب الإحصاء /اعدد مختلفة

ملحق(٤): يبين تطور عدد المباني المدرسية وعدد المدارس في التعليم العام خلال الاعوام٢٠٠٠م/٢٠٠٦م

البيان عدد المدارس	الأساسية	الثانوية	الأساسية الثانوية	المجموع
٢٠٠٠م	٩١٦٦	٢١٥	٢٢٨٨	١١٦٦٩
٢٠٠٦م	١١٢٨٥	٣١٣	٣٠٠١	١٤٥٩٩
نسبة الزيادة	%١٨.٨	%٣١.٣	%٢٣.٨	%٢٠

*كتاب الإحصاء /اعدد مختلفة

ملحق(٥): يوضح تطور أعداد المعلمين والمعلمات٢٠٠٠م-٢٠٠٦م

البيان	أعداد المعلمين والمعلمات				
	ذكور	٪	الإناث	٪	الإجمالي
٢٠٠٠م	١٢٤.٧٥٧	%٧٣.٢٠	٢٥.٦٧١	%٢٦.٨٠	١٧٠.٤٢٨
٢٠٠٦م	١٤٦٠٤١	%٧٦.٩٥	٤٣٧٥١	%٢٣.٠٥	١٨٩٧٩٢
نسبة الزيادة	%١٤.٥٧		%٤١.٣٢		%١٠.٢

*كتاب الإحصاء /اعدد مختلفة

ملحق(٦): يبين المشاريع المنفذة والمستقبلية لقطاع التعليم خلال الفترة من ٢٠٠١ – ٢٠٠٥م، و ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م

الجهة	المشاريع المنفذة لقطاع التعليم خلال الفترة من ٢٠٠١ – ٢٠٠٥م		المشاريع المستقبلية لقطاع التعليم خلال الفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠١٠م	
	عدد المشاريع	التكلفة (بالألف الدولار)	عدد المشاريع	التكلفة (بالألف الدولار)
الصندوق الاجتماعي للتنمية	١.٧٥٤	٢١٣.٤٤٩	١.٨٠٠	٢٣١.٤٦٢
الأشغال العامة	٨٠٣	٥١.٧٤٥	٣.٤٧١	٢٥٩.٥٨٨

*خطة التنمية،٢٠٠٥م، ص١٩٢- ١٩٧

ملحق(٧): ملخص إجمالي التكاليف الاستثمارية والجارية للخطة الخمسية الثالثة التعليم العام ٢٠٠٦-٢٠١٠م بحسب البرنامج

التعليم الأساسي		التعليم الثانوي	
مكونات البرنامج	إجمالي المستهدف خلال سنوات الخطة	مكونات البرنامج	إجمالي المستهدف خلال سنوات الخطة
طباعة الكتب وأدلة المعلم (٢٦٨٠٢٢٠٦٩) كتاب (٥٨٩٨١٩) دليل معلم	٤٤.١٢٢.٠٧٣.٤٥٦	طباعة الكتب وأدلة المعلم (١٠٨١٣٠٥٣١) كتاب (١٧٧٥٣٤) دليل معلم	١٧.٤٣٥.٨٠٨.٤٢٢
التدريب المعلمين (١٨١٣٩٠) القيادات التربوية(١٦٤١٥) المدراء والوكلاء (٥٦٦٦) الموجهين (٥٧٧١) أخصائي اجتماعي (٢٨٥٢) أمناء المعامل والمكتبات (٦٨٥٨) معلم أنشطة (٢٣٨٢)	١٦.٦٠٠.٢٤٧.١٢٦	التدريب المعلمين (٢٢١٧٦) القيادات التربوية(٨٠٤) المدراء والوكلاء (١١٨٨) الموجهين (١٦٨٤) أخصائي اجتماعي (٩٢٤) أمناء المعامل والمكتبات (١٩٠٠) معلم أنشطة (٧١٦)	٢.٢٠٤.٣٢٠.٢٢٥
التداخلات الأخرى الأنشطة الطلابية الرياضية و الاجتماعية الحوافز و المنح للطالبات التغذية المدرسية خدمات الصحة المدرسية كلفة الاختبارات نفقات التشغيلM&O	١٤.٧٩٩.٠٤١.٤٠٠	التداخلات الأخرى الأنشطة الطلابية الرياضية و الاجتماعية الحوافز و المنح للطالبات التغذية المدرسية خدمات الصحة المدرسية كلفة الاختبارات نفقات التشغيلM&O	٣.٧١٩.٢١٠.٥٣٤
التجهيزات والوسائل التعليمية المقاعد (١٧٦٦٩٥١) تكنولوجيا التعلم (٣٢٠٨٥) الوسائل التعليمية (٤٣٥١٦) المكتبات المدرسية (٢٣٤٥٦) المعامل العلمية (١٤٨٣٠) إذاعة مدرسية (٥٨٥٠) مستلزمات مكتبية أخرى (٢٣٤٥٦)	٤٥.١٨٣.٧٥٨.٧٢٠	التجهيزات والوسائل التعليمية المقاعد (٢٧٢٦٣٧) تكنولوجيا التعلم (٤٩٣٤) الوسائل التعليمية (٨٠٨٩) المكتبات المدرسية (٥٠٣٣) المعامل العلمية (٣٧٥٠) إذاعة مدرسية (٨٢١) مستلزمات مكتبية أخرى (١٩٧٧)	١٠.٣٦٩.٩٩٩.٩٧١
البرامج النوعية تجديد الأدلة والكتب المدرسية دراسة في تقييم المناهج دراسات في تقييم النتائج مشاريع تجريبية على التعلم تطوير أنظمة القياس و التقييم الخارطة المدرسية تطوير نظام المعلومات الإدارية تحسين أنظمة الإدارة والوظائف سن القوانين والتشريعات لتنظيم الإدارة التربوية تطوير وتفعيل دور المنظمات ذات العلاقة إدماج المتسربين احتياجات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة مراكز التعليم والتعلم تطوير نظام المتابعة والتقويم نظام تطوير التوجيه وفق معايير الجودة الشاملة تفعيل جهاز التوجيه تطوير التخطيط والإحصاء وبناء القدرات مشروع تقويم الأداء المدرسي	١٢.٨٩١.٠٨٧.٩٠٨	البرامج النوعية تجديد الأدلة والكتب المدرسية دراسة في تقييم المناهج دراسات في تقييم النتائج مشاريع تجريبية على التعلم تطوير أنظمة القياس و التقييم الخارطة المدرسية تطوير نظام المعلومات الإدارية تحسين أنظمة الإدارة والوظائف سن القوانين والتشريعات لتنظيم الإدارة التربوية تطوير وتفعيل دور المنظمات ذات العلاقة إدماج المتسربين احتياجات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة مراكز التعليم والتعلم تطوير نظام المتابعة والتقويم نظام تطوير التوجيه وفق معايير الجودة الشاملة تفعيل جهاز التوجيه تطوير التخطيط والإحصاء وبناء القدرات مشروع تقويم الأداء المدرسي	٢.٦٧٧.١٣٣.٩٦٠
الصيانة والترميم المدارس المستهدفة (٢٤٨٦٦)	٢.٨٨٥.٢١٢.٦٨٩	الصيانة والترميم المدارس المستهدفة (٥٢٧١)	٦١١.٤٦٤.٠١٨
المشاريع الجاري تنفيذها عدد المشاريع (١٨٥٩) الغرف الدراسية (٧٢٠٤) المرافق الأخرى (٦٨٨٣)	١٨.١٥٤.٥٠٠.٦٤٩	المشاريع الجاري تنفيذها الغرف الدراسية + المرافق الأخرى (١١٨٣)	٢.٠١٢.٤٦٥.٦٣١
المشاريع الجديدة عدد المشاريع (١٤٣٥٩) الغرف الدراسية (٤٦٠٩٢) المرفق الأخرى (٦٤٧٧٦)	٢٣٥.٤٢١.١٣١.١٢٨	المشاريع الجديدة الغرف الدراسية + المرفق الأخرى (١٨٣٤٢)	٤١.١٠٧.١٩٩.٤٤٤

*وزارة التربية و التعليم،أهداف و سياسات و توجهات التعليم في الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و التخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م

ملحق(٨): أسماء المحكمين للاستبيان ودرجتهم و وظائفهم

م	الاسم	الدرجة	القسم	العمل الحالي
٠١	فاروق احمد حيدر	أ.د	الأصول	رئيس القسم
٠٢	صباح العجيلي	أ.د	علم النفس التربوي	رئيس القسم
٠٣	مهدي عريبي	د	الدراسات الاجتماعية	رئيس القسم
٠٤	سعاد السبع	د	اللغة العربية	رئيس القسم
٠٥	أزهار غليون	د	العلوم	رئيس القسم
٠٦	إبراهيم محمد الحوثي	أ.د	مركز البحوث والتطوير التربوي	نائب رئيس المركز
٠٧	احمد احمد الأنسي	ا.د	أصول	أستاذ
٠٨	احمد الدغشي	أ.د	أصول	أستاذ
٠٩	محمد عثمان المخلافي	د	الإدارة والتخطيط	أستاذ
٠١٠	عبد الجبار الطيب	د	الإدارة والتخطيط	أستاذ
٠١١	صلاح نوري السمرمد	د	الإدارة والتخطيط	أستاذ
٠١٢	رمضان سالم النجار	د	مركز البحوث والتطوير التربوي	باحث

ملحق(٩): أسماء المتعاونين مع الباحث في توزيع للاستبيان وعملهم

م	الاسم	الجهة	العمل الحالي
٠١	عبد الرقيب سعيد	مركز البحوث والتطوير التربوي	مهندس حاسوب (التمس)
٠٢	رهام ضرار محمد	اليونسكو	مدير إدارة السكرتارية
٠٣	صبرية الثور	اليونيسيف	مستشار قسم التعليم بالمنظمة
٠٤	عبدا لحميد العجمي	الوكالة الأمريكية	مستشار تربوي
٠٥	طارق الماوري	المجلس الأعلى لتخطيط التعليم	سكرتير المجلس
٠٦	نجيب على القطاع	وزارة التربية	قسم الموازنة
٠٧	خباب صالح حمود مجاهد	وزارة التربية	طالب ثانوية عامة
٠٨	حميد على العذيب	وزارة المالية	مدير إدارة الموازنات المستقلة
٠٩	محمد مسعد البسارة	وزارة التخطيط	إدارة مشاريع التعليم

Abstract

Developing public education Financing sources in Yemen in the light of the international modern trends

MA. Thesis2008-Faculty of Education- Sana'a University
By: Faiz Nasser Ali Mugahed
Prf . Ahmad Ali AL Hajj
Assist. Pro . Abdu Alah Algheithi

This research has been an attempt to present a proposed view through which public education financing in Yemen can be developed in the light of the eminent modern international trends as well as the nature of the Yemeni society. It came as a theoretical study in which the current situation of the Yemeni public education financing.

The present paper, therefore, aims to answer the following questions:

1- What are the major international trends for financing and spending on the public education?

2- What is the current situation of public education financing and expenditure in Yemen? What problems are it faced with the most?

3- From the research point of view, what techniques and methods are used to develop good financing resources for public education?

4- Are there any statistical differences to develop new methods and ways of public education financing according to the providing side (ministry of education, governmental systems and institutions, donating organizations)?

5- What suggestion dose the researcher make so as to develop new financing resources for public education in Yemen?

The descriptive as well as comparative approaches have been used here which contained three chapters. The third chapter deals with the current situation of financing and spending on public education, along with the most prominent problems facing it, whereas, in the fourth chapter, the outstanding global trends in the fields of public education financing and expenditure have been tackled with. A comparison is made between these tendencies theoretical, analytic study has come out with the following results:

1- The Yemeni Government is deemed to be the basic resource of financing its public education with an average percentage of (96.24%) compared to other resources and (3.76%). Compared to resources of previous years. Loans percentage gas increased from(0.8%) in 2000 to(3.26%) in the year 2006. Scholarships grants have also raised up to (1.84) in the same year, self proceeds, however, fell down to (0.08%) in 2006 from (4.36%)in 2000.

2- Public education financing has progressively increased during study years, to have reached roughly an amount of 140 billions. Statistics indicates that public education needs some quantities interventions, estimated at (16.309$) million by the year 2015.

3- A fallback in the education sector in comparison to the local sum total and the gross amount state general expense by (5.74%) from the local gross amount. And (17.8) from the state general expense in the year 2000, to (4.93) from the local sum in 2006 and (14.37)(15.67)from the state expense in 2005-2 006 .

4-The amount of expenditure has been lowered on public education than on vocational and instructional sector from (8.82) in 2000 to (75.66)in 2006, the us losing (9.16) points. The current costs of a general education student has reached an average amount of (23.938) Y.R i.e. worth of 120 U.S dollars for the same period. It is rather low if compared to the average costs of student (3060U.S dollar) in a GCC state which our education is part of.

5- Several modern international experiments have been made on how to finance public education and spend on it. These experiments were used in many developed as well as underdeveloped countries, even in the Arab world. Fitting to the nature and circumstances of the Yemeni society, these experiments can be taken into account if our government wants to get rid of the economic crises education suffers from.

6- Sample members including leaders and officials in the ministry of education, educational specialists in the government systems and organizations, together with education leaders and consultants in the donating organizations, all agree to a great extent on the methods and techniques required to develop financing resources for general education, They are fully conscious of the necessity on the government part to do with these methods if they want to promote public education and push it forward.

7- The research outcomes show that there are no statistical differences as viewed by the people mentioned above. Only six statements demonstrated statistical distinctions with (0.01).

In light of these and the aforementioned result, the researcher has made a suggested view to develop financing resources for public education that would fit into the nature and circumstances of the Yemeni society.

He also suggests using various new ways to meet the future needs.